

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

الجلسة القادمة ستعقد فيما بعد والآن ارفع الجلسة .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

سمير المعني

امين عام مجلس الامة بالوكالة

خليل مصفر



مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الرابعة

المعقودة يوم الخميس ٦ صفر ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٨ شباط ١٩٧٤ م .

الجلد (١٩)

العدد (٤)

محضر الجلسة

صفحة

٤

(موافقة)

٤

٤

٥

٥

موافق

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتقالات :

أ (طلب اجازة مقدم من معالي السيد مصطفى دودين

ب (معذرة مقدمة من معالي السيد احمد الطراونة

ج (معذرة مقدمة من عطوفة السيد كامل الشريف

٦	٣ - مقررات اللجنة القانونية :-
٦	أ - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤ / ٢ / ٢٣ بشأن ما يلي :-
٨	١ - مشروع القانون المعدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب لسنة ١٩٧٣ .
١٠	٢ - مشروع القانون المعدل لقانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ .
١٧	٣ - مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ .
١٩	٤ - مشروع القانون المعدل لقانون الاستهلاك لسنة ١٩٧٣ .
٢٢	٥ - مشروع القانون المعدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ .
٢٤	٦ - القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٩٧٣ قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية .
٢٥	٧ - القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ٩٧٣ المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية .
٣٢	٨ - القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ٩٧٣ المعدل لقانون معهد الادارة العامة .
٣٤	٩ - القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ٩٧٣ قانون العفو العام .
٣٥	١٠ - القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ٩٧٣ قانون العفو العام .
٣٦	١١ - القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ٩٧٣ المعدل لقانون الاحوال المدنية .
٣٨	١٢ - القانون المؤقت رقم ٥٩ لسنة ٩٧٣ المعدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية .
٤٠	١٣ - مشروع القانون المعدل لقانون القواعد المدني لسنة ٩٧٤ .
٤٣	١٤ - مشروع القانون المعدل لقانون خلعمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٤ .
٤٩	١٥ - القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ٩٧٣ قانون بنك الاسكان .
٦٤	١٦ - القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ٩٧٣ المعدل لقانون بنك الاسكان .

(موافقة كما ورد / للحكومة)

٦٩	ب - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤ / ٢ / ٢٣ بشأن بعض التراحي للجنة القانونية .
٧١	٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤ / ٢ / ٢١ بشأن :-
٧١	أ (مشروع القانون المعدل لقانون الاحفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣ .
٧٣	ب (القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الدين العام .
٧٥	ج (القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣ الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣ .
٧٩	د (القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي .
٨٤	٤ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤ / ٢ / ٢٤ بشأن :-
٨٥	أ (القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ٧٣ قانون تصديق اتفاقي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الانماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .
١١٦	ب (القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الانماء الدولية .
١٢٩	٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

(موافقة كما وردت للحكومة)

(لم تعين)

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٩٧٤/٧/٢٨ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وتغيب باجازه : معالي السيد احمد الطراونه وتغيب معتزلاً حضرات الاعيان المحترمين السادة : الشريف حسين بن ناصر ، حسن الكاتب ، عيسى الرحيم الشريف ، انطون عطيا الله ، وديع دمس ، محمد الحمود ارشيد ، حافظ الحمدالله ، فؤاد عبدالمهدي ، وكامل الشريف .

وحضر من الحكومة :-

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع دولة السيد زيد الرفاعي وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو .

وزير المالية معالي السيد ذوقان الهنداوي . وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو هوده . وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاقيش .

وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر التاطلي . وزير العدل معالي السيد سالم المساعده . وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه .

وزير المواصلات معالي السيد محي الدين الحسيني . وزير دولة لشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر نشأت المصري . وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمود . وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد مروان دودين .

وزير التكوين معالي السيد صادق الشرح

افتتاح الجلسة :

دولة الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة :

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تلى الاجازات والاعتذارات

(أ)

السيد الامين العام بالوكالة

طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد مصطفى دودين .



دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم

تحية طيبة ، وبعد . ارجو التكرم بالمواظفة على منحي اجازة لمدة شهر اعتباراً من ١٩٧٤/٣/٠٠ لسفر الى الخارج للمعالجة .

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم

ارجو التكرم بالمواظفة على منحي اجازة لمدة شهر اعتباراً من ١٩٧٤/٣/٠٠ لسفر الى الخارج للمعالجة .

وتفضلوا دولتكم بقبول الاحترام

مصطفى دودين

عضو مجلس الاعيان

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على اجازته

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الامين العام بالوكالة

طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد احمد الطراونه .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على معذرتي

الجميع : موافقون .

(ج)

السيد الامين العام بالوكالة

طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد كامل الشريف

هكذا منذ الفصل

الجميع : موافقون .

٣ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

ارجو ان تتلى مقررات اللجنة القانونية وليفضل

معالي السيد عبد الرحمن خليفه ،

السيد المقرر : - أ -

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الرئيس

العسين

كامل الشريف



بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٣ بحضور الاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفه ، معالي السيد وليد صلاح ، معالي السيد صلاح طوقان ، معالي السيد صالح العشر ، سعاده السيد احمد الخليل ، سعاده السيد عبدالله زريقات .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المأولة عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان ، وبعد دراستها وتبقيتها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :

١ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٢ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٣ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون رقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٤ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٥ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٦ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٧ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٨ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون معهد الادارة العامة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٩ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

١٠ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

١١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الاحوال المدنية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

١٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

١٣ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

هكذا من الاصل

- ١٤- الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .
- ١٥- الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٧٣ قانون بنك الاسكان بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .
- ١٦- رفض القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون بنك الاسكان بسبب ان ما ورد فيه من احكام قد ادخلت في صلب القانون الاصيل الموحد .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة ».

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٣/٢/٢٣ البند (١)	مراقبه كما وردت من الحكومة	يصل تعريف كلمة (ارضي) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٢) من القانون الاصيل يتطلب كلمة (ذكر) الواردة فيه والاستعانة فيها بمادة (ذكر) كان ام انفي) .	نص الفقرة (أ) من المادة (٢) (أ) تعني كلمة (ارضي) كل شخص اكتسب الجنسية الاردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية .

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب لسنة ١٩٧٣

هكذا من الاصل

لتعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٧٤) ويقرأ

المادة ٢ - يعدل تعريف كلمة (اردني) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٢) من القانون الاصلي بشطب كلمة (ذكر) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (ذكر ا كان ام انثى) .

السيد الرئيس

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس والصيغة
سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة » .

١٩٧٣ هـ
اجراءات اللجنة
القانونية
جلس الاعيان

--	--

[illegible]

ج - تعني كلمة (الوزن) وزن موزن
والبريد والخاص في المملكة .
نص المادة (٣)

يؤسّس في المملكة صندوق توفير عام يسمى
(صندوق توفير البريد في المملكة الأردنية الهاشمية)
مهمته قبول ودائع التوفير من المخضّرين وردها إلى
أصحابها بأكثر مما ألقوا فيه من الأرباح.

السادة (٧)

مركز الصنوبرق العام في عمان وله ان يؤسس
قروصا او مكاتب تودى خدمة الترفيق
المملكة في الاماكن التي تدهو الحاجة اليها بتوصية
من المدير بعد التشاور مع الوزر وقراء من المجلس

(بعد التشاور مع الوزير) الواو دة فيها -

المادة (٧)

(بعد التشاور مع الوزير) الواو دة فيها -

بدین طریق

<p>الاجراءات الخاصة القانونية الاجراءات</p>	<p>المادة ١٢٠ ورثت من مجلس النواب</p>	<p>المادة ١٢١ المادة ١٢٢</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣</p>	<p>المادة ١٢٣ المادة ١٢٤</p>	<p>المادة ١٢٥ المادة ١٢٦</p>
<p>المادة ١٢٧ المادة ١٢٨</p>	<p>المادة ١٢٩ المادة ١٣٠</p>	<p>المادة ١٣١ المادة ١٣٢</p>
<p>المادة ١٣٣ المادة ١٣٤</p>	<p>المادة ١٣٥ المادة ١٣٦</p>	<p>المادة ١٣٧ المادة ١٣٨</p>
<p>المادة ١٣٩ المادة ١٤٠</p>	<p>المادة ١٤١ المادة ١٤٢</p>	<p>المادة ١٤٣ المادة ١٤٤</p>
<p>المادة ١٤٥ المادة ١٤٦</p>	<p>المادة ١٤٧ المادة ١٤٨</p>	<p>المادة ١٤٩ المادة ١٥٠</p>
<p>المادة ١٥١ المادة ١٥٢</p>	<p>المادة ١٥٣ المادة ١٥٤</p>	<p>المادة ١٥٥ المادة ١٥٦</p>

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من المجلس الاعلى للاتحاد القانونيه
المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من المجلس الاعلى للاتحاد القانونيه
<p>موافقه كما وردت من الحكومة</p>	<p>المادة كما وردت من المجلس الاعلى للاتحاد القانونيه</p>
<p>المادة (٣٠) من القانون الاساسي وصاد رقم المود الاصح على هذا الاساس .</p> <p>تعديل المادة (٣٧) من القانون الاساسي باضافة الماده التاليه بعد كلمه (عليين) الواردة فيها ونصم بذلك على المكاتب البريديه التي تتعامل بالترقية .</p> <p>تعديل المادة (٣٨) من القانون الاساسي باضافة عبارة (والتي اصدره الى اخرها) .</p>	<p>المادة (٣٠) من القانون الاساسي وصاد رقم المود الاصح على هذا الاساس .</p> <p>تعديل المادة (٣٧) من القانون الاساسي باضافة الماده التاليه بعد كلمه (عليين) الواردة فيها ونصم بذلك على المكاتب البريديه التي تتعامل بالترقية .</p> <p>تعديل المادة (٣٨) من القانون الاساسي باضافة عبارة (والتي اصدره الى اخرها) .</p>

دینا

<p>اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس النواب</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس النواب</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس النواب</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧٤ البند (٢)</p>	<p>مواظفة كما ورد من الحكومة .</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس النواب</p> <p>تعمل المادة (٤٩) من القانون الاصلى بتطبيقاته (الى المكسب الذي جرى فيه الايداع) الواردة فيها والاستعاضة عنها بمصارف (مكسب اليد المصالح بالتوفر غير .)</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس النواب</p> <p>تعمل المادة (٤٩) من القانون الاصلى بتطبيقاته (الى المكسب الذي جرى فيه الايداع) الواردة فيها والاستعاضة عنها بمصارف (مكسب اليد المصالح بالتوفر غير .)</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧٤ البند (٢)</p>	<p>مواظفة كما ورد من الحكومة .</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس النواب</p> <p>تعمل المادة (٤٩) من القانون الاصلى بتطبيقاته (الى المكسب الذي جرى فيه الايداع) الواردة فيها والاستعاضة عنها بمصارف (مكسب اليد المصالح بالتوفر غير .)</p>	<p>المادة ١٠٠ مجلس النواب</p> <p>تعمل المادة (٤٩) من القانون الاصلى بتطبيقاته (الى المكسب الذي جرى فيه الايداع) الواردة فيها والاستعاضة عنها بمصارف (مكسب اليد المصالح بالتوفر غير .)</p>

[illegible]

believe

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بشطب عبارة (البرق والبريد والهاتف في المملكة) الواردة في الفقرة (ج) منها .

المادة ٣ - يلغى ماجاء في المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣

يؤسس في المملكة صندوق توفير عام يسمى (صندوق توفير البريد) مهمته قبول ودائع التوفير من المدخرين وردها الى اصحابها وفقا لاحكام هذا القانون ويعمل تحت اشراف وزير المواصلات،

المادة ٤ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل بشطب عبارة (بعد التشاور مع الوزير) الواردة فيها .

المادة ٥ - يلغى ماجاء في المادة (١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٢

يتولى ادارة الصندوق مدير مرتبط بالوزير ويكون للصندوق مجلس استشاري على الوجه التالي : -

الوزير	رئيس
وكيل وزارة المواصلات	نائب الرئيس
ممثل عن المجلس القومي للتخطيط	عضوا
ممثل عن البنك المركزي	عضوا
ممثل عن وزارة المالية	عضوا
مدير الصندوق	عضوا

ويجوز للمجلس استشارة اي شخص من ذوي الخبرة من موظفي الدولة او من القطاع الخاص .

المادة ٦ - يستعاض عن عبارة (مائة فلس) اينما وردت في القانون الاصيل بعبارة (خمسائة فلس) .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل بشطب ماجاء فيها بعد كلمة (غائب) الواردة فيها .

المادة ٨ - تلغى المادة (٣٠) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٩ - تعدل المادة (٣٧) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد كلمة (محليتين) الواردة فيها (ويعمم بذلك على المكاتب البريدية التي تتعامل بالتوفير) .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٣٨) من القانون الاصيل باضافة عبارة (الذي اصدره) الى آخرها .

المادة ١١ - تعدل المادة (٤٩) من القانون الاصيل بشطب عبارة (الى المكتب الذي جرى فيه الايباع) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مكتب البريد المتعامل بالتوفير) .

المادة ١٢ - يلغى ماجاء في المادة (٥٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٥٩

يحدد سعر الفائدة السنوية كما يحدد موعد تطبيقها من قبل المجلس وينشر ذلك بقرار من الوزير في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .

المادة ١٣ - يلغى ماجاء في المادة (٦٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٤

يتكون الجهاز الاداري للصندوق من موظفي ومستخدمي وزارة المواصلات / البريد ويتحمل الصندوق نفقات الادارة الخاصة به واية نفقات اخرى تتعلق بشؤونه .

المادة ١٤ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصيل بعد المادة (٦٨) مباشرة ويعاد ترقيم المادة اللاحقة على هذا الاساس

المادة ٦٩

للمجلس بموافقة مجلس الوزراء وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٣ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل
لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ بالصيغة

التي وردت من الحكومة ورفض التعديل الذي ادخله
مجلس النواب الموقر ؟
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي اقراها
المجلس ويعاد الى مجلس النواب مرفوضاً »

هكذا عند الاصل

<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>	<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>	<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>	<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>
<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>	<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>	<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>	<p>المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجزائية</p>

المحفوظات حول مشروع القانون المعدل للقانون رقم ١٠٣٧

الاسباب الموجبة

لما كان قانون تقاية اطباء الاسنان رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ يشترط على الطبيب الذي يطلب الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة ان يجتاز الفحص المقرر لهذه الغاية ، وبما ان اعداد اطباء الاسنان الذين يتخرجون سنوياً قليلة نسبياً ويكون تخرجهم على فترات متباعدة ودورات الفحص تعقد كلها تو فو عدد كاف من الاطباء، ولكي يتمكن وزير الصحة من اعطاء تصاريح مؤقتة للاطباء للعمل حين انعقاد البورة حرصا على مصلحة الطبيب وعدم اصابة فرصة دون عمل فقد عدلت المادة (٨) على هذا الشكل .

واما بالنسبة للمادة ٢٦/ب فقد عدلت للحفاظ على حقوق الممارسين المكتسبة عبر السنين الطويلة (واستثناء جشو الاسنان وقلمها) من احكامها .

مَشْرُوع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

إذا لم ينتج الطالب في الفحص أو إذا تعلل إجراء الفحص لأي سبب فلوزير أن يمنح الطالب تصريحاً مؤقتاً لمزاولة المهنة في عيادة طبيب مسجل أن الى أن يتقدم الطالب للفحص وينجح فيه .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخرها :
(باستثناء حشو الأسنان وقلعها) .

— 3 —

الحيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون.

« وما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة المؤقتة »

De 11-12-19

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٣

مجلس الاعيان	مجلس النواب	مجلس الاعيان	مجلس النواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣ (البند ٤)	موافقة كما ورد من الحكومة	معدل المادة الرابعة من القانون الاصيل بالنسبة للفقرة الثانية منها واعتبار ما ورد فيها قسرة واحدة.	نص المادة (٤)
		تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيل بالنسبة للفقرة الثانية منها واعتبار ما ورد فيها قسرة واحدة.	١) يحل المجلس الوزراء بعد التثبت من اعتبار النتيجة المالية واقتضاه بان مشروع المصلحة العامة حسب احكام هذا القانون ان يقر : ١) استملاك الارض استملاكاً مطلقاً او ٢) استملاك التصرف بملك الارض واستعمالها لسنة عديدة من الزمن او ٣) استملاك اي حق من حقوق الارتفاق في تلك الارض او عليها او اي حق من الحقوق الاخرى فيها او عليها ، او ٤) فرض اي حق من حقوق الارتفاق على تلك الارض او اي قيد من القيود على عارضة اي حق من الحقوق المرفوعة عن ملكيتها . ٥) يرفع قرار مجلس الوزراء بالاستملاك الى الملك للموافقة عليه .

مجلس الاعيان	مجلس النواب	مجلس الاعيان	مجلس النواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣ (البند ٤)	موافقة كما ورد من الحكومة	تعدل المادة الخامسة من القانون الاصيل بالنسبة لما ورد في صدرها والاستضافة منه بما يلي : - ينقل قرار مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية ثم يقدم النسخة الى مأمور التسجيل الذي تقع الارض بالاستملاك ضمن دائرة اختصاصه .	نص المادة (٥) بعد ان يقرن قرار مجلس الوزراء بموافقة الملك يعلن في الجريدة الرسمية ثم يقدم النسخة الى مأمور التسجيل الذي تقع الارض المستملكة ضمن دائرة اختصاصه . ١) صوراً من القرار المذكور بعدد الامتياز المطلوب تبقيهم . ٢) كشفاً باسماء اصحاب الارض للتيقن والاثنية ، اما الارض المسجلة او في قيد تجزئة الاراضي والاثنية ، اما الارض غير المسجلة والتي لم تجزئ فقدم كشف باسماء وانصي اليه عليها وعلاوات اقتسامها .

هكذا عند الاصل

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل تمشيا مع خطة لجنة الادارة التي تهدف الى تخفيف من الروتين المعمول كجزء من تلك الخطة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مسع قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيل بالغاء الفقرة الثانية منها واختيار ما ورد فيها فقرة واحدة .

المادة ٣ - تعدل المادة الخامسة من القانون

الاصيل بالغاء ما ورد في صدرها والاستعاضة عنه بما يلي : -

يعلم قرار مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية ثم يقدم المنشئ الى مأمور التسجيل الذي تقع الارض المستملكة ضمن دائرة اختصاصه .

- ٥ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون سلطة المياه والخياري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة » .

ملاحظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون سلطة المياه والخياري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣	المادة كما وردت من مجلس النواب	اخر ابحاث اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
المادة (٧) من القانون الاصيل على الوجه التالي : - ١ - بانتهاء ما ورد في البند (٢) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - ٢ - عضوان من اعضاء مجلس الامانة (١) - ٣ - باقتضاء البند الجديد التالي رقم (٣) - ٤ - عضو من وزارة الصحة . ٥ - باعادة ترقيم البندين (٤ و ٣) بصيغة (٥ و ٤) .	موافقة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣ البند (٥)
المادة المعدل بها الآن نص الفقرة (١) من المادة (٧) ١ - يقر بان اذارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من : - ٢ - امانة العاصمة : رئيسا ٣ - ثلاثة اعضاء من مجلس الامانة ٤ - عضو من سلطة المصارف الطبيعية ٥ - عضوين من القطاع الخاص ينتخبهما رئيس الوزراء ويتسبب من الرئيس ثم تعين واستبدال اعضاء المجلس من الجهات المختصة في الميادين التي يتوزع اليها وفي حالة غياب اعضاء من جهات المجلس لاجرة الذين من قبلها اعضاء تعين آخر يقوم مقامه .		

الاسباب الموجبة

حيث وجد ان المصلحة العامة تقتضي باشتراك عضو من وزارة الصحة في مجلس ادارة سلطة المياه والحجاري في منطقة امانة العاصمة لما للوزارة من حلاقة جوهرية في اعمال السلطة من ناحية الصحة العامة ، ولما كانت المادة (١/٧) من قانون السلطة رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣ قد حددت اعضاء المجلس ، فقد وجد من الضروري تعديلها على هذا الشكل ليتمكن اشراك عضو وزارة الصحة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون سلطة المياه والحجاري في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة المياه والحجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بالغاء ما ورد في البند (٢) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

(٢ - عضوان من اعضاء مجلس الامانة)

ب - باضافة البند الجديد التالي برقم (٣) :-

(٣ - عضو من وزارة الصحة)

ج - باعادة ترقيم البندين (٣) و (٤) ليصبحا (٤) و (٥) .

- ٦ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القوانين المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٣ قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

ه وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣

قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

حيث ان المصلحة العامة اقتضت نقل ملكية الاملاك المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق المائدة للمؤسسة الصحفية الاردنية والالتزامات التي عليها الى الاتحاد الوطني العربي ، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون المؤقت لحل المؤسسة الصحفية والغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ الذي است بموجبه .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧٤)

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

- ٧ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

ه وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة .

المادة ٢ - تحل المؤسسة الصحفية الاردنية ويلغى قانونها رقم (٢٦) لسنة ١٩٧١ مع كافة تعديلاته .

المادة ٣ - تنتقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق المائدة للمؤسسة الصحفية الاردنية والالتزامات التي عليها الى خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣

القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية

لقد قصد عند تأسيس سلطة الكهرباء الاردنية بموجب قانونها الاصلي رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ ان تصبح المرفق العام المحول بمهام التوليد المركزي والنقل في منطقة مشروع كهربسة الاردن العام حسبما اقر ضمن برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٧١) واية منطقة اخرى يمتد لها المشروع وكانت تضم منطقة المشروع جميع المناطق الشمالية والمأهولة من المملكة والتي تشمل على كافة محافظات الضفة الغربية والضفة الشرقية حتى منطقة مادبا جنوبا على ان يترك امر التوزيع والبيع الى الشركات والمؤسسات الكهربائية القائمة بعد دمجها وتوحيدها وتنسيقها بحيث تصبح هنالك اربع هيئات توزيع وبيع مخصصة ضمن الاربع مناطق التزويد الموسعة حسبها هو موضح على الجدول السادس الملحق بقانون السلطة الاصلي .

هذا ويغزل القانون الاصلي السلطة بالاضافة لمهام التوليد المركزي والنقل حق القيام بأعمال التوزيع والبيع في اية مناطق اخرى لم يرخص بها هيئات توزيع وبيع كما يخول القانون السلطة حق القيام في اي وقت بتصفية هيئات التوزيع والبيع لصالحها عن طريق الشراء بالاتفاق او الاستملاك حيثما تتطلب المصلحة العامة ذلك وحيثما تكون ظروف السلطة وامكانياتها المالية والادارية قادرة على ذلك .

ونظرا لان السلطة قد باشرت في تنفيذ مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقا وشبكة النقل القومية ونظرا لان كلا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الانماء الدولية التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير قد ابديا اثناء المفاوضات الطويلة التي أجريت لغايات الحصول على قروض لتمويل مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقا مطالعات حول ضرورة اجراء تعديل على بعض مواد القانون الاصلي لسلطة الكهرباء الاردنية بحيث يتناسب ووضع السلطة الجديدة وذلك بأن تكون المرفق العام الوحيد المناط به مهام ومسؤوليات وواجبات وصلاحيات تنظيم وتنمية مصادر القوى الكهربائية في المملكة .

ونظرا لان الدولة قد تمهدت بموجب اتفاقيات تمويل مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية الموقعة مع كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الانماء الدولية التابعة للبنك الدولي بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥ او ١٩٧٣/٥/٢٤ على التوالي على تعديل احكام قانون السلطة الاصلي بحيث يحصل السلطة خلال فترة معقولة السيطرة على قطاع الكهرباء في الدولة بوصفها المرفق العام المختص وحده بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية والاشراف على توزيعها وبيعها ويصبح لها رأسمال قانوني لا يقل عن عشرة ملايين دينار، كما يكفل لها تمتعها باستقلال فعلي من الناحيتين المالية والادارية وممارستها لنشاطها على اسس تجارية في اطار التوجيهات المتعلقة للسياسة العامة للدولة .

بناء على ما تقدم كان لا بد من تعديل قانون سلطة الكهرباء الاردنية الاصلي رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ بحيث يمتشى وطبيعة السلطة كجهة قائمة على خدمة عامة في قطاع اساسي بحيث تضطلع بمسؤوليات تنظيم وتنمية مصادر القوى الكهربائية في المملكة وتتمتع باستقلال مالي واداري يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها على افضل وجه وذلك في اطار توجيهات الدولة وسياستها العامة .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ والشار اليه بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي البيا قبل تعريف كلمة « الوزير » :-

تعني كلمة المملكة « المملكة الاردنية الهاشمية » .

تعني كلمة « الحكومة » حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٣- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
« تكون للسلطة دون غيرا صلاحية توليد ونقل الطاقة الكهربائية في جميع انحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من المملكة واليا وتوزيعها في المملكة في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المرخص بها حاليا لمؤسسات او شركات اخرى طبقا لعقود الامتياز القائمة ، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتسليم من السلطة خلاف ذلك » .

المادة ٤ . تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالفقرتين التاليتين ويعاد ترقيم الفقرات (٢) الى (٧) لتصبح (٣) الى (٨) :-

١ - يكون للسلطة مجلس ادارة يعتبر السلطة العليا لها وتكون قراراته نهائية ما لم ينص في هذا القانون على وجوب التصديق عليها من قبل الوزير او مجلس الوزراء ويشكل المجلس على النحو التالي :-

أ - سبعة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويسمى من بينهم رئيسا ونائبا للرئيس .

ب - المدير العام .

هكذا من الاصل

٢ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وبارادة ملكية سامية ويمارس الصلاحيات التالية :-

- أ - يكون مسؤولا عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس .
- ب - يكون مسؤولا عن ادارة السلطة على وجه يضمن تحقيق اهدافها المتصوص عليها في هذا القانون وبوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الامور المتعلقة بالسلطة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بالمجلس .
- ج - يكون مسؤولا عن الجهاز التنفيذي وادارته .
- د - يعتبر الممثل القانوني للسلطة امام الغير في حدود الصلاحيات التي يخوله اياها مجلس السلطة من وقت لآخر .

المادة هـ - أ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء صدر المادة والاستعاضة عنه بما يلي :-
« تمارس السلطة وحدها دون غيرها الصلاحيات وتقوم بالواجبات التالية المبينة ادناه بموجب قرارات المجلس الصادرة عنه بمقتضى احكام هذا القانون » .

ب - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بالفقرة (٤) الجديدة المبينة ادناه .

٤ - اسداء المشورة الفنية للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها وتوريدها لكافة الاغراض في جميع انحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من المملكة واليها .

ج - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها :-

٨ - دعم وتشجيع ونشر التعليم والتدريب الفني والمهني للأشخاص المستخدمين في السلطة وارشاد الجمهور في استعمال المعدات الكهربائية بالطرق السليمة ،

٩ - اقامة واشادة وتركيب منشآت الكهرباء وتشغيلها وادارتها وصيانتها .

١٠ - القيام بأعمال المسح الكهربائي واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتحديد ووضع الخطط اللازمة لكهربة جميع مناطق المملكة .

١١ - منح التراخيص اللازمة لاية مجموعة توليد كهربائية في المملكة .

١٢ - منح جميع اصحاب المشاريع الكهربائية الحاليين من القيام بأية توسيعات او تجديدات في مجال انتاج الطاقة الكهربائية الا في الحدود التي ترخص لهم فيها السلطة بذلك .

١٣ - وضع الانظمة والتعليمات والقواعد العامة المتعلقة بتوليد ونقل وتوزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية في كافة انحاء المملكة .

المادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها . -

٥ - تقوم باصدار نماذج وتعليمات موحدة لشروط استهلاك الكهرباء .

٦ - تقوم باعداد شروط وتعليمات التراخيص التي يمكن أن يوافق بموجبها على انتاج او توريد الكهرباء بواسطة اصحاب المشاريع الكهربائية الصغيرة .

٧ - تقوم باعمال الرقابة الفنية واصدار التعليمات والشروط الموحدة لتنظيم الاعمال المتعلقة بتركيب وتشغيل وصيانة شبكات الكهرباء .

٨ - تقوم بطلب وجمع المعلومات الاحصائية والبيانات والمعلومات المائدة لمشاريع الكهرباء والمتعلقة باوضاعها المالية وبرامجها الفنية مما يكون له أية علاقة او أثر على تنمية الطاقة الكهربائية في المملكة ، وعلى اصحاب المشاريع المذكورين ان يزودوا السلطة بالبيانات والاحصاءات والمعلومات المذكورة كلما طلبت السلطة منهم ذلك .

٩ - تحل السلطة محل الحكومة في ادارة استثمارات الحكومة في شركات ومؤسسات الكهرباء القائمة والمستقبلية ، ويجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان ينقل ملكية والتزامات وحقوق تلك الاستثمارات الى السلطة .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي باضافة كلمات « العامة والاماكن الأثرية » بعد كلمة « متزهات » الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) منها .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باستبدال كلمتي « خمسة عشرة » بكلمة « خمس » .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بحذف كلمتي « أو خاصة » من الفقرة الاولى منها .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها :-

٤ - تسري احكام نظام الخدمة المدنية المعمول بها واحكام قانون التقاعد المدني المعمول به على كافة موظفي السلطة المصنفين .

المادة ١١ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي باستبدال كلمتي « سبع سنوات » في الفقرة (١) منها بعبارة « المدة المقررة لصلاحية الخطة المذكورة للانتاج » وبالفاء الفقرة (٣) منها وإعادة ترقيم الفقرة (٤) بحيث تصبح الفقرة (٣) .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها .

ب - اذا لم يتم الاتفاق للسلطة الحق في استعمال الخط المذكور وفق الشروط التي تضعها السلطة ولاصحاب المشروع الحق في الطعن في قرار السلطة خلال (٣٠) يوما لدى الوزير ويكون قرار الوزير نهائيا غير قابل للطعن .

المادة ١٣ - تعديل المادة (٢٩) من القانون الاصيل بحذف عبارة « ويجوز تخويل السلطة بأمر من الوزير الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة للمشترية بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام » منها واعتبارها فقرة (أ) وإضافة الفقرتين التاليتين إليها . -

ب - اذ لم يتم الاتفاق للسلطة الحق في شراء الطاقة الكهربية الفائضة المذكورة وفق الشروط التي تحددها السلطة ، والسلطة المحلية أو الشركة أو الشخص الحق في الطعن في قرار السلطة لدى الوزير ويكون قرار الوزير قطعياً غير قابل للطعن .

السلطة الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة المذكورة في الفقرتين السابقتين من هذه المادة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام .

المادة ١٤ - تعديل المادة (٣٥) من القانون الاصيل باستبدال كلمتي « رسوم الاسترداد » بعبارة « ومن شراء الموجودات وعائد لا يقل عن ٤٪ ولا يتجاوز ٩٪ على المال المستثمر »

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (٣٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي . -

المادة ٣٧ - رأس مال السلطة .

١ - يكون للسلطة رأس مال قانوني مقداره عشرة ملايين ديناراً اردنياً ويجوز زيادته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة السلطة .

٢ - يتكون رأس المال المذكور من جميع الموجودات الحالية والمستقبلية للسلطة وجميع ما تسلمته من سلف وقروض من الحكومة والمجلس القومي للتخطيط وكذلك التكاليف التي تتحملها او المقرر ان تتحملها الحكومة مباشرة في اي مشروع قائم او مستقبلي من مشاريع السلطة وكل ما تسهم به الحكومة من اموال وتسهلتي من رأس المال القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة عن طريق الدولة لغايات اعادة اقراضها لجهات اخرى ،

٣ - على السلطة ان تحتفظ باريابها لتكون احتياطي قانوني لا يتجاوز (٢٠٪) عشرون بالمائة من رأسمالها القانوني ويمكن زيادة هذه النسبة بقرار من مجلس الوزراء بتسنيب من الوزير .

٤ - تحول الارباح التي تتحقق بعد تكوين الاحتياطي القانوني المنصوص عنه في الفقرة (٣) من هذه المادة الى الحكومة بعد اقصى مقداره (٤٪) اربعة بالمائة من رأس مال السلطة القانوني على انه يجوز تعديل هذه النسبة بعد اعلى مقداره (٩٪) من رأسمال السلطة القانوني بقرار من مجلس الوزراء بتسنيب من الوزير ، وتضاف باقي الارباح الى رأس مال السلطة .

٥ - اذ كلفت الحكومة السلطة بتنفيذ مشروع كهربائي لاغراض اجتماعية رغم عدم اربحيته ، فتلتزم الحكومة بتمويله او التوليد على السلطة بتكاليفه مع عائد معقول للسلطة لا يقل عن (٤٪) اربعة بالمائة ولا يزيد على (٩٪) تسعة بالمائة من تكاليف المشروع .

المادة ١٦ - تعديل المادة (٣٨) من القانون الاصيل كما يلي : -

١ - بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

١ - للسلطة حق الاقتراض بجميع الوسائل بما فيها سندات الدين او الكفالات او الرهن او غير ذلك من اجل الوفاء بالتزاماتها القانونية وممارسة اعمالها المنصوص عنها في القانون بعد الاستئناس برأي البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء .

٢ - بالغاء ما جاء في البند (ب) من الفقرة (٢) منها واعادة ترقيم الفقرات (ج) الى (ز) بحيث تصبح (ب) الى (و) على التوالي .

٣ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
لا يجوز في اي وقت ان تتجاوز القروض التي تقرضها السلطة ضمنياً مجموع رأس مالها واحتياطها القانونيين الا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٧ - تعديل المادة (٤٦) من القانون الاصيل بالغاء عبارة « فانه يجري البت في الامر نهائياً عن طريق التحكيم بمقتضى احكام هذا القانون » في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : -
« فانه يجري البت في الامر بواسطة الوزير خلال مدة ٦٠ يوماً » .

المادة ١٨ - يلغى نص المادة (٥١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

١ - فيما عدا الامور التي ينص هذا القانون على طريقة الفصل فيها بصورة نهائية يحال الى التحكيم بمرحلة ثلاثة محكمين اي خلاف او نزاع ينشأ من جراء تطبيق هذا القانون ويكون ذلك بطلب خطي يقدمه الى الوزير احد الفريقين المتنازعين او كلاهما .

٢ - على الوزير ان يكلف بكتاب مسجل الفريقين خلال اسبوع من تاريخ تسلمه اول طلب للتحكيم ، ليعين كل منهما محكماً عنه وذلك خلال مدة لا تتجاوز اسبوع واحد من تاريخ تسلمه كتاب الوزير ، وعلى المحكمين ان يعينا المحكم الثالث خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين من تاريخ تبليغ المحكم الثاني او تعيينه .

٣ - اذا تخلف اي من الفريقين عن تعيين محكم خلال المدة المحدودة او اذا لم يتفق المحكمان على تعيين المحكم الثالث خلال المدة المحدودة فيقوم رئيس محكمة التمييز او من يقوم مقامه بناء على طلب يقدمه اليه احد الفريقين بالتحقيق في الطلب ومن ثم يتعين المحكم او المحكمين وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه .

٤ - تصدر هيئة التحكيم قرارها بالاكثارية او بالاجماع وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين المحكم الثالث .

٥ - لا يجوز للمحكمة ان تمدد المدد المنصوص عنها في البنود (٢ ، ٣ ، ٤) من هذه المادة الا لاسباب قاهرة تقتض بها على انه لا يؤثر في قانونية قرار هيئة التحكيم عدم الالتزام بالمدد المذكورة او اي اخلال باجراءات التحكيم المشككة .

هكذا عند الفصل

٦ - يكون قرار التحكيم نهائياً وقطعياً، ولا يجوز للمحكمة ان تطلب الى هيئة التحكيم اعادة النظر فيه.

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة تطبق احكام قانون التحكيم المعمول به .

تلاوة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (٥٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -
« مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس السلطة ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون »

- ٨ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون معهد الادارة العامة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة » .

ملاحظات مجلس الاعيان فقط حول القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون معهد الادارة العامة	الاجراءات اللجنتية	مجلس الاعيان
ملحوظات مجلس الاعيان فقط حول القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون معهد الادارة العامة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣ البند (٨) .	مجلس الاعيان
المادة المعدول بها الآن	موافقة كما ورد من الحكومة .	مجلس الاعيان
نص الفقرة (ب) من المادة (٢)	المادة (٢) من القانون الاصيل حسبها عدلت بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ يتطلب جازمة (ب) مدة خمس سنوات) الوردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء) .	مجلس الاعيان
نص الفقرة (ب) من المادة (٢)	ب) يكون معهد الادارة العامة بعد مدة خمس سنوات الى ان يتم اعادة النظر في امورها لتطور وتستخدمها الى الجاهزية الادنية ليصبح جزءاً منها لتطور وتستخدمها بما يحقق الغايات - والاهداف التي تراها مناسبة وها القوانين القائمة والنظم ويشترط في ذلك ان تسهر الجامعة بتقنين احكام هذا القانون وانما تحقيق الامتثال والرفع القدرية المتوخاه منه .	مجلس الاعيان

هكذا منه الاصل

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل
لقانون معهد الادارة العامة

لما كانت المادة (٢) من قانون معهد الادارة العامة رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ تقضي بايلولة المعهد بعد خمس سنوات للجامعة الاردنية ، وحيث ان غايات المعهد تتناول جميع الاجهزة الادارية الحكومية وان ايلولته للجامعة يعني الحد من صانته بترك الاجهزة التي انشأ المعهد اساساً لاجابة متطلباتها ، فقد روي من الضروري استمرار بقاء المعهد بوضعه الحالي بعد دعم جهازه بالكفاءات اللازمة للقيام بواجباته ومسؤولياته ولعله الغاية تم وضع هذا التعديل بحيث تعود صلاحية تقرير التاريخ المناسب للاحاق المعهد بالجامعة لمجلس الوزراء .

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون

الاسباب الموجبة

لقانوني العفو العام رقم ٥٢ و ٥٨ لسنة ١٩٧٣

بناءً على ارشادات جلالة الملك المعظم في اعطاء الفرصة للمواطنين المحكومين لاستعادة الثقة بأنفسهم والعمل على خدمة بلدهم وأمتهم وحتى يشعروا بسهر الحكومة على مصالحهم وتشجيعهم على سلوك الطريق السوي ، ولتأمين هذه الغايات جميعها وجد من الضروري وضع هذين القانونين .

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣

قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي والسلامة العامة من قبل المواطنين الأردنيين قبل ١٨/٩/١٩٧٣ خلافاً لاحكام المواد ١٠٧ - ١٦٨ من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ وكذلك حيازة الأسلحة النارية والدخائر والمفرقات واستعمالها سواء صدرت أحكام بها من قبل المحاكم المختصة أو لم تصدر .

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تؤول حالة الاجرام من أساسها وتسقط كل دعوى جزائية ، أو عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون :

- أ - جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو .
- ب - الجرائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ .
- ج - الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .
- د - جرائم القتل .

المادة ٥ - ينحى سبيل المحكومين والموقوفين الذين تشملهم أحكام هذا القانون بأمر يصدره النائب العام العسكري الى مدراء السجون مباشرة .

المادة ٦ - تؤلف لجنة من وكيل وزارة العدل رئيساً وعضوية النائب العام العسكري ورئيس المحكمة العرفية للنظر في ما يقدم من اعتراضات بشأن تطبيق أحكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ١٠ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقت ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما أقره المجلس بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة المؤقتة » .

الاسباب الموجبة

لقانوني العفو العام رقم ٥٢ و ٥٨ لسنة ١٩٧٣

بناءً على ارشادات جلالة الملك المعظم في اعطاء الفرصة للمواطنين المحكومين لاستعادة الثقة بأنفسهم والعمل على خدمة بلدهم وأمتهم وحتى يشعروا بسهر الحكومة على مصالحهم وتشجيعهم على سلوك الطريق السوي ، ولتأمين هذه الغايات جميعها وجد من الضروري وضع هذين القانونين .

هكذا من الأصل

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣

قانون العفو العام

- المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - باستثناء ما نص عليه في المادة الرابعة يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل ١٩٧٣/١٠/٣١ سواء صدرت بها أحكام من قبل المحاكم المختصة أم لم تصدر .
- المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من اساسها وتسقط كل دعوى جزائية أو عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .
- المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون :
- جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو .
 - الجرائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ .
 - الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ .
 - جرائم القتل العمد والقتل قصداً بالنسبة للفاعل أو الشريك .
 - جرائم هتك العرض والاختصاب والخطف المقررة بالاكراه أو العنف .
 - جرائم الاتجار بالخدشات والمقابر الخطرة .
 - جرائم سرقة أو اختلاس أموال الدولة والمؤسسات العامة والمصارف .
- المادة ٥ - ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بمقوقته الشخصية ولا من تنفيذ الأحكام الصادرة بها .
- المادة ٦ - يخلى سبيل الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم أحكام هذا القانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة أو النائب العام العسكري حسب مقتضى الحال الى منزلاء السجن مباشرة .
- المادة ٧ - تؤلف لجنة برئاسة رئيس النيابة العامة وعضوية وكيل وزارة العدل والنائب العام العسكري للنظر في كل اعتراض أو اشكال ينجم عن تطبيق هذا القانون وتصدر قراراتها بالأكثرية .
- المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ١١ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الاجراءات المدنية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ؟

المجمع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سرفع فيها الى الحكومة للقررة » .

اجراءات اللجنة التشريعية	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤ / ٢ / ٢٣ البند (١١)	موافقة كما وردت من الحكومة	تعديل المادة الاولى من القانون الاصيل بالنسبة للمادة الواردة في آخرها بعد عبارة (ويعمل به) والاستعاضة عنها بما يلي : « من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلن عنه في الجريدة الرسمية » .	المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

هكذا من الأصل

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

لما كان قانون الاحوال المدنية الجديد رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ يعتبر نافذ المفعول من ١/١٠/١٩٧٣ وحيث ان دائرة الاحوال المدنية لم تتمكن من مباشرة اعمالها في الوقت الذي حدده القانون لعدم توفير المخصصات المالية التي ستنتفع منها على تعيينات الموظفين الازمين وشراء الاثاث والاوزام والمهمات الضرورية وتأمين الابنية لفتح مكاتب للسجل المدني في كافة الاماكن التي حددها القانون فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل ليتمكن مجلس الوزراء من تاريخ العمل بالقانون الاصيل في الوقت المناسب.

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة الاولى من القانون الاصيل بالغاء العبارة الواردة في آخرها بعد عبارة (ويعمل به) والاستعاضة عنها بما يلي :-
ومن التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الداخلية ويعلن عنه في الجريدة الرسمية .

- ١٢ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت

رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة :

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون المؤسسة الاردنية
لتسويق المنتجات الزراعية

لقد تبين من اعمال المؤسسة في العامين الماضيين انها لم تساهم الى حد كبير في حل المشاكل التسويقية بشكل يتناسب مع ما كان من الممكن ان تقوم به حسب صلاحياتها وواجباتها، وكان ذلك لاسباب عدة من اهمها :-

١ - التركيب غير المتكافئ والتناقض في مصالح اعضاء مجلس ادارتها .

٢ - ضعف الصلاحيات التي كانت تعطى لمديرها لتنفيذ اعمالها .

٣ - عدم توفر الجهاز الفني والاداري الضروري لتنفيذ اهدافها .

٤ - عدم وضوح الغايات او الخطة التي تعمل المؤسسة من خلالها .

٥ - عدم توفير الاموال اللازمة لها .

نظرا لاهتمام المسؤولين في الدولة في تنشيط وتقوية اعمال المؤسسة واعادة تنظيمها فنيا واداريا واستناد صلاحيات واسعة لها لتساهم بشكل افضل في حل مشاكل التسويق لخدمة المزارع والمستهلك فانه وجد بان هذا التوسع في العمل والصلاحيات لن يتحقق بالشكل الفعال الا بتعديل لقانونها رقم ٣٦ لعام ١٩٧٢ ليتناسب مع صلاحياتها الجديدة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرتين (أ،ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
أ (تطوير اساليب التسويق وتخفيض تكاليفها بحيث يؤدي الى زيادة دخل المنتجين .
ب (توفير المنتجات الزراعية بأسعار معتدلة وبمستوى يتناسب مع الحاجيات الغذائية للمستهلكين .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة :-

تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة ان تتاجر وتشتري وتمتلك وتتصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة وان تعاقد وان تقاضي وتقاضي وتنتب عنها في الاجراءات القضائية النائب العام ولها ان توكل عنها اي محام - كوكيل عام او خاص .

المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرات التالية اليها :

ز (توجيه الانتاج وتنظيمه بالتعاون مع أجهزة وزارة الزراعة لتوفير حاجات الاسواق الداخلية ومتطلبات الاسواق الخارجية وامكانيات التصدير حسب خطة موضوعة لهذا الغرض .

ح (اجراءات التجارب والملاحظات التسويقية بقصد تكييف الانتاج بما يتناسب ومتطلبات الاسواق الخارجية ولزيادة التصدير .

ط (وضع سياسة تسويقية عامة وواضحة للاستيراد والتصدير وتنظيم تصريف المنتجات الزراعية وترويجها حسب المواصفات المطلوبة للاسواق الخارجية وتحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية المسموح بتصديرها او استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد .

ي (وضع مواصفات مناسبة للمنتجات الزراعية لأغراض التصدير والسوق المحلي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني بهذا الخصوص .

ك (انشاء مصانع لعبوات الفارغة او المساهمة بذلك مع القطاعين العام والخاص لتوفيرها للمنتجين بأسعار معتدلة ووفق مواصفات مناسبة من حيث بنائها وحجمها ونوعها بحيث تلائم الاسواق الداخلية والعربية والاجبية .

ل (اقامة اسواق الجملة المركزية او الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .

المادة ٥ - تعديل المادة (٧) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد كلمة (المناسبة) الواردة فيها : - (تصدير المنتوجات الزراعية و) .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٥ :-

يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية :-

١ (ممثل عن وزارة الزراعة .

٢ (ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي .

٣ (ممثل عن دائرة البحث والارشاد الزراعي - وزارة الزراعة .

٤ (ممثل عن دائرة التوطين .

٥ (ممثل عن المؤسسة الاردنية لتسويق المنتوجات الزراعية .

٦ (ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني .

٧ (ممثل عن المنظمة التعاونية .

٨ (اربعة اعضاء آخرين من القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء بتشبيب من وزير الزراعة .

- ١٣ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون القواعد الملدي لسنة ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ؟
الجميع : موافقون .

« وفيها يسل نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة »

الاجراءات القانونية مجلس الاعيان	ملاحظات النواب	موافقة كما ورد من الحكومة
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣ البند (٣)		
المادة ١٥ نص المادة ١٥ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة	المادة ١٥ نص المادة ١٥ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة	المادة ١٥ نص المادة ١٥ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة
المادة ١٧ نص المادة ١٧ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة	المادة ١٧ نص المادة ١٧ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة	المادة ١٧ نص المادة ١٧ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة
المادة ١٨ نص المادة ١٨ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة	المادة ١٨ نص المادة ١٨ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة	المادة ١٨ نص المادة ١٨ يخبر مجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرة سنين او اكثر اعطي مكافأة

هكذا منه الفصل

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني

- ١ - تقدمت فئات كبيرة من الموظفين تطلب مساواتها بنبرها من اجهزة الدولة فيما يتعلق بموضوع معادلة التقاعد بحيث تقسم معادلة التقاعد على (٤٨٠) بدلا من (٦٠٠) وذلك بهدف تحسين اوضاعهم المعيشية.
- ٢ - نتيجة للدراسة التي اجرتها الاجهزة الفنية المختصة فقد تبين ما يلي :-
 - أ - بلغ مجموع عدد الموظفين المدنيين الحاليين على التقاعد لغاية ٧٣/١٢/٣١ (٣٤٦٥) موظفا وتبلغ نفقات التقاعد السنوية هؤلاء (٦٨٧٠٠٠) دينار .
 - ب - بلغ معدل احالات الموظفين على التقاعد خلال السنوات العشر الاخيرة (١٨٠) موظفا سنويا وكانت في حدها الأدنى (٩١) احالة وفي حدها الأقصى (٣٢٥) احالة .
 - ج - تقدر الزيادة في كلفة التقاعد اذا ما تم تقسيم معادلة التقاعد على (٤٨٠) بدلا من (٦٠٠) خلال السنوات العشر القادمة بمبلغ (٢٣٠٠٠٠) دينار في احالة (٣٠٠) موظف سنويا على التقاعد وبمبلغ (١٦٣٠٠٠) دينار في حال احالة (٢٠٠) موظف سنويا .
- ٣ - نتيجة للدراسة المشار اليها ومن اجل تحسين دخل الموظف المدني للتقاعد ومساواته باجهزة الدولة الاخرى وحيث ان الكلفة التي ستتحملها الخزينة معقولة فقد قررت الحكومة الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لتحقيق هذا الهدف .
- ٤ - كذلك ربطت الحكومة بين موضوع تحسين راتب التقاعد وبين موضوع تمديد المدة التي تجيز للحكومة احالة الموظف على التقاعد فرفعت من ١٥ سنة الى ٢٠ سنة والهدف من هذا التمديد عدم احالة الموظف على التقاعد وهو في سن الشباب المبكر والاستفادة من الخبرات التي يكون قد اكتسبها على اكل وجهه . يمكن ، وقد استثنى مشروع القانون الموظفين مراعاة لظروفهم :

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٥ :

يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكمل عشرين سنة والموظفة اذا اكملت خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد :

المادة ٣ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

المادة ١٧ :

أ - مع مراعاة احكام المسادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محالا على التقاعد حكما الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة او فسخ الوظيفة اذا كسان مكملا عشرين سنة والموظفة اذا كانت مكتملة خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد واذا لم يكن اي منهما قد اكمل هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين او اكثر اعطي مكافأة :

المادة ٤ - تعدل المادة ١٩ من القانون الاصيل بالاستعاضة عن كلمة (سنالة) الواردة فيها بعبارة (اربعماية وعثمانين) .

- ١٤ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة :

هكذا من الاصل

المادة كما وردت من جلس النواب	المادة كما وردت من جلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧٤ البند (١٤) .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧٤ البند (١٤) .
موافقة كما ورد من المحكوم	موافقة كما ورد من المحكوم
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد
بمضي ما جاء في الفقرة (د) من المادة (١٣/ب) من القانون الاصيل ويستأنض عنه ما يلي : (ان لا يقل طوله عن ١٦٥ سم باستثناء الاجزاء والمبادلة والمبتدئين وحلقة التعدادات ايجابية عن تحتاج القوات المسلحة الاردنية غيرتهم على ان لا يقل طول هؤلاء عن ١٦٠ سم وان يكون الوزن وفقا لا تقوده اللجان الطبية المختصة مع مراعاة السن والطول) .	بمضي ما جاء في الفقرة (د) من المادة (١٣/ب) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى اخر الفقرة (أ) منها : - (وان تدفع الجهة التي ينتسب اليها راتب وعلاوات الضابط للتدرب طيلة مدة اثنائه) .
نفس الفقرة (٤) من المادة (١٣/ب) : (ان لا يقل طوله عن ١٦٥ سم وان يكون وزنه وفقا لا تقوده اللجان الطبية المختصة مع مراعاة السن والطول .	نفس الفقرة (١) من المادة (١٣) : - (ب) تم التسديد الضابط ضمن وحدات القوات المسلحة الاردنية بتسبب من السكرتير العسكري وعواقبه القاتلة العام او من يتبعه ويقرب من مجلس الوزراء اذا كان الانتخاب للعمل خارج وحدات القوات المسلحة الاردنية حل ان يكون الضابط من رتبة رائد فما فوق وان لا تقل درجة الرتبة لتدرب اليها من درجة وظيفته الادارية .

المادة كما وردت من جلس النواب	المادة كما وردت من جلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧٤ البند (١٤) .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧٤ البند (١٤) .
موافقة كما ورد من المحكوم	موافقة كما ورد من المحكوم
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد
بمضي نص الفقرة (ب) من المادة (٨١) من القانون الاصيل ويضاف بترقيم الفقرة التي عليها تحست رقم (ب) .	بمضي ما جاء في الفقرة (أ) من المادة (١٣١) من القانون الاصيل ويستأنض عنه ما يلي : - (أ) اذا كان الضابط قد استقال بناء على طلبه فيعاد الى رتبته ورتبته السابقين باستثناء الاطباء اللذين يحصلون على مواعلات عليقة في حالات التخصص ضمن مهنتهم حيث تعفى لهم الرتب التي يستحقونها طبقا لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيادلة رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ او اي تشريع يمل على حله حسب مواعلاتهم التي يحصلونها على ان تعبر اقدمية الضابط من تاريخ اعاقته للخدمة .
المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن
نفس الفقرة (ب) من المادة (٨١) : (ب) اذا كانت دورات الضباط تتطلب منهم القيام بعمل يستوجب الاجر فليتهم اعلام السكرتير العسكري عن مقدار الاجر الذي يتقاضونه ليقوم باعلام المدير المالي لحسم نصف الاجور المتأفاه من خصصاتهم وقيدما ايرادا لصندوق القوات المسلحة .	نفس الفقرة (أ) من المادة (١٣١) : (أ) اذا كان الضابط قد استقال بناء على طلبه فيعاد الى رتبته ورتبته السابقين على ان تعبر اقدمية من تاريخ اعاقته للخدمة .

<p>الاجتهاد القانوني</p> <p>جلس النواب</p>	<p>الاجتهاد القانوني</p> <p>جلس النواب</p>	<p>المادة ١٤٠ : جلس النواب</p>	<p>المادة ١٤٠ : جلس النواب</p>
<p>المادة ١٤٠ : جلس النواب</p>	<p>المادة ١٤٠ : جلس النواب</p>	<p>المادة ١٤٠ : جلس النواب</p>	<p>المادة ١٤٠ : جلس النواب</p>

<p>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مجلس النواب</p>	<p>المادة ١٣٢ : كل ما ورد من مجلس النواب</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>
<p>النظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>
<p>النظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٣</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>	<p>المادة ١٣٢ : المادة كما وردت من الحكومة .</p>

如左

الاسباب الموجبة

اقتضت الضرورة اعادة النظر في بعض نصوص قانون خدمة الضباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ ، اذ انه وبنتيجة التطبيق العملي لمواد القانون برزت بعض العقبات التي تحول دون تحقيق احتياجات القوات المسلحة فيما يخص اليه في حث سيرها نحو الافضل ، ربما يعود عليها بالفائدة والنفع العام ومن مثل ما لجأت اليه الحاجة بما يسير تطور الخدمات المختلفة في القوات المسلحة استخدام الاطباء الاختصاصيين وغيرهم من الفنيين من حملة الشهادات الجامعية كالصيادلة والمهندسين واصحاب المهن الاخرى ، وكذلك إيجاد مركز قانوني لتكييف وضع الضباط في حالة اتخاذ اجراءات قضائية بحقهم وانتدابه للعمل خارج الملك العسكري او الحاقه في دورة عسكرية سواء كان ذلك في المعاهد العسكرية المحلية او في الخارج ، وبيان الاسلوب الواجب الاتباع في ممارسة حق التنظيم لتغطية متطلبات القوات المسلحة فيما يتعلق بحراسة اموال الجيش ، ورفاهية وكفاءة العاملين فيه . وتحقيقا لهذه الغايات وضع مشروع التعديل المرفق .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في الفقرة (٤) من المادة ١٣ / ب) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(ان لا يقل طوله عن ١٦٥ سم باستثناء الاطباء والصيادلة والمهندسين وحملات الشهادات الجامعية ممن تحتاج القوات المسلحة الاردنية لغيراتهم على ان لا يقل طوله عن ١٦٠ سم وان يكون الوزن وفقا لقراره اللجان الطبية المختصة مع مراعاة السن والطول) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦٣) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى اخر الفقرة (أ) منها :
(وان تدفع الجهة التي يتدرب فيها رواتب وعلاوات الضابط المتدرب طيلة مدة انتدابه) .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٨١) من القانون الاصلي ويعاد ترقيم الفقرة التي تليها تحت رقم (ب) .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في الفقرة (أ) من المادة (١٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

١ - اذا كان الضابط قد انتقل بناء على طلبه فيعاد الى رتبته وراتبه السابقين باستثناء الاطباء الذين يحصلون على مؤهلات علمية في مجالات التخصص ضمن مهنتهم حيث تعطى لهم الرتب

التي يستحقونها طبقا لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيادلة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ او اي تشريع يحل محله حسب مؤهلاتهم التي يحملونها على ان تعتبر اقدمية الضابط مسن تاريخ اعادته للخدمة .

ملادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ - للضابط او المستخدم الذي صدر امر بتوقيفه في السجن او في مكان التوقيف في اية واحدة عسكرية الحق في ان يتقاضى (نصف) راتبه مع نصف العلاوات وكامل علاوة غلاء المعيشة التي يستحقها طيلة مدة توقيفه الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيته واذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحق من فرض عقوبة الحبس او الطرد فيحق له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتبارا من تاريخ توقيفه .

ب - اما اذا كانت التهمة الموقوف بسببها التزوير او السرقة او الاختلاس او سوء الائتمان او الخيانة او اعمال التجسس او اية جريمة اخرى مخلة بأمن الدولة الداخلي او الخارجي سواء اكانت التهمة اصلية ام بالاشتراك فله الحق في ان يتقاضى (خمس) راتبه و (خمس) علاواته مع كامل علاوة غلاء معيشة العائلة الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيته واذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحق من فرض عقوبة الحبس او الطرد فيحق له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتبارا من تاريخ توقيفه .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(ينقطع راتب من حكم عليه بالطرد من الخدمة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا واذا كان الضابط او المستخدم المحكوم قد سبق ان اوقف في السجن او في مكان التوقيف في الوحدة ففي هذه الحالة ينقطع راتبه وعلاواته من تاريخ توقيفه الا انه لا يطلب منه ان يرد اي جزء من الرواتب او العلاوات التي تقاضاها خلال مدة توقيفه بموجب المادة (١٣٥) من القانون الاصلي) .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(يمنع من مغادرة المملكة لاي سبب كان كل ضابط او مستخدم اسندت اليه اية تهمسة بموجب القوانين والانظمة المعمول بها مالم يبت بقضيته او بموجب تصريح من القائد العام او من ينييه حسب مايراه مناسباً) .

- ١٥ -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ قانون بنك الاسكان بالصيغة التي ور

فيها من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع . موافقون .

٥ ولما يلي نص القانون كما اقترحه المجلس والصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة :

هكذا هي الاصل

الاسباب الموجبة لوضع قانون بنك الاسكان المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣

ادى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده الاردن في الآونة الاخيرة الى توسع اجهزة الخدمات العامة ومن ثم زيادة حركة انتقال الافراد من القرى والارياف الى المدن لتوفر فرص العمل والخدمات العامة فيها. وكان من احد نتائج هذا التطور ان اصبح الاردن يواجه مشكلة تتعلق بعدم كفاية المساكن القائمة حاليا وللتخفيف من حركة انتقال الافراد الى المدن وتوفير حاجة المواطنين السكنية في القرى والمدن والارياف وتوجيه التوزيع السكاني بطريقة تخفف من نمو بعض المناطق على حساب البعض الآخر فقد استحدثت الحكومة الاردنية بنك الاسكان كوسيلة للتغلب على كافة المشاكل السكنية ومنها :

- ١- زيادة الطلب على المساكن اذ تقدر الحاجة السنوية للمساكن في المملكة بحوالي (١٩٠٠٠) وحدة سكنية منها (١٣٠٠٠) وحدة سكنية في الضفة الشرقية وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والتي تقدر بحوالي ٣١٪ سنويا ، ولا شك ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة عدد الاسر في المملكة السلي يتزايد بمعدل حوالي ١٢٠٠٠ اسرة سنويا .
- ٢- التغيير في نوع الطلب على المساكن نتيجة ارتفاع دخول الافراد وتغير الظروف الاجتماعية فضلا عن ميل الافراد تجاه استبدال المساكن غير الصالحة بمساكن جيدة .
- ٣- ارتفاع ايجارات المساكن اذ بلغت نسبة ما تدفعه الاسرة بدل الايجار حوالي ٢٤ - ٢٨٪ من مجمل دخلها في حين ان النسبة السائدة في كثير من الدول تتراوح بين ١٥ - ٢٠٪ فقط .
- ٤- زيادة تراكم حدة ازمة السكن في المملكة وبصفة خاصة في المدن الرئيسية نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة والهجرة القسرية التي حدثت اثر احداث حرب ١٩٦٧ والتطور الاجتماعي في المملكة .
- ٥- قصور امكانيات التمويل لمواجهة الزيادة في الطلب على انشاء المساكن بالاضافة الى ضعف حجم الائتمان طويل الاجل المقدم من البنوك التجارية وارتفاع كلفته بالاضافة الى ان معظم موجودات هذه البنوك ودائع تحت الطلب او لآجال مقيدة .
- ٦- ضآلة حجم الادخار السكاني وبرز الحاجة الى تشجيعه بمختلف السبل والوسائل الممكنة بالاضافة الى مساعدة واقرض التماويلات والشركات التي تستهدف بناء القارات المعدة بصورة رئيسية للسكن وذلك بهدف دعم الحركة العمرانية في المملكة وتنشيط بناء دور السكن .

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤

قانون بنك الاسكان

الفصل الاول

تعريف واحكام عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الحكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
البنك	بنك الاسكان المؤسس بمقتضى هذا القانون
المجلس	مجلس ادارة البنك
المدير العام	مدير عام البنك
الهيئة العامة	الهيئة العامة للمساهمين في رأس مال البنك
العضو	اي عضو من اعضاء المجلس
المقرض	مؤسسات الاسكان وجمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجمعيات الادخار والتسليف للاغراض الاسكانية والامراد وتجارات وشركات البناء الاستثماري السكني والشركات والمؤسسات الاخرى التي تهدف الى توفير وحدات سكنية لموظفيها ومستخدميها والمصانع والمعامل التي تنتج مستلزمات البناء من خضروات او قروض او تسهيلات ائتمانية من البنك .
المشروع السكني	مشروع انشاء او اكمال او توسيع المباني السكنية او مشروع شراء المساكن الجاهزة او على الهيكل والاكمل وكذلك مشاريع تجهيز الاراضي وتزويدها بالمرافق الضرورية لاعيادها للمباني السكنية .

هكذا عند الاصل

المادة ٣ - أ (يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الاسكان) كشركة مساهمة عامة محدودة ويمارس جميع الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون او في اية انظمة تصدر بمقتضاه.

ب (يعتبر البنك شخصاً معنوياً ذا استقلال مالي وإداري ويتمتع بكافة الحقوق ويتصرف بالشكل الذي يراه مناسباً في نطاق احكام هذا القانون والانظمة والوائح الداخلية والقرارات والتعليقات الصادرة بمقتضاه وفي نطاق القوانين والانظمة الاخرى النافذة في المملكة .

ج (للبنك ان يقاضي ويقاضى بشخصيته المعنوية المستقلة وان ينيب عنه النائب العام او اي موظف من موظفيه او اي محام في الاجراءات القانونية والقضائية واية اجراءات اخرى .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان وله ان ينشئ فروعاً او مكاتب في المملكة وان يعين الوكلاء والمراسلين في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥ - تسري على البنك احكام قانون الشركات المعمول به في المملكة الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون او اية انظمة تصدر بمقتضاه .

الفصل الثاني

اغراض البنك

المادة ٦ - يهدف البنك الى دعم الحركة العمرانية السكنية في المملكة وفق الاحتياجات السكنية السامة للمواطنين والخطط الانمائية العامة للحكومة ويعمل بصورة خاصة على تحقيق الاهداف التالية :-

- أ (تنشيط بناء دور السكن والمنشآت السكنية او اكملها او توسيعها .
- ب (تشجيع الادخار السكني بمختلف السبل والوسائل الممكنة .
- ج (تشجيع انشاء وتأسيس جمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجميعيات الادخار والتسليف للاغراض السكنية .
- د (تشجيع وضع مواصفات ومقاييس نمطية وموحدة للابنية السكنية ومستلزماتها بهدف خلق صناعة المستلزمات الجاهزة والموحدة للمباني السكنية لتخفيض تكلفتها .
- هـ (تشجيع انشاء مصانع ومعامل انتاج مستلزمات البناء .

المادة ٧ - يقوم البنك بكافة الاعمال التي تمكنه من تحقيق اغراضه وعلى الاخص ما يلي :-

- أ (تقديم القروض والتسليف لمختلف الأجيال ولمدة اقصاها خمسة عشر عاماً وذلك لتمويل المشاريع السكنية ومعامل انتاج مستلزمات البناء .

ب (خصم الكيبيالات والاستاد الناتجة عن عمليات بيع المساكن بالتقسيط شريطة التأكد من استخدام صافي قيمة الخصم في تمويل مشاريع سكنية .

ج (قبول الودائع على اختلاف انواعها بفائدة وبدون فائدة .

د (العمل على اجتذاب رأس المال العربي والاجنبي للمساهمة في تمويل الحركة العمرانية في المملكة .

هـ (القيام بمختلف العمليات المصرفية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتحقيق اغراضه واية اعمال مصرفية اخرى يكلفه بها مجلس ادارة البنك المركزي الاردني بصورة مؤقتة ولمدة محدودة .

و (تبني اية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك واغراضه شريطة انسجامها مع احكام هذا القانون واية انظمة او لوائح داخلية او قرارات او تعليمات صادرة بمقتضاه .

الفصل الثالث

رأس مال البنك ومصادر تمويله

المادة ٨ - رأس مال البنك المصرح به (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار مقسومة على (١٠٠٠٠٠٠٠) سهم قيمة كل منها دينار .

وتقسم الاسهم الى نوعين :-

أ (١٠١ اسهم عادية عددها (٢٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة .

٢٠٢ اسهم عادية عددها (٢٠٠٠٠٠٠) يساهم بها البنك المركزي الاردني .

ب (اسهم ممتازة عددها (٦٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص .

المادة ٩ - أ (يضاعف رأس مال البنك خلال موعداً لا يتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون على ان تصبح المساهمة كما يلي :-

١٠١ اسهم عادية عددها (٥٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة .

٢٠٢ اسهم عادية عددها (٥٠٠٠٠٠٠) يساهم بها البنك المركزي الاردني .

٣٠٣ اسهم ممتازة عددها (١٠٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص .

ب (يحدد المجلس موعداً وشروط تنفيذ ما جاء في الفقرة (أ) اعلاه بعد التشاور مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الاردني .

المادة ١٠ - يجوز زيادة رأس المال المصرح به للبنك بعد مضاعفته على الوجه المبين في المادة (٩) اعلاه عن طريق زيادة اسهمه العادية او الممتازة وفقاً لما يلي :-

أ (تزداد الاسهم العادية بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس وتسري على هذه الزيادة الاحكام الخاصة بالاسهم العادية والواردة في هذا القانون او اية انظمة تصدر بمقتضاه .

ب) تزداد الاسهم الممتازة بناء على توصية من المجلس وبقرار من الهيئة العامة في اجتماع عادي او غير عادي وبموافقة اكثرية الحضور على ان تسري على هذه الاسهم الاحكام الخاصة بالاسهم الممتازة الواردة في هذا القانون او اية انظمة تصدر بمقتضاه ، وعلى ان يوافق مجلس الوزراء على هذه الزيادة .

المادة ١١ - يطرح المجلس اسهم البنك الممتازة للاكتتاب العام ويحدد شروط الاكتتاب ومواعيد تسديد قيمة الاسهم .

المادة ١٢ - للحكومة او البنك المركزي الاردني شراء الاسهم الممتازة في اي وقت بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس على ان تسري على هذه الاسهم بمجرد انتقالها الى ملكية الحكومة او البنك المركزي الاردني الاحكام الخاصة بالاسهم العادية والواردة في هذا القانون او اية انظمة تصدر بمقتضاه .

المادة ١٣ - تكون مصادر تمويل البنك كما يلي :-

- أ) رأس ماله المدفوع .
- ب) امواله الاحتياطية .
- ج) ما يصدره من سندات الاقتراض وشهادات الادخار والاستثمار .
- د) ما تخصصه الحكومة من اموال لدعم قدرات البنك المالية .
- هـ) ما يستلقه من البنك المركزي الاردني .
- و) ما يستلقه من البنوك الاخرى والمؤسسات المالية في الداخل والخارج .
- ز) الودائع المختلفة .
- ح) اية موارد مالية اخرى .

المادة ١٤ - تودع لدى البنك بصورة الزامية :-

- أ) اموال مؤسسات الاسكان .
- ب) اموال جمعيات الاسكان التعاونية .
- ج) القروض والمساعدات التي تحصل عليها الحكومة او مؤسساتها العامة لاغراض تنفيذ المشاريع السكنية او دعم الحركة العمرانية في المملكة .
- د) مبالغ التأمينات التقديرية والتأمينات المودعة لامر وزارة الاقتصاد الوطني بمقتضى احكام قانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ او اي قانون آخر يحل محله .
- هـ) اموال صناديق الاسكان في المؤسسات العامة والدوائر الحكومية .
- و) نسبة محددة من ارباح البنك المركزي الاردني من مجموع الموجودات التقديرية الجاهزة والعائدة لكل من الجهات التالية :-

١ - صندوق توفير البريد ؛

٢ - صندوق الضمان الاجتماعي .

٣ - صناديق الادخار والتقاعد لدى المؤسسات العامة .

ز) اية اموال عائدة لاية جهة رسمية اخرى يقرر مجلس الوزراء ايداعها بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٥ - تنتج الاموال المذكورة في الفقرة (و) من المادة (١٤) اعلاه فوائد بالمعدلات الرأبحة في المملكة وفقا لقرارات المجلس بهذا الشأن .

المادة ١٦ - تعفى من ضريبي الدخل والخضومات الاجتماعية الاموال التالية :-

- أ) القوائد المدفوعة على الاموال المودعة لدى البنك .
- ب) القوائد المدفوعة على سندات الاقتراض من الجمهور .
- ج) الجوائز التي قد يمنحها البنك .
- د) ارباح البنك الموزعة وغير الموزعة .

المادة ١٧ - تضمن الحكومة ضمانة مطلقة التزامات البنك تجاه الغير .

الفصل الرابع

ضمانات القروض والتسهيلات الائتمانية

المادة ١٨ - أ) يجب ان تغطي بتأمينات عقارية او عينية كافية جميع القروض بمختلف آجالها .

ب) اضافة لما ورد في (أ) اعلاه يجوز للبنك طلب اية ضمانات تعزيرية اخرى .

المادة ١٩ - خلافا لما ورد في المادة (١٨) السابقة يجوز للبنك ان يمنح القروض والتسهيلات الائتمانية لمؤسسة الاسكان لقاء واحد او اكثر من الضمانات التالية :-

- أ) الكفالات المقدمة من الحكومة .
- ب) تظهير الاسناد والكيالات الناتجة عن عمليات بيع وحسابات سكنية بالتسسيط لامر البنك على ان تكون واقعة البيع معززة بالوثائق المؤيدة لها .
- ج) اية ضمانات عقارية او عينية يقبلها البنك .

المادة ٢٠ - تمنح تسهيلات خصم الكيالات والاسناد العقارية وفقا لما يلي :-

- أ) تظهير هذه الكيالات والاسناد لامر البنك ؛

هكذا من الاصل

(ب) تحويل التأمين على المقارنات الموضوعة ضمانا لهذه الكيبيالات والاستاد لامر البنك على ان تعفى معاملات تحويل التأمين في هذه الحالات من أية رسوم تتقاضاها الدوائر الحكومية المختصة سواء اكانت الرسوم واقعة على عاتق البنك او على عاتق المستفيدين من تسهيلات الخصم ، وسواء كان التأمين محولا من البنك او اليه .

المادة ٢١ - يتأكد البنك من استخدام القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الاخرى الممنوحة في الاغراض التي منحت من اجلها وله اتباع الاساليب التي يراها مناسبة لتنفيذ ذلك .

المادة ٢٢ - ١ () للبنك ان يؤمن لصالحه على حياة الاشخاص المستفيدين من قروضه وتسهيلاته الائتمانية طول المدة القرض وذلك ضمانا لسداد حقوقه في حالة وفاة اي منهم وله تحصيل رسوم التأمين كلها او بعضها من المقترضين بالطريقة التي يراها مناسبة .

(ب) للبنك ان يطالب بمقتضيه باجراء التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

المادة ٢٣ - ١ () يطالب البنك بمقتضيه باجراء التأمين على البناء الموضوع تأمينا للدين ضد اخطار الحريق والزلازل والأجراف وله ان يطالب بمقتضيه باجراء التأمين ضد اخطار الحرب والفتن الداخلية او اي منهم

(ب) للبنك ان يقوم باجراء التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة وان يعود برسوم التأمين على المقترض .

(ج) تكون قيمة التأمين بمقدار قيمة القرض على الاقل .

المادة ٢٤ - كل من كفل مدينا للبنك باي نوع من انواع القروض او التسهيلات الائتمانية التي يقدمها يكون متضامنا ومتكافلا مع المدين الاصيل في الوفاء بالدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك صراحة .

الفصل الخامس

تنظيم البنك واداره

المادة ٢٥ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ومدير عام وجهاز تنفيذي من الموظفين .

المادة ٢٦ - ١ () يتألف المجلس على الوجه التالي :-

- | | |
|--|-----------------|
| ١ - المدير العام | رئيسا للمجلس |
| ٢ - ممثل عن وزارة المالية | عضوا في المجلس |
| ٣ - ممثل عن البنك المركزي الاردني | عضوا في المجلس |
| ٤ - مدير عام مؤسسة الاسكان | عضوا في المجلس |
| ٥ - ممثلين اثنين عن حملة الاسهم الممتازة | عضوين في المجلس |
| ٦ - ممثل عن البنوك المرخصة | عضوا في المجلس |

(ب) بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) اعلاه يحق لمن بلغت مساهمته ١٠ ٪ من قيمة الاسهم الممتازة ان يعين ممثلا له عضوا دائما في المجلس على ان لا يكون له حق الاشتراك في انتخاب اعضاء المجلس الآخرين من حملة الاسهم الممتازة وتسقط هذه العضوية اذا قلت المساهمة عن هذه النسبة .

المادة ٢٧ - يجري تعيين ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي الاردني والبنوك المرخصة في المجلس بقرار من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الاردني والبنك الممثل على التوالي في حالة غياب اي من الممثلين المذكورين لاي سبب من الاسباب يجري بنفس الطريقة انتخاب ممثل آخر لينوب عنه في حضور الجلسات مدة غيابه .

المادة ٢٨ - يجري تعيين ممثل البنوك المرخصة في المجلس حسب الترتيب التالي :-

أ () تدرج اسماء البنوك العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال الاصل فالأدنى باستثناء البنك الذي قد يمثل بالمجلس عملا بأحكام المادة (٢٦) فقرة (ب) من هذا القانون واذا تساوت مساهمة بنكين او أكثر فترتب الاسماء في الجدول وفقا للحروف الابجدية شريطة ان لا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن (٢٥٠٠٠) دينار .

(ب) يكون ممثل البنك المدرج اسمه في اعل القائمة ممثلا للبنوك المرخصة في المجلس ويتبع الترتيب الدوري بعد ذلك في تعيين خلفه .

(ج) اذا نقصت مساهمة اي بنك عن (٢٥٠٠٠) دينار في اي وقت تسقط عضويته بمثله وبشطب اسم البنك من القائمة .

(د) لا تشترك البنوك المسجلة في القائمة ولا حملة الاسهم العادية في انتخابات اعضاء المجلس الآخرين .

المادة ٢٩ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من هذا القانون والفقرة (د) من المادة السابقة ينتخب حملة الاسهم الممتازة ممثلين ويشترط في ذلك ان لا تقل مساهمة اي مرشح عن (٥٠٠) دينار وتسقط العضوية اذا نقصت قيمة المساهمة خلال مدة العضوية عن هذا المبلغ .

المادة ٣٠ - مدة عضوية ممثلي حملة الاسهم الممتازة في المجلس اربع سنوات قابلة للتجديد باستثناء ممثل البنوك التجارية العاملة في المملكة المشار اليها في المادة (٢٨) فقرة (أ) من هذا القانون والذي تكون مدة عضويته سنة واحدة .

المادة ٣١ - يحدد بدل ائساب وعلاوات كل من رئيس واعضاء المجلس بواقع (٢٥) دينارا في الشهر .

المادة ٣٢ - ١ () ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نائبا للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء (ب) يدعى المجلس للانعقاد مرة واحدة في الشهر على الاقل وذلك بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يوقعه ثلاثة من اعضاءه على الاقل .

هكذا حذو الأصل

ج (يكون انعقاد المجلس قانونيا اذا حضرته الاكثريّة المطلقة للاعضاء شريطة ان يكون احدهم الرئيس او نائبه ويصدر قراراته بالاكثريّة المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

د (يعين المدير العام احد موظفي البنك سكرتيرا للمجلس يكون مسؤولا عن تدوين وقائع الجلسات كما يكون مسؤولا عن تدوين قرارات المجلس ويجب ان يوقعها اعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ (للمجلس ان يسمح لمراقبين او خبراء او مستشارين او موظفين بحضور اجتماعاته دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٣٣- اذا فسد اي عضو من اعضاء المجلس عضويته لاي سبب من الاسباب قبل انتهاء مسلة عضويته فيعين شخص آخر في مكانه الشاغر حسب اجراءات التعيين الاولى اذا كان العضو معينا اما اذا كان متخيا يعين المجلس خلفا له من بين المساهمين المؤهلين لاكمال المدة الباقية .

المادة ٣٤- للمجلس ان يؤلف لجانا خاصة يشترك فيها اي من اعضائه او موظفي البنك او اي شخص من خارج جهازه وله ان يعهد اليها ببعض صلاحياته لفترة محدودة او بالقيام بوظائف وواجبات معينة .

المادة ٣٥- مجلس الادارة هو الساطة العليا المهيمنة على شؤون البنك واموره وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق اغراض البنك واهدافه ويمارس بوجه عام الصلاحيات التالية :-

- أ (تقرير السياسة العامة للبنك .
- ب (وضع كافة الانظمة واللوائح الداخلية والتعليمات الضرورية لتنظيم اعمال البنك ولتنفيذ احكام هذا القانون .
- ج (الموافقة على الاقتراض وشروطه من مصادر التمويل المختلفة .
- د (القيام باجراء المصالحات والتسويات الخاصة بعمليات البنك المختلفة ضمن حدود القوانين والانظمة .
- هـ (اقرار التقرير السنوي العام للبنك والميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر قبل عرضها على الهيئة العامة .
- و (تعيين مدققي الحسابات وتقرير اتعابهم .
- ز (تأسيس الفروع والمكاتب وتعيين المراسلين والوكلاء .
- ح (تحديد ملاك الموظفين ودرجاتهم وعددهم وشروط خدمتهم في البنك وفقا لاحكام اللوائح الداخلية والتعليمات التي تصدر بهذا الشأن .
- ط (تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .
- ث (تقديم التراخيص لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٣٦- للمجلس ان يفوض المدير العام بأي من صلاحياته المنصوص عليها في المادة السابقة كلما كان ذلك ضروريا

المادة ٣٧- يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك وتحدد طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستئخدام والعزل وانتهاء الاستئخدام وتحديد الرواتب والمكافآت والواجبات وكافة الامور المتعلقة بالموظفين بموجب لوائح وتعليمات داخلية يقرها المجلس .

المادة ٣٨- أ (يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء على ان يقرن القرار بالارادة الملكية السامية .
ب (تطبق لائحة شؤون موظفي البنك وقرارات المجلس على المدير العام بالنسبة الى المكافآت والاجازات وعلاوات السفر والاستشفاء وتمويضات انتهاء الخدمة وسائر الحقوق والخدمات الاخرى .

المادة ٣٩- يرأس المدير العام دوائر البنك ويتولى تصريف الامور فيه والاشراف عليه من جميع النواحي المالية والادارية ويمثل البنك في علاقاته مع الغير وامام القضاء وفي توقيع العقود ويكون مسؤولا امام المجلس عن سير اعمال البنك وادارته وعن تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق اهداف وغايات البنك .

المادة ٤٠- أ (يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة البنك وتصريف شؤونه ويمارس الصلاحيات الموكولة اليه بموجب الانظمة واللوائح الداخلية والتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه ويشمل ذلك الاشتراك في اجتماعات مجلس الادارة بصفة مراقب .

ب (اذا استحال لاي سبب من الاسباب ان يكون المدير العام او نائبه على رأس عمله يعين المجلس احد اعضاءه او احد موظفي البنك للقيام بوظائف المدير العام بصورة مؤقتة الى ان يعود احدهما للعمل .

المادة ٤١- لا يعتبر اي عضو من اعضاء المجلس او المدير العام او اي موظف في البنك مسؤولا عن اي خسارة او مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص او انخفاض في قيمة عقار او سند يحتفظ به البنك كضمان لقروض او بسبب افلاس عميل او مقترض او فقدان السيولة في موجوداته او اخلاله بالقانون الا اذا رأى المجلس ان الخسارة او الاتفاق ناجم عن خطأ مقصود او اهمال متعمد او سوء تصرف واضح ارتكبه عضو المجلس او المدير العام او الموظف عند تأدية واجباته .

الفصل السادس

الهيئة العامة للمساهمين

المادة ٤٢- أ (تعقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا عاديا خلال مدة اقصاها اربعة اشهر في تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك .
ب (تعقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا غير عادي بناء على قرار من المجلس او بطلب خطي من مساهمين يملكون مالا يقل عن ٢٠٪ من اسهم البنك .

المادة ٤٣- يجري اعلام المساهمين عن مواعيد اجتماعات الهيئة العامة قبل اسبوعين على الاقل من موعد الاجتماع وذلك عن طريق الاعلان في صحيفتين مجاميتين وارسال اشعارات الدعوة بالبريد المسجل الى المساهمين للدولة اسمائهم في دفاتر البنك بحيث آخر معلومات عن عناوينهم .

المادة ٤٤ - (أ) يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ممثلين بالاصل او الوكالة للمالك ما لا يقل عن ٥١٪ من الاسهم الممتازة واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة لا تتجاوز اسبوعين ويعلن عنه في صحيفتين علميتين على الاقل ويعتبر النصاب القانوني لذلك الاجتماع مكتملا مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة .
(ب) يمثل الحكومة والبنك المركزي الاردني في اجتماعات الهيئة العامة ممثلين وزارة المالية والبنك المركزي الاردني في المجلس .

المادة ٤٥ - لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في جميع الامور المعروضة على الهيئة العامة .

المادة ٤٦ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس مجلس الادارة او نائبه او من يتدبه المجلس لذلك في حال غيابه .

المادة ٤٧ - نتاول صلاحية الهيئة العامة في اجتماعاتها العادية تقرير كل ماعود لمصلحة البنك ويدخل في جدول اعمال اجتماعها السنوي الامور التالية :-

- (أ) سماع تقرير المجلس .
- (ب) سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن احواله وحساباته وميزانيته .
- (ج) مناقشة حسابات البنك وميزانيته والمصادقة عليها .
- (د) تحديد الارباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح المجلس .
- (هـ) اية امور اخرى يقرها المجلس قبل ارسال الدعوة للاجتماع .

الفصل السابع

الحسابات الختامية والميزانية العمومية

المادة ٤٨ - تمسك حسابات البنك بالطريقة والشكل اللذين يقرهما المجلس .

المادة ٤٩ - يقوم بتدقيق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة .

المادة ٥٠ - تبتدي سنة البنك المالية في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في اليوم الاخير من كانون الاول من كل عام .

المادة ٥١ - (أ) تنظم ادارة البنك في نهاية كل سنة مالية جردا بوجودات البنك ومطاليه من قيم منقولة او غير منقولة

(ب) تنظم ادارة البنك في نهاية كل سنة مالية الميزانية العمومية السنوية وحساب الارباح والخسائر وتعرضها على مدققي الحسابات ليصادقوا عليها وذلك خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاؤ السنة المالية .

(ج) تعرض حسابات البنك وتقريده السنوي على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتشر بعد اقرارها في الجريدة الرسمية ووسائل الاعلام الاخرى .

المادة ٥٢ - يقتطع من مجموع الارباح الصافية :-

- (أ) نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة (١٠٪) تخصص لحساب الاحتياطي الاجازي ويجوز وقف هذا الاقتطاع بعد بلوغ رصيد هذا الحساب نصف رأس المال المدفوع .

(ب) نسبة يحددها المجلس وتخصص لحساب احتياطي خاص ويجوز وقف هذا الاقتطاع بعد بلوغ رصيدها الحساب ٢٥٪ من رأس المال المدفوع . ويجوز استعمال اي جزء من هذا الاحتياطي لتغطية الديون المألفة .

المادة ٥٣ - (أ) يوزع على اصحاب الاسهم الممتازة ربح حده الأدنى المضمون ٦٪ لهم الواحد ولهم الاولوية في اية ارباح تزيد عن الحد الأدنى المضمون على ان لا تتجاوز (١٠٪) سنويا للسهم الواحد وفيما اذا زاد الربح القابل للتوزيع عن ذلك تتساوى الاسهم العادية والممتازة فيها يصيبها من الارباح التي تزيد على (١٠٪) .

(ب) اذا نقصت الارباح المدة للتوزيع في سنة ما عن الحد الأدنى المضمون فان الحكومة ملزمة بمقتضى هذا القانون بتغطية النقص ودفع الفرق للبنك لتوزيعه على الاسهم الممتازة ولا تعتبر هذه الدفعات دينا للحكومة على البنك .

الفصل الثامن

حقوق البنك وامتيازه

المادة ٥٤ - أ - للبنك ان يمتلك او ينشيء من العقارات ما يحتاج اليه عمله وله بقرار من المجلس ان يؤجر اي جزء منها بصورة مؤقتة .

ب - للبنك ان يقبل على سبيل التأمين العقاري او الرهن عقارات واموالا اخرى ضمانا لمطاليه او استيفاءا لديونه كما يمكن له للاسباب ذاتها ان يمتلك العقارات والاموال التي ترسو نتيجة البيع بالمراد العلني ويتوجب على البنك من يصفي العقارات والاموال التي امتلكها بالطرق المذكورة في غضون مدة لا تزيد عن اربع سنوات .

ج - لا يجوز للبنك التصرف بالعقارات والاموال التي آلت اليه بالطرق المذكورة في الفقرة (ب) اعلاه الا بعد مرور سنة من تاريخ ايلو لنهاية ويحق لصاحب العقار استعادة هذه العقارات والاموال بدون من ايلة علنية مقابل تسديده لكافة التزاماته تجاه البنك خلال هذه الفترة .

المادة ٥٥ - مع مراعاة احكام القوانين والانظمة التي هي اكثر رعاية لضالحي الدائنين اصحاب التأمين او المرتهنين يكون لمقرود القروض المستحقة على مديني البنك صفة الاسناد التنفيذية وتنفذ بالسدائر المختصة استنادا الى كتاب من المدير العام او من ينوب عنه ويعلن اية اجراءات اخرى ، وتحصل الرسوم المترتبة على التنفيذ من المدين مباشرة عند التنفيذ .

المادة ٥٦ - أ - اذا تخلف المقرض عن تسديد الالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها فللبنك ان يقوم بالنار المقرض و/او كفلا له خطيا بالبريد المسجل لتسديد الالتزامات المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ كتاب الانذار .

هكذا حذرت الأصل

ب - للبنك ان يطلب اجراء الحجز التنفيذي على الاموال المنقولة وغير المنقولة للمقترض و/ او كفلائه المتخلفين عن الوفاء بالتزاماتهم المستحقة ويتم هذا الحجز من قبل الدوائر المعنية استنادا الى كتاب من المدير العام وعقد القرض المستحق وسند الكفالة وانذار البنك المشار اليه في الفقرة (أ) اعلاه دون حاجة الى خطار مسبق .

المادة ٥٧ - للبنك اذا لم تسدد مطالبيته عند الاستحقاق ان يصد الى طلب بيع العقار الجاري عليه التأمين او الحجز التنفيذي وتم اجراءات البيع بصرف النظر عن اي اعتراض من المدين او الكفلاء وان حق البنك هذا لا يمنع من اجراء سائر التبعات الاخرى بحق المدين و/ او كفلائه الى ان يتم تسديد جميع مطالبيته من رأس المال وفوائد وعمولات ونفقات وغيرها .

المادة ٥٨ - ١ - يجوز للبنك تحلية العقار الذي يشغله للمقترض والذي استعملت اموال البنك في سبيل شرائه او انشائه او اكماله او توسيعه وذلك في حالة تخلف المقترض عن الوفاء بالتزاماته المستحقة للبنك شريطة انذار المقترض بنقله العقار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاق التزاماته .

ب - يحق للبنك استغلال العقارات التي تتم تحليتها بموجب الفقرة السابقة بالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين حقوقه .

المادة ٥٩ - ١ - لا يجوز للمقترض تأجير العقارات التي استعملت اموال البنك في سبيل شرائها او انشائها او اكمالها او توسيعها الا بموافقة خطية مسبقة من البنك .

ب - تعتبر عقود الايجار المخالفة لاحكام الفقرة السابقة باطلة .

ج - اذا خالف المقترض احكام الفقرة (أ) اعلاه فيجوز للبنك اعتبار كافة التزامات المقترض مستحقة الاداء في الحال .

المادة ٦٠ - ١ - تعتبر اموال البنك وحقوقه كاموال الخزانة العامة وحقوقها والبنك حقيق الامتياز في كافة ديونه ومطالبته على اموال المدين وكفلائه المنقولة منها وغير المنقولة سواء اكانت مرهونة لديه او غير مرهونة او موضوعة تأمينا لدين لديه او غير موضوعة وذلك استيفاء لكافة حقوقه .

ب (للبنك ان يطلب تحصيل ديونه وحقوقه بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية او بموجب اي نظام يضعه البنك لهذه الغاية ، هذا بالإضافة الى حقه في بيع الاموال غير المنقولة للمدينين وكفلائهم بجميع الطرق القانونية الاخرى .

المادة ٦١ - ١ - يقوم موظفو البنك القروضون من قبل المجلس بتنظيم اسناد التأمين والشروط الخصوصية الملحقة بها وسماع اقرارات المقترضين وكفلائهم وتكون العقود والاسناد المنظمة من قبل هؤلاء الموظفين واجبة التنفيذ في دوائر تسجيل الاراضي وغيرها دون حاجة لاي اجراء آخر .

ب (تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين او الحجز على قيود الاموال غير المنقولة الخاصة بالمقترض وكفلائه بناء على طلب خطي من المدير العام او من يفوضه ودون حاجة لحضور المقترض وكفلائه ويكون لمعاملات البنك حق الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل . وعلى المدير العام او من يفوضه ان يعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين او الحجز عن اموال اي مقترض وكفلائه فور تسديد الاموال المقرضة والفوائد والمصاريف المستحقة .

المادة ٦٢ - ١ (جميع دعاوى البنك او المعاملات التنفيذية والادارية المتعلقة بها ومعاملاته الاخرى لها صفة الاولوية والاستعجال فتندقق ويبت فيها ترجيحاً على غيرها من قبل المحاكم والدوائر واللجان والمجالس الادارية وغيرها .

ب (يكون لاحكام القضاية الصادرة لمصلحة البنك صفة الاستعجال في التنفيذ .

المادة ٦٣ - كل اعتراض يقوم او دعوى تقام من قبل المقترض او كفلائه او ورثته او من الغير لا يؤخر البيع الجاري من قبل البنك على الاموال المؤمنة او غير المؤمنة منقولة كانت او غير منقولة او بناء على طلبه الا اذا سددت مطالبات البنك المستحقة او قدمت اليه كفالة مصرفية بالمبلغ المطلوب الاداء وفي هذه الحالة يتوقف البيع وتلغى المزايدة بشرط ان تكون الكفالة المصرفية صادرة مباشرة لصالح البنك وغير مشروطة ومستحقة الاداء خلال المدة المحددة في العقد الاصلي .

المادة ٦٤ - يعفى البنك لدى مراجعة المحاكم ودوائر الاجراء من تقديم الكفالات والتأمينات القضائية .

المادة ٦٥ - يعفى البنك من جميع الضرائب والرسوم والخصم والتكاليف الاخرى من اي نوع كان سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وعائدة للخزينة العامة او الدوائر الرسمية او البلديات او المؤسسات الحكومية الاخرى بما في ذلك رسوم الجوارك والاستيراد وسواء كانت تتناول رأس مال البنك او امواله الاحتياطية او دخله وارباحه او العقارات التي يملكها او امواله المنقولة وكافة معاملاته وكفلائه وينطبق هذا الاعفاء ايضا على معاملات القروض التي يمنحها او يعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسوم الطوابيع المستحقة على العقود والمستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد التأمين وفكته وتحويله وتنفيذه وغير ذلك .

المادة ٦٦ - اذا نقصت التأمينات التي قدمها المقترض ضمانا للاموال المقرضة سواء بسبب حوادث طارئة او لاي سبب آخر فعلى المقترض ان يقدم تأمينات جديدة خلال مدة يحددها البنك ولا يمنع ذلك البنك من طلب وضع اشارة الحجز دون مهلة على سجل الاموال غير المنقولة للمقترض او كفلائه لفساء نقص التأمين وذلك بكتاب منه دون حاجة لحضورهم او لتنظيم محضر عقد جديد . وتكون لهذه الاشارة قوة اشارة التأمين ولها نفس المفعول .

المادة ٦٧ - لا يجوز بيع او نقل ملكية الاموال المؤمنة او المرهونة لدى البنك او التي يضع عليها اشارة التأمين او الحجز التنفيذي او قسمتها او افرازها ضمانا الا بموافقة البنك الخطية .

الفصل التاسع

احکام ختمیہ

المادة ٧٠ - تقدم وزارة الأشغال العامة ووزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية ومؤسسة الإسكان والبلديات ومؤسسة الأقرض الزراعي جميع الخبرات الفنية التي يحتاج إليها البنك لتحقيق أغراضه .

المادة ٧٢ - المجلس الوزراء ان يصدر بتنسيب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٣ - يلغى أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٧٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- 17 -

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون بنك الاسكان بسبب ان ما ورد فيه من احكام قد ادخلت في صلب القانون الاصل الموحّد .

الجميع : : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة مرفوضاً » .

[illegible]

المجلس القانوني بنك الاسكان
حول القانون الوقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣

Dr. J. H. H. H.

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون بنك الاسكان المؤقت رقم (٤١)

لسنة ١٩٧٣

(١) الاقبال الشديد على الاكتتاب في رأسمال البنك اذ قامت البنوك المرخصة وحدها بالاكتتاب بما قيمته ٢٠٠ الف دينار من الاسهم الممتازة، بحيث لم يترك القطاع الخاص سوى مائة الف سهم فقط قيمتها ١٠٠٠٠٠ دينار.

(٢) ان الطلب المتزعم على الائتمان من قبل مؤسسة الاسكان وجمعيات الاسكان التعاونية والافراد سيكون كثيراً جداً بشكل لا يمكن لرأس المال الحالي مقابلته.

(٣) تعزيز موارد البنك الكلية المؤلفة من رأس المال والودائع المربحة والتسهيلات التي سيحصل عليها من البنك المركزي. علماً بان هذا التعزيز سيبقى قاصراً عن تلبية حاجات البنك الملحة لاجابة طلبات الاقتراض السكني المتوقعة ولا بد في المستقبل القريب من ان تعزز امكانيات البنك بقروض خارجية وبشروط يسرة.

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون بنك الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١١:

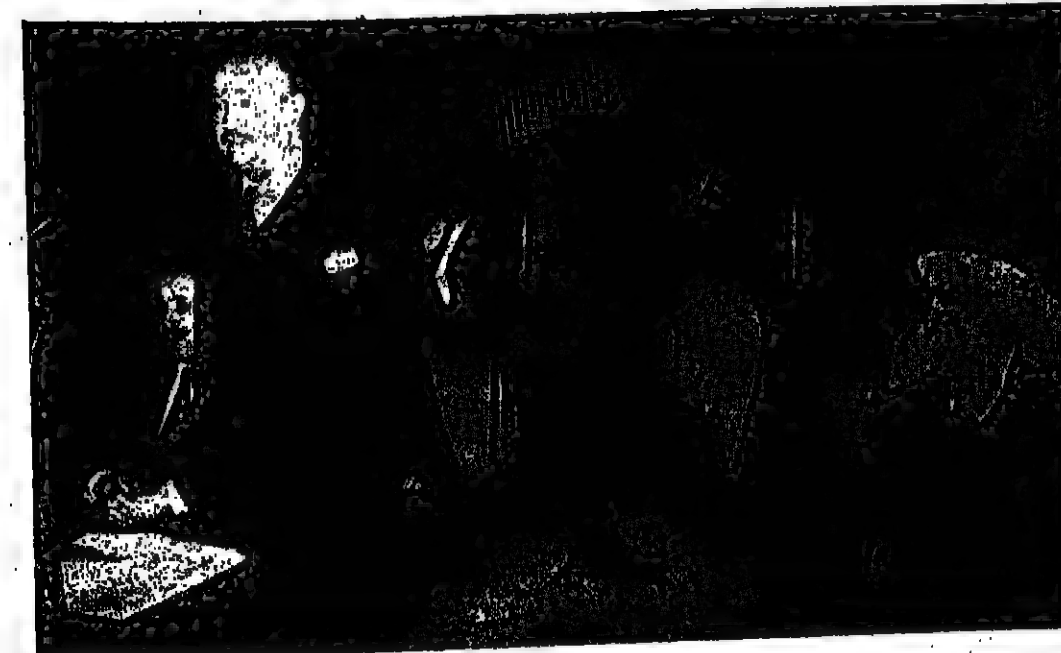
رأسمال البنك المصرح به (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار مقسوماً على (١٠٠٠٠٠٠٠) سهم قيمة كل منه دينار وتقسّم الاسهم الى نوعين:

أ - اسهم عادية عددها (٤٠٠٠٠٠) تساهم الحكومة بنصفها ويساهم البنك المركزي بالنصف الآخر.

ب - اسهم ممتازة عددها (٦٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص.

السيد الرئيس:

نفضل وصلي بك.



السيد ميرزا:

ذولة الرئيس اشكر اللجنة القانونية على جهودها في دراسة القوانين اما فيما يتعلق بمشروع قانون معدل لقانون الانتخابات فاني اعتبر هذا التعديل سابق لارائه قبل ان يتبين الموقف السياسي بالنسبة للمنطقة كلها ولهذا فاني اختلف هذا القانون من ناحية المبدأ والتوقيت انا اختلف.

السيد الرئيس:

نفضل سعد بك.

السيد جمعه:

بسم الله الرحمن الرحيم

أرجو ان اسجل ملاحظتين بصدد مشاريع القوانين المؤقتة او المعدلة المعروضة علينا اليوم.

الملاحظة الأولى هي المشكلة المستعصية، مشكلة القوانين المؤقتة. وقد سبق القول غير مرة، في هذه الندوة، بأن ممارسة السلطة التنفيذية لأعمالها وفق مبدأ فصل السلطات بموجب احكام الدستور، لا تجيز لها اصدار قوانين مؤقتة بصورة مزاجية ارجالية.

لقد حدد الدستور بصورة واضحة وقاطعة كيفية اصدار القوانين المؤقتة واسبابها ودواعيها، وكل خروج على تلك الاحكام يعتبر تجاوزاً من السلطة التنفيذية لمسؤولياتها. واجهافاً صريحاً بحق السلطة التشريعية، لا يمكن تبريره على الاطلاق.

الملاحظة الثانية هي ان العرف الدستوري المتبع في كل بلاد الدنيا، يفرض على السلطة التنفيذية، ان ترفق مشاريع القوانين بالاسباب الموجبة لاصدارها، بحيث تكون تلك المشاريع متفقة في الشكل والمضمون مع الاحكام القطعية التي رسمها الدستور.

على هذا الأساس ادعو الاخوة الاعضاء الى النظر معي في بيان الحكومة عن الاسباب الموجبة لاصدار القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٧٣: قانون المؤسسة الصحفية، لقد نص على ما يلي: «حيث ان المصلحة العامة اقتضت نقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق العالدة للمؤسسة الصحفية الأردنية والائتمانات التي عليها، الى الاتحاد الوطني العربي، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون المؤقت لحل المؤسسة الصحفية، والغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ الذي استست بموجبه..»

ان تعبير المصلحة العامة الوارد هنا هو تعبير فضفاض، ورد مطلقاً دون تفسير وتعليل.. فما هي يا ترى المصلحة العامة المتوخاة من نقل ملكية المؤسسة الى الاتحاد؟ وهل من المصلحة العامة مخالفة بديهيات الدستور باصدار قانون مؤقت كهذا في غياب مجلس الأمة ما دام يتعلق بقضية ثنائية لا تستدعي الاستعجال والارجال؟ ولا علاقة له بأمن الدولة الذي هو الشرط الذي يحول الدستور السلطة التنفيذية بموجبه صلاحية اصدار القوانين المؤقتة؟

اننا لسنا هنا بصدد مناقشة كيفية قيام الاتحاد الوطني، فلعل اغرب ما في الأمر أن تصدر الحكومة قانوناً تنظيماً لهذا الاتحاد، في حين ان مؤسسة شعبية ان لم نقل حزبا سياسيا لا شأن للحكومة به، بل المفروض ان بلد ولادة طبيعية نتيجة مخاض طويل، مستقيماً الى قواعد تحتية هريضة لا الى قرار فوقي او قانون حكومي، وقيامه لا يدخل بأي حال من الأحوال ضمن ممارسة السلطة التنفيذية لمسؤولياتها وفق احكام الدستور.

غير اننا لسنا هنا اليوم لمناقشة جديته حول هذا الموضوع فقد مضى وقته، بل نحن هنا بصدد التعديل الذي ادخله مجلس النواب على مشروع



القانون هذا ، والقاضي باعادة ملكية المؤسسة من الاتحاد الى الحكومة ، اي معالجة الخطأ بخطأ المدح . ان منافسة الحكومة للقطاع الخاص في ميدان الصحافة وفي نظام كنفطانا ، لا يتفق مع احكام الدستور الذي قرر حرية القول والرأي والكتابة كحق اساسي للمواطنين ومجرد دخول الحكومة هذا الميدان هو تجاوز للدستور واعتداء على حق مقدس للمواطنين يشبهه الى حد بعيد التأميمات الصحفية والإزهاج الفكري وحجز الحريات تلك الشعارات التي اخذت بها بعض الانظمة العربية في الربع الثالث من هذا القرن ، وثبت من خلال التجربة والممارسة فشلها الذريع .

التي أدرك ان الازدهار الاقتصادي الذي حققه هذا البلد الفتي في مجالات التنمية والتصنيع ، بحيث كان مثلاً يحسد في قلوب النكبة تم نتيجة المشاركة

للتكامل المتضامنة بين القطاع العام والقطاع الخاص واذا كانت المشاركة قد ثبتت فعاليتها وجدواها فان ذلك يجب ان يظل في نطاق الحقول الاقتصادية وحده ، فلا يتعداه الى المخالفات الصريحة لاحكام الدستور كما في الحالة التي نعالجها اليوم اذ انها تشل عن مفهوم للمشاركة والتضامن الى مفهوم الحيازة الباطلة ، والاستئثار الظالم .

ونقطة اخيرة ارد ان اشير اليها : هي رفض تقرير المخالفات تحت ستار المصلحة العامة دون تحديد او تفسير لتلك المصلحة .

والدليل على ذلك مشروع القانون هذا ، لبينا نجد الحكومة ان المصلحة العامة ، تقضي قبل اشهر باصدار الولاية على تلك المؤسسة الصحفية الى الاتحاد الوطني ، نجد مجلس النواب ان المصلحة العامة تقضي اليوم باعادة الولاية الى الحكومة دون ان تفضل

هذه الجهة او تلك ، بتبرير وتفسير مدلول ذلك التعبير ، والجدوى من وراء هذا التغيير .

اما نحن فنقول ان المصلحة العامة الحققة تقضي بامتناع الحكومة عن منافسة المواطن في المجال الصحفي وناهيك بالمنافسة حين تكون بين الحاكم والمحكوم .

لمسله الاسباب لا اوافق على مشروع هذا القانون والسلام عليكم .

السيد خليفة :

ليسمح لي دولة الرئيس بان اعلق على ما تفضل به دولة العين سعد جمعة الواقع ان مشروع القانون كان ينقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وليست ملكية الصحافة ، جاء مجلس النواب وقال يجب هذه الاملاك ان تعود الى الحكومة لانها هي التي دفعت هذه الاموال لهذا القانون لا يعرض لها سيصدر الصحافة . الجريدة ستصدرها جهات غير حكومية ولهذا كل ما فعله مجلس النواب اللجنة اقتنعت بوحدة النظر بان الاموال ليس الافكار مجرد اموال المؤسسة الصحفية هي التي جرى نقلها الى الحكومة فقط وهذا رأي اللجنة والا فكار التي ابدتها دولتك كانت موضوع جدل ولفاش واخيرا توصلنا الى ان المقصود هو نقل ملكية اموال وليس نقل ملكية اصدار صحافة اعلنها وبه يصدر جريدة يصدرها .

السيد جمعة :

ملكية جريدة الرأي

السيد خليفة :

لنقل ملكية الجريدة الى الدولة لا الى الحكومة وغير المنقولة .

السيد جمعة :

ملكية الجريدة نفسها

السيد خليفة :

نحن فهمنا ان المقصود نقل الاموال والعقارات واذا اليها اموال المؤسسة الجريدة لان الالحاد اليرم تصدر باسم المؤسسة الصحفية معناه ملكية جريدة الرأي لهذه الساعة تصدر باسم المؤسسة الصحفية معناه ملكية منذ ثلاثة اشهر .

السيد جمعة :

هل موظفو الرأي يتقاضون رواتب من الحكومة ام لا ؟

السيد خليفة :

الواقع لا اعرف الوضع الحسابي للمؤسسة الحكومية يجوز عندنا معلومات اذا تريد بمجابوب نحن متفقين بالاموال العادية :

(ب)

السيد المقرر

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٣ بحضور الاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ، معالي السيد وليد صلاح ، معالي السيد صلاح طوقان ، معالي السيد صالح المعشر ، معالي السيد احمد الخليل ، معالي السيد عبد الله زويقات .

ووضعت الترتيبات التالية وتأملي من المجلس الكريم لاجل اللجنة بهاتين الترتيباتين وادع المجلس الاعيان الى الحكومة .

هكذا منذ الأصل

(١) لا حظت اللجنة القانونية العدد الوفير من القوانين المؤقتة التي احيلت الى اللجنة ولا تتوفر فيها الاسباب التي نصت عليها المادة (٩٤) من الدستور لهذا فان اللجنة ترجو من المجلس الكريم توصية الحكومة بعدم اللجوء الى اصدار القوانين المؤقتة الا بالحدود التي نصت عليها المادة المذكورة.

(٢) وبمناسبة اقرار مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني فان اللجنة ترجو من المجلس الكريم توصية الحكومة بالتخاذ ما تراه مناسباً لمساعدة المتقاعدين الذين لا ينطبق عليهم القانون المعدل بسبب احالتهم على التقاعد بتاريخ سابق وخصوصاً اولئك الذين خصصت لهم رواتب ضئيلة دون العشرة دنانير رافعة بهم وبمسائلهم في هذه الظروف المعيشية المعصية.

اللجنة القانونية

السيد الرئيس
الموضوع الاخير فيها يتعلق بالتقاعد اذا كان دولة الرئيس له اية ملاحظة عليه.

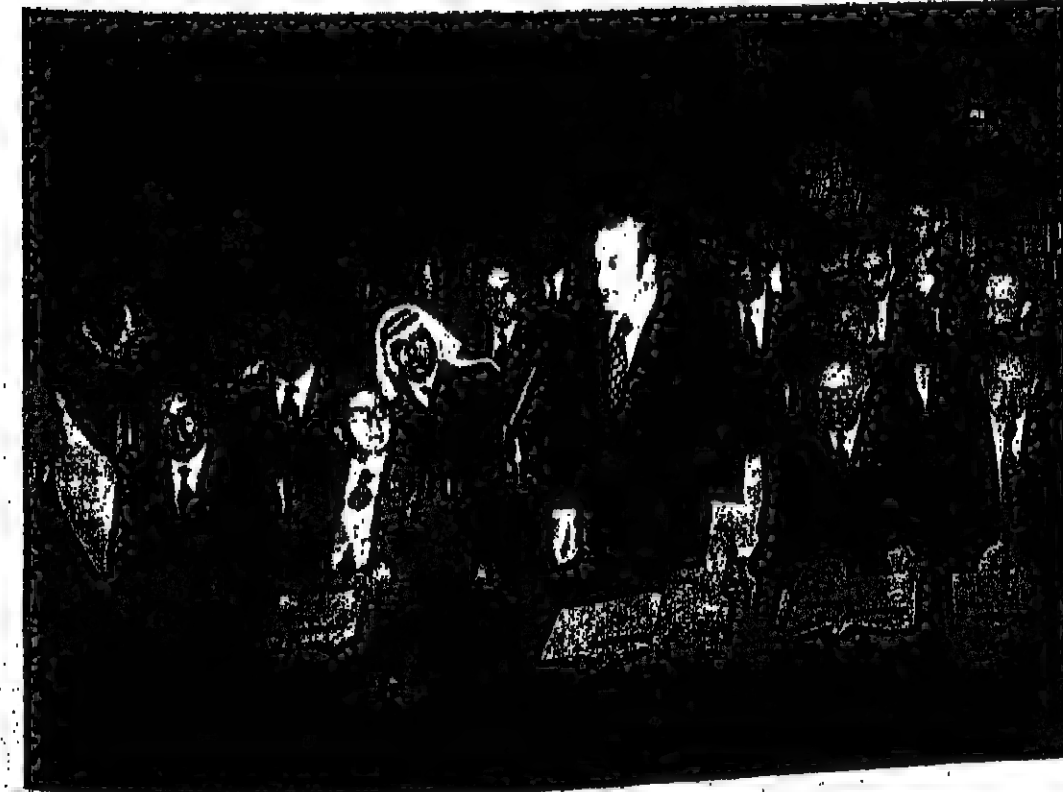
دولة رئيس الوزراء

سيدي الرئيس ان الحكومة تشكر المجلس الكريم على هذه التوصية وفي الواقع قد بدأت الدراسات لمعالجة وتغطية هذه الناحية اذا انتهت الدراسة قبل انتهاء الدورة العادية للمجلس فتقدم الحكومة بمشروع قانون واذا لم ينتهي فتستمر هذا القرار بقانون مؤقت شكرًا.

السيد المقرر:

هل يوافق المجلس على توصي اللجنة القانونية واحالتها للحكومة الموقرة.

الجميع : موافقون.



٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢١

السيد الرئيس

ليتمفضل معالي مقرر اللجنة المالية للسيد صلاح طوقان الى المنصة لتلاوة القرار رقم (٣).

السيد المقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١ بحضور مقرر اللجنة معالي السيد صلاح طوقان ، والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفه ، معالي السيد صالح المعشر ، معالي السيد مصطفى دودين ، وسعادة السيد احمد الخليل. ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالية عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستها وتوقيعها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي: -
١ (الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣ . بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر.

٢ (الموافقة على القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الدين العام بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٣ (الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣ الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٤ (الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة المالية

(١)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر.

الجميع : موافقون.

وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة .

هكذا عند الاصل

[illegible]

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل تمشيا مع خطة لجنة الإدارة التي تهدف الى التخفيف من الروتين المعمول كجزء من تلك الخطة .

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٤)
ويقرأ مع قانون الاعفاء من الاموال الاميرية رقم
(٢٤) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون
الاصلي بالغاء عبارة (بموافقة الملك) الواردة في
الفقرة (ب) منها .

(ب)

الشيخ الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم
(٤٣) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الدين العام بالصيغة
التي ورد فيها من مجلس النواب المقرر :

الجميع : مرافقون .

« ولما يلي نص القانون كما اقره المجلس
وبالصيغة التي سيرفع اليها الى الحكومة الموقرة »

July 15

الاجراءات الدخلة حيز التنفيذ	مجلس الاعيان	المادة ٥ (أ) من	موافقة كما وردت من الحكومة
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) للورخ في ١٩٧٤/٢/٢١ البند (٢)			
المادة ٥ (هـ) من القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣	مجلس الاعيان	المادة ٥ (هـ) من القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة ٥ (هـ) من القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣	مجلس الاعيان	المادة ٥ (هـ) من القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة ٥ (هـ) من القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣	مجلس الاعيان	المادة ٥ (هـ) من القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣	موافقة كما وردت من الحكومة

ملحقات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الدين العام

الاسباب الموجبة

لقانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الدين العام

وضع هذا التعديل نتيجة دراسة مفصلة لتلبية متطلبات خطة التنمية الثلاثية لتأمين مصادر للتمويل وإيجاد سيولة نقدية للخرينة وذلك برفع قيمة السندات الصادرة المسجلة والسندات لحاملها :

قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الدين العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الدين العام لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاء

ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
المادة ٥ (أ) :

لا يجوز في أي وقت من الأوقات أن يزيد مجموع القيمة الاسمية الاجبالية للسندات الصادرة المسجلة و/أو السندات لحاملها على اثنين وثلاثين مليون دينار على أن لا يتجاوز مجموع القيمة الاسمية الاجبالية للسندات الصادرة في سنة واحدة مبلغ ثمانية ملايين دينار : (ج)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣ الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المرقم ٢ الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة المرقمة ٤ :

قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى تفهيمات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (١) وجدول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٨٠٥٤٧٧٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٥٤٢٥٠٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يستعمل الوفر البالغ (٧٣٧٠٢٣٠) ديناراً لتنفيذ العجز المبين في المادة (٣) من القانون الاصيل .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية/ الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الاصل

جدول رقم (١)

التفقات المقدرة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٧

رقم	الفصل عنوانه	الباب الاول			المجموع
		الجارية	الرأسمالية	الاجرة	
٤ -	وزارة الخارجية	٠٠٠	٣١٥٠٠	٣١٥٠٠	
٥ -	وزارة العدل	٢١٠	٠٠٠	٢١٠	
٦ -	الشرعية	١٢٠٠	٠٠٠	١٢٠٠	
٨ -	ديوان الموظفين	١٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠	
٩ -	وزارة الداخلية	٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
١٠ -	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	
١١ -	مجلس شيوخ العشائر	٢٨٥٠٠	٠٠٠	٢٨٥٠٠	
١٢ -	وزارة الدفاع والقوات المسلحة	١٠٠٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠٠	
١٣ -	الامن العام والدفاع المدني	٣٠٠٠٠	٦٦٢٧٥	٦٦٢٧٥	
٢١ -	وزارة المالية	٩٤٠٥٠٠	٤٧١٢٧٥	٢٥٣٨٢١٠	٣٩٤٩٩٨٥
٢٣ -	الجهازات	١٥٢٠٠	١١٥٠٠	٢٦٧٠٥	٣٠١٥٠٠٠
٢٦ -	وزارة الاقتصاد الوطني	٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠	
٤١ -	وزارة التربية والتعليم	٢٣٠٠٠	٤٠٠٠	٢٧٠٠٠	
٤٢ -	وزارة الصحة	٠٠٠	٦٥٢٣٠	٦٥٢٣٠	
٤٤ -	وزارة الانشاء والتعمير	٣٠٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠٠	
٥١ -	وزارة الثقافة والاعلام	٣٠٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠٠	
٥٢ -	الاذاعة	٥٠٠٠	٧٤٣٤٠	٧٩٣٤٠	
٥٣ -	التلفزيون	٦٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	
٥٤ -	وزارة السياحة والآثار / السياحة	٥٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠٠	
٥٥ -	دائرة الآثار	٣٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠	
٦٢ -	سلطة المصادر الطبيعية	٠٠٠	٢٧٥٦٠	٢٧٥٦٠	
٦٣ -	وزارة الاشغال العامة	٦٠٠٠	٣٥٤٠٠	٤١٤٠٠	
٦٤ -	وزارة الزراعة	٤٩٥٠٠	٢٧٦٠٠٠	٣٢٥٥٠٠	
٨١ -	وزارة المواصلات	٤٥٢٣٥	٦٠٠٠	٥١٢٣٥	
٨٢ -	وزارة النقل	٩٢٠٠	٨٠٠	١٠٠٠٠	
٨٣ -	الطيران المدني	٠٠٠	٢١٣٥	٢١٣٥	
	المجموع	١٣٦٠٥٤٥	٤١٥٦٠١٥	٢٥٣٨٢١٠	٨٠٥٤٧٧٠

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة

ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٧

رقم	الفصل عنوانه	المبلغ دينار
١/٨ -	القروض للداخلية	٧٠٠٠٠٠٠
١/٩ -	المساعدات المالية	٧٢٤٢٠٠٠
١/١١ -	القروض الخارجية	١١٨٣٠٠٠
	المجموع	١٥٤٢٥٠٠٠

مكتبة لاد

جدول رقم (٣)
خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٢

التفقات		الموارد	
	دينار	دينار	
١ - النفقات الجارية			
أ - إنصاف للدين	١٢٣٠٥٤٥	٧٠٠٠٠٠٠	الروضة الداخلية
ب - الدين العام	٣٠٠٠٠	٧٢٤٢٠٠٠	الاصناف المالية
ج - القوات المسلحة	١٠٠٠٠٠	١١٨٣٠٠٠	الروضة الخارجية
٢ - النفقات الرأسمالية			
أ - النفقات للأعمال	٤١٥٦٠١٥		
ب - النفقات الأخرى	٢٥٣٨٧١٠		
٣ - الوفر			
	٧٣٧٠٢٣٠		
	١٥٤٢٥٠٠٠	١٥٤٢٥٠٠٠	

(د)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المقرر ؟

الجميع : موافقون :

« وفيما يلي نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة » .

هكذا من الأصل

اجراءات اللجنة المالية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما ورد من الحكومة
أُنظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢١ البند (٤)	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد يستعاض من عبارة (أمور تسجيل) أنها وردت في القانون الأصلي أو أي نظام آخر بعبارة (مدير تسجيل) وتعني (مدير تسجيل الأراضي)	تعديل المادة الثالثة من القانون الأصلي بالنسبة ما جاء في الفقرة (١٢) مبها والاستعاضة عنه بما يلي : - ١ - رسوم معاملات البيع يفتح صوره تبعا في تلك البيع بالسراد والاستهلاك ورسوم معاملات التبريض والتخارج وأية والوصية وتأمين الدين والمعارضة والايحسار وتحويل الدين أو المعارضة أو الايحسار تسلف على التوالي من التبريز والممتلك والتبريز له والخسارح له والمردسوب له والوصي له والدين (التبريز) والمردس والمشار والمرد له الدين أو المعارضة أو الايجار . ب - رسم تنفيذ الدين وما يلحق به من رسوم أو نفقات أخرى يدفعها الدين (طالب التنفيذ) ويرجع بها على الدين ، وإذا كان الدين جهة معانة من الرسوم فحصل تلك الرسوم والنفقات من الدين عند اجراءه فاك التأمين قبل انهاء مراحل التنفيذ اما اذا تمت مراحل
	المادة للمورد بها الآن (بأمر تسجيل)	نفس الفقرة ١٢ من المادة (٣) : (١٢) ان رسوم تسجيل الأراضي في كافة المعاملات المالية في الفقرة الأخيرة من المادة (٣) من هذا القانون يدفعها من تحت المساهمة لمساهله الا اذا اتفق الطرفاء على خلافه ذلك .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للمورد بها الآن
أُنظر قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢١ البند (٤)	موافقة كما ورد من الحكومة	التعديل وأجبت الاموال الزمنية احوالة قضية فخصم تلك الرسوم والنفقات من بدل الز ابدية اذا زاد من قيمة الدين وماحقته ويمكن ذلك يجري تعجيل تلك الرسوم والنفقات من الدين بموجب قانون تعجيل الاموال الاميرية . ج - يدفع طالب اجراء المساهمة أو من تحت المساهمة لمساهمة ورسوم معاملات تسجيل الأراضي غير المذكورة في الفقرتين السابقتين . تعديل المادة الخامسة بأضافة الفقرة التالية الى آخرها : - معاملات تسجيل الأراضي والأية من جميعات الاسكان الى أعضائها .	مجموع مجلس الوزراء أن يعني من رسوم معاملات تسجيل الأراضي : - ١ - على الاموال الاجبية اذا وافقت تاعالامول على معاملة على الاموال الارضية المساهمية بالل . ب - أي فرد من أفراد الأسرة المالكة . ج - الجمعيات الخيرية والاولاف الخيرية . د - وحسابات السكن التي تنحها للحكومة الاجبية بالاستناد للأقامة وجميعات التي تعدوها وقوانين قانون الانشاء والمصير والعمل رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٠ .

المادة (٥)

يجوز لمجلس الوزراء أن يعني من رسوم

معاملات تسجيل الأراضي : -

١ - على الاموال الاجبية اذا وافقت تاعالامول

على معاملة على الاموال الارضية المساهمية

بالل .

ب - أي فرد من أفراد الأسرة المالكة .

ج - الجمعيات الخيرية والاولاف الخيرية .

د - وحسابات السكن التي تنحها للحكومة

الاجبية بالاستناد للأقامة وجميعات التي

تعدوها وقوانين قانون الانشاء والمصير

والعمل رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٠ .

هكذا حصل

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

١ - بالنسبة للمادة ٢ من مشروع تعديل القانون اقتضت الضرورة اسوة بما تم في دوائر اخرى ونظرا لتوسيع اعمال دوائر التسجيل وتخفيف العبء عن الادارة وفروعها واعطاء مأموري التسجيل صلاحيات اوسع للحد من اللامركزية وتوفيراً مع الهيكل العام التنظيمي لموظفي دائرة الاراضي والمساحة الذي تعدله الدائرة تضمن مشروع القانون تغيير اسم (مأمور تسجيل) الواردة في المادة ٢ من قانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ الى (مدير تسجيل) .

٢ - هنالك جهات رسمية نص في قوانينها الخاصة على اعفائها من رسوم التسجيل ومن هذه الجهات مايعني بتسليف النقود من صندوقها للمقرضين سواء كانوا اعضاء في جمعيات كالمظلة التعاونية والجمعيات التعاونية واعضائها المرتبطة بالمنظمة او كصندوق قروض البلديات وما يتنسب اليه من اعضاء . بالنظر للخلاف في الرأي حول تفسير ما جاء في البند ١٢ من المادة ٣ من قانون رسوم تسجيل الاراضي الاصلي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن العبارة الواردة فيه من ان الرسوم يدفعها من تمت المعاملة لصالحه الا اذا اتفق القراء على خلاف ذلك فقد قام الديوان الخاص بتفسير القوانين ببناء على طلب المنظمة التعاونية بتفسير ما جاء في البند ١٢ من القانون الاصلي واصدر قراره رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الذي تضمن ان معاملة تأمين القروض التي تعطى من المنظمة للجمعيات التعاونية انما تجري لصالح المنظمة ضمانا لحقوقها تجاه المقرض ، لذا فان معاملة التأمين تعتبر معفاة من رسوم التسجيل الا اذا اتفق على خلاف ذلك من ان الجمعية هي التي تتحمل الرسوم على اعتبار ان الاعفاء لا يشملها .

لكن مثل هذا الاتفاق غير وارد والمنظمة تطلب اعفاء معاملاتها من الرسوم استناداً لقانونها . ان من البديهي ان يعتبر مثل هذا التفسير بمثابة قانون مع ان رأي دائرة الاراضي والمساحة في هذا التفسير جاء مخالفاً لنص القانون وما قصده الشارع من عبارة (من تمت المعاملة لصالحه الا اذا اتفق القراء على خلاف ذلك) وهذا القصد ينصرف الى وجود متعاقدين لا يكون احدهما معفى من الرسوم بأي قانون والا لما جاز للطرفين الاتفاق على من يدفع الرسم بالاضافة الى ان معاملة القرض تتم لصالح المقرض لأن الاصل في المعاملة هو الدين ومن يقبضه ولا يكون الضمان الذي يطلبه الدائن من المدين لضمان حقه هو الاصل في المعاملة طالما والرسم يحصل بنسبة قيمة الدين ولا يحصل بنسبة قيمة الضمان . لهذه الاسباب السالفة الذكر رؤي تعديل القانون لازالة اي غرض ويجنباً لأي تأويل في تفسير المواد المعدلة بالمشروع :

قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ من تعديلات لقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة .

للمادة ٢ - يستعاض عن عبارة (مأمور تسجيل) ايها وردت في القانون الاصلي او اي قانون او نظام آخر بعبارة (مدير تسجيل) وتعني (مدير تسجيل الاراضي) .

للمادة ٣ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١٢) منها والاستعاضة عنه بمايلي :

المادة ١٢/٣

أ - رسوم معاملات البيع بجميع صورته بما في ذلك البيع بالازاد والاستملاك ورسوم معاملات التفويض والتخارج والهبة والوصية وتأمين الدين والمعارسة والايجار وبحويل الدين او المعارسة او الايجار تدفع على التوالي من المشتري والمستملك والمقوض له والمتخارج له والموهور له والموصى له والمدين (المقرض) والمفارس والمستاجر والحصول له الدين او المعارسة او الايجار :

ب - رسم تنفيذ الدين وما يلحق به من رسوم او نفقات اخرى يدفعها الدائن (طالب التنفيذ) ويرجع بها الى المدين ، واذا كان الدائن جهة معفاة من الرسوم فتحصل تلك الرسوم والنفقات من المدين عند اجراء ذلك التأمين قبل انتهاء مراحل التنفيذ ، اما اذا تمت مراحل التنفيذ واحيلت الاموال المأمونة احوالة قطعية فتحسم تلك الرسوم والنفقات من بدل الزائدة اذا زاد عن قيمة الدين وتلحقاته وبعبارة ذلك يجري تحصيل تلك الرسوم والنفقات من المدين بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

ج - يدفع طالب اجراء المعاملة او من تمت المعاملة لصالحه رسوم معاملات تسجيل الاراضي غير المذكورة في الفقرتين السابقتين :

المادة ٤ - تعدل المادة الخامسة باضافة الفقرة التالية الى آخرها :-

٨ - معاملات تسجيل الاراضي والابنية من جمعيات الاسكان الى اعضائها .

هكذا من الاصل

السيد ميرزا:

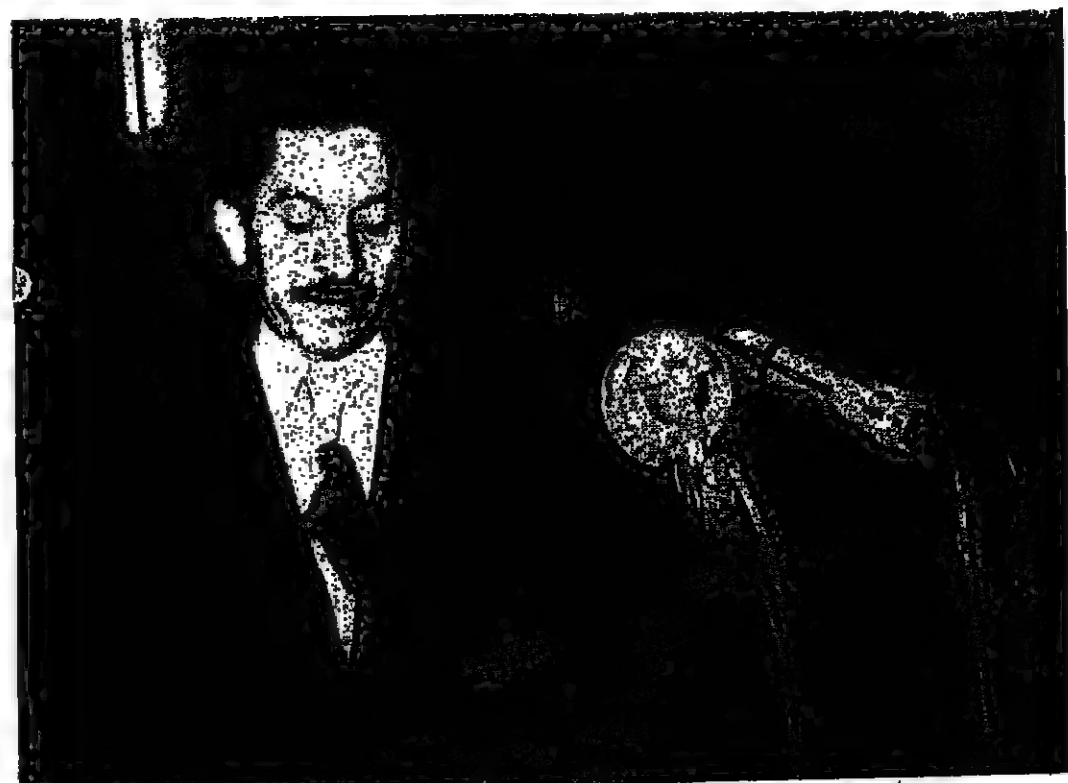
دولة الرئيس لا اعتقد بأنه يجوز اصدار ماحق موازنة في سنة ١٩٧٤ للموافقة عليها لنفقات صرفت سنة ١٩٧٢ وليست هناك قاعدة مالية تؤيد وتجيز مثل هذا الاجراء لان ملحق الموازنة جزء من الموازنة الذي تم التصديق عليها اي يجب ان يصدر بنفس السنة وعند اضطرار الحكومة الى صرف نفقات مستعجلة واضطرارية اما ان تقوم الحكومة باتفاق اي مبلغ تشاء دون علم المجلس ومن ثم تطلب الموافقة

على تلك النفقات بعد مرور سنوات فان هذا الاجراء غير سليم ولهذا لا اوافق عليه .

٤- قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٤

السيد الرئيس

ليفضل مقرر لجنة الشؤون الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد لتلاوة قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢) .
السيد المقرر:



بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاميان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٤ بحضور كل من مقرر اللجنة معالي السيد صلاح ابو زيد والاعضاء سيادة الشريف حسين بن ناصر ، دولة السيد سعد جمعة ،

دولة السيد احمد الازوي ، معالي السيد وليد صلاح ، معالي السيد مصطفى دودين ، عطوفة السيد جمعة حماد عطوفة السيد محمد خليل عبد النديم ، معادة السيد عبدالله زريقات ، معادة السيد كامل الشريف . ونظرت في القانونين المؤقتين الحاليين عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستهما وتدقيقهما قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :

١- الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ قانون تصديق اتفاقيتي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية من جهة وكل من مؤسسة الائتماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من جهة اخرى وذلك بالنظر لاهمية هذا المشروع وثبوت جدواه الاقتصادية وما ينتظر منه من فوائد عامة والجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على القانون المذكور بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المقرر .

٢- الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على هذا القرار بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

لجنة الشؤون الخارجية

(١)

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقيتي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء وبين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الائتماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

الجميع : موافقون .

١ ولما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة .

هكذا من الفصل

قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٣

قانون تصديق اتفاقيتي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

وكل من

مؤسسة الائتماء الدولية و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاقيتي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الائتماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقيتان الملحقان بهذا القانون والمعقودتان بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الائتماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحتين ونافلتين بالنسبة لجميع الثغرات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

القرض رقم ٣٨٦ الاردن

اتفاقية

قرض ائتماء مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة الائتماء الدولية

التاريخ - الرابع والعشرون من ايار ١٩٧٣

هكذا عند الاصل

اتفاقية قرض انماء

اتفاقية ، مؤرخة في الرابع والعشرين من ايار ١٩٧٣ ، بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما بعد «المقرض») ومؤسسة الانماء الدولية (وتسمى فيما بعد «المؤسسة») .
ونظرا (أ) لان المقرض طلب من المؤسسة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما بعد «الصندوق الكويتي») ان يساعد في تمويل التكاليف الخارجية للمشروع الموضح على الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية .
(ب) ولما كان المشروع سينفذ من قبل سلطة الكهرباء الاردنية الهيئة العامة المشكّلة بموجب قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ (وتسمى فيما بعد «السلطة») وذلك بمساعدة المقرض ، وكجزء من هذه المساعدة يقوم المقرض بوضع حصيلته مبلغ القرض تحت تصرف السلطة كما هو موضح فيما بعد :

(ج) ونظرا لان الصندوق الكويتي قد وافق لهذه الغاية لان يقدم للمقرض للمشروع ذاته قرضا (يسمى فيما بعد «قرض الصندوق الكويتي») يوازي ثلاثة ملايين ديناراً كويتياً يساوي حسب قيمة التعادل لحالية تقريبا حوالي (١٠,٢٠٠,٠٠٠ دولاراً) عشرة ملايين ومائتي ألف دولاراً .
(د) توافق المؤسسة على ادانة المقرض حسب الشروط والاحكام الواردة ادناه وبموجب شروط واحكام اتفاقية المشروع بنفس التاريخ المقودة بين المؤسسة والسلطة .
لذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :-

المادة الأولى

الشروط العامة - التعاريف

فقرة ١.١

يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة المؤرخة ٣١ كانون ثاني ١٩٦٩ ، وبنفس القوة والتأثير كما لو أنها وضعت كلية لهذا القرض وعلى كل حال فانها خاضعة لشطب الفقرات (٥٠١ و ٦٠٢ ح) ولإعادة ترقيم الفقرة ٦٠٢ ر) الى ٦٠٢ ح) من ذلك ، والشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة كما هي معدلة ، تسمى فيما بعد بـ «الشروط العامة» .
فقرة ١.٢

حيثما استعملت في هذه الاتفاقية التعبيرات المبينة في الشروط العامة فانها تدل على نفس ما تعنيه هناك ، الا اذا دلت القرينة عكس ذلك والتعابير الاضافية التالية يكون لها المعاني التالية :-

ب- تعني عبارة «اتفاقية المشروع» الاتفاقية بين المؤسسة والسلطة ونفس تاريخ هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشتمل العبارة على جميع الجداول الملحقه باتفاقية المشروع .

ب- تعني عبارة «اتفاقية إعادة الاقراض» الاتفاقية المزمع عقدها بين المقرض والسلطة تمشيا مع متطلبات الفقرة ٣.٠١ (ب) من هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشتمل العبارة على جميع الجداول الملحقه باتفاقية إعادة الاقراض .
ج- تعني عبارة «اتفاقية قرض الصندوق الكويتي» اتفاقية القرض بين الصندوق الكويتي والمقرض لغايات المشروع .
د- تعني عبارة «قانون السلطة» قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ الذي شكلت بموجبه السلطة وكما يتم تعديله من وقت لآخر .

المادة الثانية

القرض

فقرة ٢.٠١ :

توافق المؤسسة على ادانة المقرض ، وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعة او المشار اليها ، مبلغا بمختلف العملات مساويا لعشرة ملايين ومائتي ألف دولار (١٠,٢٠٠,٠٠٠ دولاراً) .

فقرة ٢.٠٢ :

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض بما يتلائم والشروط الواردة في الجدول (١) لهذه الاتفاقية وكما يجري تعديله من وقت لآخر ، للنفقات التي تصرف (او اذا وافقت المؤسسة على صرفها) لمواجهة التكلفة المعقولة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والمبينة في الجدول (٢) لهذه الاتفاقية ، والتي تمول بموجب اتفاقية القرض ، شريطة ان لا تجري أية سحبيات لمواجهة النفقات في اي بلد ليس عضوا في البنك (عند سويسرا) او لاي سلع تنتج او خدمات من تلك البلدان ، الا اذا رأت المؤسسة غير ذلك .

فقرة ٢.٠٣ :

وعدا ما توافق عليه المؤسسة ، فان السلع او الخدمات اللازمة للمشروع التي يستعمل من القرض يجب الحصول عليها وفق متطلبات الاحكام المبينة او المشار اليها في الفقرة ٢.٠٦ من اتفاقية المشروع .

فقرة ٢.٠٤ :

ان التاريخ النهائي لعمله الاستفادة من القرض سيكون ٣١ آذار ١٩٧٧ او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والمؤسسة .

فقرة ٢.٠٥ :

على المقرض ان يدفع رسوم خدمة بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمائة (٣/١٪) سنويا على قيمة ما يسحب من القرض وعلى أية متأخرات بين وقت وآخر .

هكذا من الاصل

فقرة ٢٠٦ :

يجب دفع رسوم الخدمة على فترات نصف سنوية ، في الخامس عشر من نيسان وتشيرين اول من كل عام .

فقرة ٢٠٧ :

على المقرض ان يقوم بسداد قيمة ما يسحب من القرض باقساط نصف سنوية تستحق الدفع في الخامس عشر من نيسان وتشيرين اول وتبدأ في الخامس عشر من تشرين اول عام ١٩٨٣ وتنتهي في ١٥ نيسان عام ٢٠٢٣ ، وكل قسط الى وما فيه القسط الذي يستحق في ١٥ نيسان ١٩٩٣ يجب ان يكون نصف واحد بالمشة (١/٢) من ذلك المقدار وكل قسط بعد ذلك يكون واحدا ونصف بالمشة (١/٢) من القيمة .

فقرة ٢٠٨ :

ان عملة الولايات المتحدة الامريكية هي المخصصة لاغراض الفقرة ٤٠٢ من الشروط العامة .

فقرة ٢٠٩ :

رئيس مجلس ادارة السلطة او اي شخص آخر يعينه خطيا يعتبر الممثل للمقرض لاغراض اتخاذ اي اجراء تتطلبه او يسمح باتخاذها بموجب احكام الفقرة ٢٠٢ من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة .

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

فقرة ٣٠١ :

أ - بدون اي حصر او تقييد لاي من الالتزامات الاخرى بموجب احكام اتفاقية قرض الائتماء ، يجب على المقرض ان يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب احكام اتفاقية المشروع واتفاقية اعادة الاقراض ، وان يتخذ ويعمل على اتخاذ كافة الاجراءات بما في ذلك تأمين المخصصات ، والوسائل والخدمات والمصادر الاخرى اللازمة والملائمة لتمكين السلطة من تنفيذ مثل هذه الالتزامات ويجب ان لا يتخذ او يسمح باتخاذ اية اجراءات تحول دون او تتعارض مع مثل هذا الانجاز ، ولله الغاية ، على المقرض ان يتخذ كافة الخطوات اللازمة بما في ذلك تأمين المخصصات اللازمة لضمان بناء خطوط النقل الكهربائية فيما بين الزرقاء وعمان وانماها قبل ٣٠ ايلول ١٩٧٥ .

ب - على المقرض ان يضع حصيلة القرض تحت تصرف السلطة بموجب اتفاقية اعادة اقراض تبرم بين المقرض والسلطة وفق احكام وشروط توافق عليها المؤسسة والتي تنص ، الا اذرات المؤسسة غير ذلك على قيام السلطة (I) بدفع رسوم خدمة المقرض بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمشة (٣/٤) من ١٪ سنوياً على المبالغ المقررة من القرض والغير مسحوبة من قبل السلطة من وقت لآخر : (II) ان تدفع المقرض

فائدة بمعدل سبعة وربع بالمشة (٧ ١/٤ ٪) سنوياً على المبالغ المقررة والمسحوبة من قبل السلطة من القرض والغير مسددة من وقت لآخر ، (III) وان تسدد للمقرض المبالغ المقررة خلال مدة (٢٥) عاماً من تاريخ هذه الاتفاقية بما في ذلك فترة امهال مدتها ثلاث سنوات ونصف .

ج - على المقرض ان يضع حصيلة قرض الصندوق الكويتي تحت تصرف السلطة .

د - على المقرض ان يمارس حقوقه بموجب احكام اتفاقية اعادة الاقراض بأسلوب يعمي بموجبه مصالح المقرض المؤسسة ويحقق غايات القرض ، وفيما عدا ما توافق عليه المؤسسة ، لا يجوز للمقرض ان يفوض أو يعدل او ينهي او يتنازل عن اتفاقية اعادة الاقراض او اي من احكامها .

فقرة ٣٠٢ :

على المقرض ان يعيد النظر في قانون السلطة وان يقترح الاجراءات التشريعية اللازمة لتعديل هذا القانون لتمكين السلطة من ان تصبح وكالة مستقلة تخضع لتوجيهات وزير الاقتصاد الوطني للمقرض فيما يخص بشؤون خاصة ذات اهمية قومية فقط .

فقرة ٣٠٣ :

على المقرض ان :-

أ - يباشر باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة وان يقدم اقتراحات بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٧٤ الى المشرع لغايات استصدار قانون عام للكهرباء ينظم قطاع الكهرباء ، ومثل هذا القانون يقتضي ان يحدد المبادئ والمطلوبات الاساسية لتنظيم شؤون توليد ونقل وتوزيع الكهرباء (بما في ذلك الامتيازات والترخيص) والتعريفات وحقوق الارتفاق والفحوص والتجارب ونظام موحد للمحاسبة وجمع المعلومات الاحصائية وتحضير المعلومات الفنية .

ب - يزود المؤسسة باقتراحاته حول القانون موضوع البحث في وقت مبكر للحصول على مطالعات المؤسسة حوله .

ج - سن الانظمة والتعليمات اللازمة لغايات تحقيق اهداف القانون المذكور بما في ذلك تحويل صلاحيات التنظيم ذات الطابع الفني الى السلطة .

فقرة ٣٠٤ :

يتعهد المقرض بأن يدخل احكاما ملائمة قبل ٣٠ حزيران ١٩٧٥ مقبولة لدى المؤسسة تعطي السلطة صلاحية تعديل اسعارها لبيع الكهرباء لتنطية مصاريف التشغيل الاضافية الناتجة عن التغيرات في اسعار زيوت الوقود الثقيلة التي تدفعها السلطة فوق معدل السعر البالغ ٧٥ دينار للطن الواحد ، واذا ما وجد مناسباً يسمح باسعار الفرق لبيع الكهرباء بأن تعدل طبقاً لذلك .

فقرة ٣٠٥ :

على المقرض بين الحين والآخر ان يتخذ او يعمل على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة من جانبه لتمكين السلطة من اجراء التعديلات اللازمة على اسعارها لبيع الكهرباء لمواجهة متطلبات الفقرات ٣٠٣ و ٤٠٣ من اتفاقية المشروع .

فقرة ٣٠٦ :

فيما عدا ما توافق عليه المؤسسة، على المقرض ان يحظر الاعلان عن او دفع اية ارباح من قبل السلطة قبل الاول من كانون الثاني ١٩٧٩، الا اذا كان من رأي المؤسسة ان مثل هذا التوزيع لن تكون له آثار مضرّة على متطلبات السلطة لتمويل برامجها التوسعية .

فقرة ٣٠٧ :

على المقرض ان يتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتحمل كافة مصاريف السلطة الاولى التي مولت من قبل المقرض قبل موعد مباشرة انتاج محطة كهرباء الزرقاء البخارية الى مساهمة رأسمالية حكومية ، وتشمل المصاريف الأولية التمويل الاول لرأس المال العامل المزود للسلطة من قبل المقرض والمصاريف المحلية على المشروع وعلى خطوط النقل فيما بين الزرقاء وعمان واية مبالغ تم اقرارها من قبل السلطة الى شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة او شركة كهرباء محافظة اربد المساهمة المحدودة بموافقة المقرض غير انها لا تشمل القروض التي اعطيت للسلطة لغايات اعادة الاقراض .

فقرة ٣٠٨ :

على المقرض ان يضمن بأن تمان محطة توليد ماركا او اية محطة اخرى ملائمة و محطة توليد مختارة « بموجب احكام قانون السلطة عندما تصبح مجموعة التوليد البخارية الاولى في الزرقاء شغالة .

المادة الرابعة

الاستشارة والاعلام والمراقبة

فقرة ٤٠١ :

يتعاون المقرض والمؤسسة الى ابعد حد ممكن ، لضمان تحقيق اهداف القرض وفي سبيل تحقيق ذلك، فان المقرض والمؤسسة ومن حين الى آخر وحسب طلب احد الطرفين : -

أ - يتبادلان الآراء عن طريق ممثليهما فيما يتعلق بإنجاز مسؤوليات كل منهما بموجب اتفاقية القرض ، إنجازات السلطة لمسؤولياتها بموجب اتفاقية المشروع ، ظروف ادارة وتشغيل وتمويل السلطة وفيما يتعلق بالمشروع ، والديون أو وكالات المقرض المسؤولة عن تنفيذ أي جزء من المشروع وأية أمور تخص غايات القرض .

ب - أن يزود كل طرف الآخر بجميع المعلومات ، حسب الطلب للمقاول فيما يتعلق بالوضع العام للقرض . فمن حيث جانب المقرض فان هذه المعلومات تشمل الاوضاع المالية والاقتصادية ضمن حدود بلاد المقرض ، بما في ذلك ميزان المدفوعات ، والدين الخارجي للمقرض . وكذلك لأي أرض أخرى للمقرض ، أو أي أقسام سياسية مماثلة .

[٤]

فقرة ٤٠٢ :

أ - يزود المقرض أو يعمل على تزويد المؤسسة كافة المعلومات التي تطلبها المؤسسة فسي حدود المقول المتعلقة بأوضاع ادارة وتشغيل وتمويل السلطة وفيما يخص بالمشروع ودوائر ووكالات المقرض المسؤولة عن تنفيذ أي جزء من المشروع .

ب - يعلم المقرض والمؤسسة كل واحد الآخر ، وفي الحال عن أي وضع يتدخل في تحقيق اهداف هذا القرض أو يهدد بمثل هذا التدخل في تحقيق اهداف القرض واستمرارية خدماته وإنجازاته أي منهما لمسؤولياتهما بموجب اتفاقية القرض ، أو لإنجازات السلطة لمسؤولياتها بموجب اتفاقية المشروع واتفاقية اعادة الاقراض .

فقرة ٤٠٣ :

يبيح المقرض كل فرصة ممكنة للممثلين المتعلمين من المؤسسة لزيارة أي جزء من مناطق المقرض لغايات فحص القرض .

المادة الخامسة

الضرائب والقيود

فقرة ٥٠١ :

تدفع قيمة القرض ورسوم خدماته دون أن يخصم منه الضرائب المفروضة بموجب قوانين المقرض أو القوانين المفضلة في ممتلكاته ، ويكون حراً من تلك الضرائب .

فقرة ٥٠٢ :

تكون اتفاقية القرض واتفاقية المشروع حرة من أية ضرائب مفروضة حسب قوانين المقرض ، أو القوانين المفضلة في ممتلكاته والتي تتعلق بالتنفيذ والتسليم والتسجيل ، حسب قوانين المقرض أو القوانين المفضلة في ممتلكاته .

فقرة ٥٠٣ :

تكون الدفعات قيمة القرض ورسوم خدمات القرض حرة من جميع القيود والانظمة والمراقبة ، وأي نوع من أنواع تعليق الدفع (مورatorium) التي تفرضها قوانين المقرض أو القوانين المفضلة في ممتلكاته .

المادة السادسة

استرداد حقوق المؤسسة

فقرة ٦٠١ :

في حالة وقوع أي حادث منصوص عليه في الفقرة ٧٠١ من الشروط العامة أو في الفقرة ٦٠١ من هذه الاتفاقية أو استمر أو حدوثه لفترة ما ، فان المؤسسة اذا رأت ذلك مناسباً قد تشعر المقرض في أي وقت

لاحق خلال استمرار وقوع ذلك الحادث، بان المستحق من قيمة القرض آتلك ينبغي دفعه في الحال بالاضافة الى رسوم الخدمة ، وبموجب هذا الاشعار فان قيمة القرض ورسوم الخدمة تصبح مستحقة الدفع فوراً، هذا بالاضافة الى ما يأتي عكس ما جاء في الاتفاقية.

فقرة ٦٠٢ :

لغايات أهداف الفقرة ٦٠٢ من الشروط العامة تحدد الحوادث الاضافية التالية :-

- أ - التأجيل أو الانتهاء الكلي أو الجزئي لحق القرض باستعمال مخصصات قرض الصندوق الكويتي بموجب اتفاقية قرض الصندوق الكويتي .
- ب - اخفاق السلطة في القيام في أي من التزاماتها بموجب اتفاقية المشروع أو اتفاقية اعادة الاقراض .
- ج - عدم تمكن السلطة من تسديد ديونها لدى استحقاقها أو القيام باتخاذ أية اجراءات أو تدابير من قبل السلطة أو من قبل غيرها مما ينتج عنه توزيع املاك السلطة بين دائتيها .
- د - تعديل قانون السلطة أو تعليقه أو ابطاله ، أو فسخه ، أو التخلي عنه بصورة تؤثر بشكل مادي مما يؤثر بصورة مخالفة على مقدرة السلطة لتحقيق غاياتها .

فقرة ٦٠٣ :

لغايات الفقرة ٧٠١ من الشروط العامة تحدد الحوادث الاضافية التالية :-

- أ - وقوع الحادث المنصوص عنه في البند (ب) من الفقرة ٦٠٢ من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ٦٠ يوماً بعد اعطاء اشعار حوله من المؤسسة الى المقترض .
- ب - وقوع الحادثين المنصوص عنهما في البندين (أ) و (ج) من الفقرة ٦٠٢ من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة

الانتهاء

فقرة ٧٠١ :

تحدد الحوادث التالية كشروط اضافية لنفاذ اتفاقية القرض ضمن مفهوم الفقرة ١٠٠١ (ب) من الشروط العامة :-

- أ - ابرام ونفاذ اتفاقية للمشروع نيابة عن السلطة وتفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة الحكومية اللازمة .
- ب - ابرام ونفاذ اتفاقية اعادة الاقراض نيابة عن المقترض والسلطة وتفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة الحكومية اللازمة .

ج - في حالة عدم قيام السلطة باستملاك محطة توليد ماركا او اية محطة توليد اخرى وفق احكام قانون السلطة على السلطة ان (I) توقع اتفاقية مقبولة لدى المؤسسة تنص على التدابير التعاقدية لتشغيل اية محطة توليد تابعة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة يتم تسميتها محطة « مختارة » بموجب احكام قانون السلطة و (II) ويتم الاتفاق على اجراء المفاوضات وعقد تعاقد في موعد اقصاه ٣٠ من حزيران ١٩٧٥ لتشغيل مثل هذه المحطة .

د - ابرام ونفاذ اتفاقية قرض فيما بين المقترض وحكومة المملكة المتحدة ، او اتخاذ تدابير مقبولة لدى المؤسسة ، لتمويل خطوط النقل ١٣٢ كيلو فولت فيما بين الزرقاء وعمان ، وعلى ان تشمل على احكام ملائمة لوضع حصيلة هذا القرض تحت تصرف السلطة ، وتفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة الحكومية اللازمة .

هـ - ان تكون اتفاقية قرض الصندوق الكويتي قد اصبحت نافذة للمفعول او ان تصبح نافذة للمفعول مع نفاذ مفعول هذه الاتفاقية .

فقرة ٧٠٢ :

تحدد الامور الاضافية التالية ضمن مفهوم الفقرة ١٠٠٢ (ب) من الشروط العامة بحيث يتم شمولها حسب الرأي أو الآراء ليتم تزويدها للمؤسسة :

- أ - ان اتفاقية المشروع قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن السلطة وتشكل ارتباطاً قانونياً ملزماً للسلطة وفق احكامها .
- ب - ان اتفاقية اعادة الاقراض قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول ، وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن المقترض والسلطة على التوالي ، وتشكل ارتباطاً قانونياً ملزماً للمقترض والسلطة وفق احكامها .
- ج - ان اتفاقية القرض المشار اليها في الفقرة ٧٠١ (د) من هذه الاتفاقية لتمويل خطوط النقل ١٣٢ كيلو فولت فيما بين الزرقاء وعمان قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول ، وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن المقترض ، والطرف الآخر على التوالي ، وتشكل ارتباطاً قانونياً ملزماً للطرفين وفق احكامها .

فقرة ٧٠٣ :

تاريخ الثاني والعشرين من آب ١٩٧٣ قد حدد لاغراض الفقرة ١٠٠٤ من الشروط العامة .

المادة الثامنة

مثل المقترض - عناوين

فقرة ٨٠١ :

ان رئيس المجلس القومي للتخطيط التناوب للمقترض يعتبر بمنحدا المقترض لاغراض الفقرة ٨٠٣ من الشروط العامة :

هذه من الاصول

فقرة ٨٠٢ :

العناوين التالية حددت لاجراض الفقرة ٩٠١ من الشروط العامة :
للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط

صندوق بريـــــــــــــــــد (٥٥٥)

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :-

JODB عمان

المؤسسة

مؤسسة الانماء الدولية

شارع ٨ - ١٨١٨ - شمال غربي واشنطن

د - م . ٢٠٤٣٣ - امريكا

العنوان البرقي :-

INDEVAS واشنطن د . س .

وبحضور كلا الطرفين المتواجدين عن طريق ممثليهما المفوضين ، وقعت هذه الاتفاقية باسميهما وسلمت،
في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة في اليوم والسنة المذكورين اعلاه .

المملكة الاردنية الهاشمية

الممثل المفوض

التوقيع السيد زهير المفتي

مؤسسة الانماء الدولية

نائب رئيس المنطقة

لاوروبا ، الشرق الاوسط ، وشمال افريقيا

التوقيع السيد منير بنجيتك

الجدول (١)

مستحقات الاموال من القرض

١ - الجدول المبين ادناه يوضح فئات البنود المستوردة والتي ستمول من اموال القرض ، ومقدار المخصصات
من الكتل لكل بند .

النسبة التي سيحول الذي سيحول	مقدار القرض المخصص بالدولار	الفئة
٢٥٪ من مجموع النفقات ويمثل جزء العملة الاجنبية المقدرة.	٧٠٠,٠٠٠	١ - الاعمال المدنية
		٢ - الاجهزة الكهربائية والاعمال الميكانيكية المواد والخدمات التابعة لها للجزء (أ-١) من المشروع .
٥٠٪ من الاتفاق الاجنبي	٦,٨٠٠,٠٠٠	٣ - اجهزة ومواد وخدمات تابعة لها للجزء (أ-٢) من المشروع
٥٠٪ من الاتفاق الاجنبي	١,٠٠٠,٠٠٠	٤ - خدمات المستشارين وبرامج التدريب
٥٠٪ من الاتفاق الاجنبي	٦٥٠,٠٠٠	٥ - غير مخصصة
	١,٠٥٠,٠٠٠	
	١٠,٢٠٠,٠٠٠	المجموع

٢ - لاجراض هذا الجدول :-

أ - ان عبارة « الاتفاق الاجنبي » تعني الاتفاق على السلع المنتجة في . او الخدمات المقدمة من ،
البلدان ، وفي العملات ، لاية بلد غير بلد المقرض .

ب - ان عبارة « الاتفاق الكلي » تعني مجموع الاتفاق الاجنبي والاتفاق للسلع المنتجة في ، او الخدمات
المقدمة من بلدان المقرض .

٣ - مع مراعاة احكام الفقرة (١) اعلاه ، لا يجوز سحب اموال للامور التالية :-

أ - مصروفات للفترة التي تسبق تاريخ هذه الاتفاقية ، فيما عدا السحوبات التي تجري فيما يتعلق
بالفترة الرابعة (خدمات المستشارين والتدريب) وعلى حساب الاتفاق الذي يحصل بعد السادس
من شباط ١٩٧٢ بمبلغ كلي لا يتجاوز ما يعادل (١٧٥,٠٠٠) دولارا .

ب - دفع الضرائب التي تفرض حسب قوانين المقرض السارية في بلد المقرض على السلع
والخدمات ، او على استيراد وبيع وتأمين هذه السلع والخدمات والى المدى الذي تزداد المقادير ،
المثلة بالنسب الموضحة في العمود الثالث من الجدول في الفقرة (١) اعلاه ، على المقدار الصافي
من جميع هذه الضرائب ، فان مثل هذه النسب ستخفض لضمان عدم اقتطاع اي جزء من مخصصات
القرض لاجراض الدفع لمثل هذه الضرائب .

٤ - بالاضافة الى تخصيص مقدار من القرض الموضح في العمود الثاني من الجدول في الفقرة (١) اعلاه انه :-

أ - اذا نقص تقدير الاتفاق بموجب اية فئة ، فان قيمة القرض المخصصة لهذه الفئة والتي لم يعد لها
حاجة لهذه الغاية ، سيعاد تخصيصها من قبل المؤسسة بزيادة الفئة غير المخصصة بقيمة مقابلة لها .

هكذا من الاصل

ب - اذا زاد تقدير الاتفاق بموجب اية فئة ، فان النسبة المحددة في العاود الثالث من الجدول في الفقرة (١) اعلاه فيما يتعلق بمثل هذا الاتفاق ، سيطبق على مبلغ الزيادة ، وسيتم تخصيص مبلغ مماثل من قبل المؤسسة ، يطلب من المقترض لمثل هذه الفئة وذلك من المبالغ غير المخصصة من القرض ، على انه يشترط ، على اية حال ، مراعاة متطلبات الشؤون غير المنظورة ، كما تحدد من قبل المؤسسة ، فيما يتعلق بالمصاريف الاخرى .

ج - اذا قررت المؤسسة ، ضمن المقول بأن الحصول على اي بند من اية فئة غير منسجم مع الطرق الموضحة او المشار اليها في الفقرة ٢٠٦ من اتفاقية المشروع ، فانه لن يصرف على مثل هذا البند من اموال القرض ، والمؤسسة قد تلغي مثل هذا المقدار من القرض باعلام المقترض كما تراه مناسباً بالتقدير الذي يمثل ذلك الاتفاق ، الذي كان من الممكن ان يكون مسموحاً بتمويله ، من مخصصات القرض ، وذلك دون المساس بأي حق او سلطة للمؤسسة بموجب اتفاقية القرض .

٥ - بالاضافة الى السبب المبينة في العاود الثالث من الجدول في الفقرة (١) اعلاه ، فانه اذا ازدادت تقديرات الاتفاق للفئة الأولى ، واذا كانت الاموال من القرض غير متوفرة لاعادة تخصيصها لتلك الفئة ، فان المؤسسة يمكنها ، باسعار الى المقترض ، تعديل النسب المطبقة آنذ لذلك الاتفاق كي تتمكن المقترض من الاستمرار في السحب لتلك الفئة وحتى تغطي جميع تلك المصروفات .

الجدول (٢)

وصف المشروع

المشروع يمثل المرحلة الأولى لمحطة توليد كهربائية بخارية ويشتمل على ما يلي :-

١ - توليد :

١ - بناء محطة توليد في الزرقاء تحتوي مجموعتي توليد كهربائيتين بخاريتين بطاقة اجمالية قدرها حوالي ٦٦ ميجاوات والوسائل التابعة لها التي تشتمل على نقل المحروقات من المصفاة المجاورة ووسائل تخزين ومحطة تحويل وبيوت مستخدمين .

٢ - تركيب مجموعة توربين غازي ذا دورة بسيطة لتوليد الكهرباء بطاقة انتاج قدرتها حوالي ١٥ ميجاوات على سطح البحر والوسائل والمعدات التابعة لها .

ب - دراسات وتدريب :

١ - التدريب في الخارج لاجهزة محطة التوليد والادارة والاشخاص الآخرين حسب الحاجة .

٢ - دراسة متطلبات اجهزة السلطة لنشاطاتها التوسعية وتشمل اساليب المحاسبة ، والتخطيط المالي ، ورقابة الموازنة ، ووضع توافي هذه الدراسة موضع التنفيذ .

٣ - ١ - دراسة تركيب التعريفات الكهربائية للسلطة اللازمة لتشغيلها ووضع توافي الدراسة موضع التنفيذ .

ب - دراسة ، مع الدراسة المشار اليها اعلاه ، لجميع التعريفات الكهربائية القائمة في الاردن بقصد التوصية الى الحكومة الاسس تركيب تعريفات حديثة تشارك في كافة انحاء الاردن من المتوقع أن ينهي المشروع في ٣١ آذار ١٩٧٦ .

هكذا حذو الأصل

قرض ٣٦

اتفاقية قرض

مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء

بين

المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥ بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقترض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق) .

بما ان المقترض قد طلب من الصندوق ومؤسسة التنمية الدولية (احدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي) ن تمحانه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع محطة الحسين البخارية في الزرقاء .

وبما ان مؤسسة التنمية الدولية قد وافقت على تقديم قرض الى المقترض للاسهام في تمويل هذا المشروع بمبلغ يوازي عشرة ملايين ومائتي الف دولار امريكي (١٠٢ مليون دولار) بشرط ان يقدم الصندوق قرضاً بمبلغ مماثل لتغطية باقي تكاليف المشروع بالعملة الاجنبية .

وبما ان غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها .

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض .

وبما ان الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوزاع المبينة بهذه الاتفاقية .

لذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي : -

المادة الاولى

القرض ، الفائدة والتكاليف

الاجنبية ، السداد ، مكان السداد

١ - يوافق الصندوق على ان يعطي المقترض ، وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضاً يوازي ثلاثة ملايين وعشرين الف ديناراً كويتياً (٣٠٢٠ مليون دينار كويتي) .

٢ - يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونصف بالمائة (٣.٥٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥٠٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .

٤ - في حالة قيام ، الصندوق باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقاً لنص الفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المائة (٥٠٪) سنوياً عن اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٥ - تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٦ - يلتزم المقترض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .

٧ - تسدد القوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقاً كل ستة اشهر في اول يناير واول يولييه من كل سنة .

٨ - يحق للمقترض ، بعد دفع جميع القوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق اخطاراً سابقاً بخمسة واربعين يوماً على الاقل ، ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق : (أ) اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه او (ب) اصل اي قسط كامل من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقاً .

٩ - اصل القرض ، والقوائد ، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق ، في حدود المعقول .

المادة الثانية

العملة

١ - يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية ، بالدينار الكويتي ، وذلك على اساس قيمة الدينار الذهبية المحددة في الاتفاقية الخاصة مع صندوق النقد الدولي في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية - وهي ٢٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الصافي .

٢ - يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض وعلى اعتباره انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع المعولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية ، او التي يكون قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع .

ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازياً لمقدار الدينار الكويتي التي لزم الحصول على العملة الاجنبية .

٣ - وعند سداد القرض ، او القوائد ، او التكاليف الاخرى ، يجوز ان يقدم المقترض ، بناء على طلب المقترض - وعلى اعتباره انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدينار الكويتي اللازمة للسداد مقابل دفع المقترض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدينار بعملة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .

هكذا جاء الأصل

ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيها الصندوق فعلاً الدنانير الكويتية وبمقدار ما يتسلمه منها .

٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، سيقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

١ - يحق للمقرض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، او لمواجهة مدفوعات مطلوبة ، لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .

ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على اول فبراير ١٩٧٢ ، او لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض الا اذا وافق الصندوق على غير ذلك .

٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للاوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ، ان يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بان يدفع للمقرض او للغير ثمن بضائع بموالة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى اذا انقضى القرض او اوقف حق المقرض في السحب .

٣ - عندما يرغب المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والاكترارات والتعهدات التي تتطلبها الصندوق في حدود المعقول .

وطليات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب ان تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا اذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك .

٤ - على المقرض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .

٥ - طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لما يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقرض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦ - يلتزم المقرض بان لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول ٢ من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والاجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقرض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .

٧ - يلتزم المقرض بان يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وان لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً .

٨ - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء الى المقرض او لاذنه وامره .

٩ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق .

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

١ - يقوم المقرض بوضع حصيله مبلغ القرض تحت تصرف سلطة الكهرباء الأردنية المؤسسة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ (والمشار اليها فيما بعد بالسلطة) وذلك بموجب اتفاقية قرض يوافق عليها الصندوق ويحدد فيها مبلغ القرض ومصدره والغرض المخصص من اجله وشروط الاقراض التي تتضمن التزام السلطة ان تدفع للمقرض فائدة سنوية اجمالية قدرها ستة في المائة (٦٪) عن جميع المبالغ المسحوبة وغير المسددة يبدأ سريانها بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ محبه وتسدد كل ستة أشهر ، على ان يتم سداد القرض على اربعين قسط نصف سنوي تستحق مع الفوائد في أول ابريل وأول اكتوبر من كل سنة ابتداء من اول اكتوبر سنة ١٩٧٧ . كما تتعهد السلطة في الاتفاقية المذكورة بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللازمين طبقاً للاسس المتعمدة والمالية السليمة ، وبالالتزام بجميع الشروط والالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية سواء فيما يتعلق بتنفيذ المشروع الممول من القرض او بالواجبات الاخرى التي يتعين تنفيذها عن طريق السلطة .

٢ - ستستعين السلطة في تنفيذ المشروع بخبرة خبراء هندسيين مقبولين لدى الصندوق ، يستخدمهم المقرض بموجب عقود وطبقاً لشروط يوافق عليها الصندوق .

٣ - عقود مقاوله تنفيذ المشروع تتم بموافقة الصندوق .

٤ - يتعهد المقرض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوفير التمويل اللازم للمشروع بالعملات المحلية والاجنبية ، الى جانب القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية ، بشروط يوافق عليها الصندوق . وفي حالة ما اذا قامت أسباب تدعو الى الاعتقاد بان المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه يلتزم المقرض بان يقوم فوراً بعمل الترتيبات ، التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .

هكذا منه الأصل

٥ - يقدم المقرض للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يوافي المقرض الصندوق اولا بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل - وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .

٦ - يلتزم المقرض بأن يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بامساك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تحويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وتتبع تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ، وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها ، المركز المالي للإدارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع ، وعملياتها .

وسيمكن المقرض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته ، والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيهيئ المقرض لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .

ويلتزم المقرض بأن يقدم للصندوق جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول - المتعلقة باتفاق حصة القرض ، او بالبضائع ، او بالمشروع او بالمركز المالي للسلطة القائمة بالمشروع ، او بادارتها واعمالها ، وتنفيذاً لذلك سوف يقدم المقرض للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة اشهر اعتباراً من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ، ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر .

٧ - يلتزم المقرض بأن يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بإدارة المشروع وصيانته ، وكذا إدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ، ولكنها لازمة لكي تمتد اكبر فائدة ويعود باكبر نفع - وذلك وفقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة .

٨ - سيتعاون المقرض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق اغراض القرض ، ولهذا الغاية سيزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض . وسيقوم المقرض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام . ويلتزم المقرض بأن يقوم باخطار الصندوق فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة عن التقدير الحالي) او يعطوي على تهديد ذلك .

٩ - يقرر المقرض والصندوق ان في نيتهما ان لا يمنع اي قرض خارجي آخر باولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على اموال الحكومة او السلطة . وتحقيقاً لذلك فان المقرض يلتزم ، ويتعهد بأنه في حالة انشاء او قيام اي ضمان عيني على اموال الحكومة او السلطة لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائياً ونفس المقدار وبذات درجة الاولوية ، كفيلاً لسداد اصل قرض الصندوق مع الفوائد ، والتكاليف الاخرى ، ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى ، على ان احكام هذه المادة لا تنطبق على الاحوال الآتية :

أ (احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد عن الشراء .

ب (احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصيل لنشوتها ومفروض ان يتم سدادها من حصة بيع تلك السلع التجارية .

ج (احوال الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصيل لنشوتها .

ويشمل اصطلاح « اموال الحكومة » المستعمل في هذه المادة ، اموال الحكومة المركزية واموال الاقسام الادارية التابعة لها واموال الادارات والميئات التابعة لتلك الاقسام الادارية وللحكومة المركزية بما في ذلك البنك المركزي او اي مؤسسة مصرفية تقوم بأعمال البنك المركزي .

١٠ - يلتزم المقرض بان يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى ، بالكامل ، دون اي خصم ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم ، او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل .

١١ - هذه الاتفاقية ، والتسليم عليها وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، يكون معنى من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة ، بموجب قوانين المقرض ، او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل ، وسيقوم المقرض بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

١٢ - يكون سداد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى معنى من جميع قيود النقد المفروضة ، بموجب قوانين المقرض او المطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل .

١٣ - يتولى تنفيذ المشروع وادارته سلطة الكهرباء الاردنية طبقاً للاحكام الواردة في قانون انشائها ويتعهد المقرض بأن يتخذ الاجراءات الكفيلة بتعديل احكام هذا القانون قبل بداية تشغيل المشروع بوقت كاف بحيث يحول السلطة خلال فترة معقولة السيطرة على قطاع الكهرباء في الدولة بوصفها المرافق العام المخصص وحده بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية والاشراف على توزيعها وبحيث يصبح للسلطة رأسمال قانوني لا يقل عن عشرة ملايين دينار اردني يعتبر جزءاً منه كافة القروض والسلف التي سبق تقديمها للسلطة سواء من وزارة المالية او من المجلس القومي للتخطيط وكذلك ما سيقدمه المقرض من تمويل مباشر لتفقات المشروع الممول من هذا القرض وتنفقات مشروع نقل الطاقة الكهربائية المشار اليه في الفقرة ١٧ من هذه المادة ، على ان يستثنى من ذلك القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة عن طريق الدولة واعيد اقراضها لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان ولشركة كهرباء محافظة اربد المساهمة المحدودة ، كما يكفل القانون بعد تعديله تمتع السلطة باستقلال فعلي من الناحيتين المالية والادارية وممارستها لنشاطها على اسس تجارية في اطار التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة ، ويتم تعيين مدير عام السلطة بعد التشاور مع الصندوق ، كما يحظر للصندوق باسماء ومؤهلات من يعينون في وظائف رئيس الدائرة الهندسية ورئيس دائرة الحسابات بالسلطة ومدير محطة كهرباء الحسين البخارية

هكذا من الاصل

ويقوم المقترض باخطار الصندوق مسبقاً في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بالنص المقترح لتعديل القانون وبأي إجراء يقترح ادخاله في المستقبل لتغيير النظم الاساسية للسلطة او لتعديل القواعد والانظمة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع . مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح ، كما يتم التشاور بين الطرفين حول التوسعات المستقبلية في مجال انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق السلطة .

١٤ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ، ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات او مؤسسات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع او بعملة اخرى قابلة للتحويل الحر .

وكذلك يكفل المقترض قيام السلطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع ، لدى شركات او مؤسسات تأمين معتمدة ، بالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .

١٥ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة باجراء دراسة شاملة لتنظيمها الاداري والفني وللخطوات الواجب اتباعها حتى تتمكن السلطة من تنفيذ المشروع وادارته على اكفأ وجه ، بحيث تتم هذه الدراسة قبل بدء تشغيل المشروع بوقت كاف على ان توضع اسس هذه الدراسة وتنفذ التوصيات الناجمة عنها بموافقة الصندوق .

١٦ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام السلطة باجراء دراسة تفصيلية لمعرفة أسعار الكهرباء التي تبيعها السلطة وكذلك أسعار الكهرباء في المملكة الاردنية الهاشمية بصفة عامة وذلك تمهيدا لاقتراح التعرفة المناسبة بعد تنفيذ المشروع والتي تكفل تغطية مصاريف انتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بما في ذلك اقساط القروض واقساط الاستهلاك مع تكوين رصيد يكفل تمويل نسبة معقولة من برامج التوسع في المستقبل ، على ان توضع اسس دراسة هذه التعرفة وتنفيذ التوصيات الناجمة عنها بموافقة الصندوق .

وفي جميع الاحوال يجب ان تحقق أسعار الكهرباء التي تبيعها السلطة عائداً مالياً لا يقل عن ٩٪ سنوياً من قيمة الموجودات الثابتة ، وان يكون في مقدور السلطة تعديل أسعار الكهرباء التي تبيعها لتأخذ في الاعتبار التغيرات في أسعار زيت الوقود اذا زادت الاسعار الاخيرة عن ٧,٥ دينار اردني للطن الواحد .

١٧ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها السلطة لمشروع نقل الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من المشروع الممول من القرض الى مراكز الاعمال في عمان ، والمناطق الاخرى ، على ان يتم ذلك قبل بدء تشغيل المشروع بوقت كاف .

١٨ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بقيام السلطة باتباع برنامج مفصل لتدريب الجهاز اللازم من الفنيين والاداريين الذين سوف يعهد اليهم بتنفيذ المشروع وادارته ، على ان يتم وضع هذا البرنامج بالتشاور مع الصندوق ويتم تنفيذه طبقاً للتوقيت الذي يسمح بتشغيل المشروع بالكفاءة اللازمة .

١٩ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحظر حصول السلطة على اي قرض مستقبل تزيد مدته عن سنة الا اذا كان دخلها الصافي في السنة المالية السابقة مباشرة لتاريخ الاقتراض او في اي فترة اثني عشر شهراً سابقة مباشرة على تاريخ الاقتراض يجاوز عبء مديونيتها الاجمالي في اية سنة مالية تالية (بما في ذلك السنة المطلوب الاقتراض فيها) مرة ونصف على الاقل ، مالم يوافق الصندوق على غير ذلك .

٢٠ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع السلطة من توزيع اية ارباح قبل اول يناير ١٩٧٩ وذلك مالم يوافق الصندوق على ان التوزيع المقترح للارباح لن يضر بمتطلبات تمويل برنامج التوسع الخاص بالسلطة .

٢١ - يلتزم المقترض بان يتخذ بنفسه او بالواسطة اي اجراء عمل لازم لتنفيذ المشروع . وبان لا يقوم بأي عمل او يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة او اعاقا تنفيذ المشروع وتطبيق اي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

٢٢ - جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتنقيتها .

٢٣ - جميع موجودات الصندوق ودخله يكون معنى من التأمين والمصادرة والحجز .

المادة الخامسة

الغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقترض ان يلغي اي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب ذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك . على انه لا يجوز للصندوق ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - اذا قام سبب من الاسباب الآتية ، واستمر قائماً ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض :

أ - عدم قيام المقترض بالفداء كلياً او جزئياً بالتزامه بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى او اي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اي اتفاقية قرض اخرى بين المقترض والصندوق .

ب - عدم قيام المقترض كلياً او جزئياً بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - قيام الصندوق باخطار المقترض بانه قد اوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض اخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ احكامها وشروطها .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل ان يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية ويكون لقيام أي سبب من الاسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الاثر ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض موقوفاً ، كلياً او جزئياً ، حسب الاحوال الى ان ينعدم السبب او الاسباب التي من اجلها اوقف السحب ، او الى ان يقوم الصندوق باخطار المقترض باعادة حقه في السحب ، على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاخطار ، يعود المقترض حقه في السحب محذوفاً بالقدر ، ومقيداً بالشروط المبينة في الاخطار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في اي حق من حقوق الصندوق ولا يخل بالجراءات المترتبة على قيام اي سبب آخر او اي سبب لاحق من اسباب الانقاف .

هكذا من القرض

٣ - في حالة ما اذا قام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة : واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض : او في حالة قيام سبب من الاسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائماً لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق حينئذ او في اي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب او ذلك لا يزال قائماً . ووفقاً لما يراه ، ان يقرر ان اصل القرض قد اصبح مستحقاً وواجب الاداء فوراً ، وبناء على ذلك ، يصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الاداء فوراً بصرف النظر عن اي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤ - اذا ظل حق المقترض في سحب اي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً ، او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة ٩ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق ان يحظر المقترض بانهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب ، وتوجيه هذا الاخطار يعتبر القرض ملغياً فيما يتعلق بهذا المبلغ .

٥ - اي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقاف حق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة ٢ من المادة الثالثة ، الا اذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

٦ - يستقطع المبلغ الملقى من القرض من اقساط السداد استقطاعاً نسبياً . بنسبة الاقساط الى بعضها .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض او ايقاف السحب .

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية

اثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

١ - حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية ، تكون صحيحة وناظمة طبقاً لاحكامها ، بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لاي من الطرفين ان يحتج او يتمسك ، في اي مناسبة من المناسبات ، بان اي حكم من احكام هذه الاتفاقية غير صحيح او غير نافذ ، استناداً الى اي سبب كان .

٢ - عدم استعمال اي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية او عدم تمسكه به ، او تأخره في هذا او ذلك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية او باستعمال سلطة من سلطاته بمقتضاها ، لا يحل بأي حق من حقوقه ، ولا يقس على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التأخر في استعماله او التمسك به . كما ان اي اجراء يتخذه أحد الطرفين ، بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يحل بحقه في ان يتخذ اي اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة ، بشأن هذه الاتفاقية ، بطريق الاتفاق الودي بينهما فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض التراجع للتوفيق على لجنة من ثلاثة ، يعين كل طرف عضواً من اعضائها . ويعين رئيسها الامين العام ، للجامعة العربية بناء على طلب اي من الطرفين . وعلى اللجنة ان تنتهي من أعمالها في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها .

فاذا لم تتوصل اللجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة ، او اذا كان قد تمذر تشكيلها اصلاً لامتناع احد الطرفين عن تعيين العضو الذي يمثلها ، عرض الخلاف على التحكيم حسب ما هو مبين في الفقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث المرجح باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الآخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعلن من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التحكيم .

اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم جاز لاي من الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجح .

تتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح. ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفين وتفصل بحضوراً او غيابياً - في المسائل المعروضة عليها وتصلر قراراتها بأغلبية الأصوات ويجب ان يصدر قرارها كتابه وان يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الأقل وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقاً لاحكام هذه المادة نهائياً ويجب على الطرفين الامثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدار اتعاب او مكافآت المحكمين وغيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاحكام والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المقرر لها ، مراعية في ذلك كالة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، واجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ، ومبادئ العدالة .

٥ - الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية اي خلاف بين الطرفين او مطالبة من احدهما تجب اي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات او البت في المطالبات .

٦ - اعلان أحد الطرفين للآخر باي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة ١ من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الاعلان باي طريقة أخرى .

المادة السابعة

احكام متفرقة

١ - كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية ، او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابة ، وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد تقدم والاطار قد تم قانوناً ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق، المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية، او الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية، مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها سعادة وزير الاقتصاد الوطني في المملكة الاردنية الهاشمية او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية موافق عليها المقترض يجب ان تكون ، بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط ان يكون من رايه ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا التزامات المقترض زيادة كبيرة ، ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وانتهائها

١ - لتصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق ادلة وافية تنفي :

(أ) ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانها قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً .

(ب) وان اتفاق اعادة اقراض مبلغ القرض الى سلطة الكهرباء الاردنية قد تم ابرامه على النحو المذكور في الفقرة الاولى من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

(ج) وان اتفاقية القرض المقدم من مؤسسة التنمية الدولية الى المقترض لتغطية بقيمة تكاليف المشروع بالعملة الاجنبية والبالغة ما يوازي عشرة ملايين ومائتي الف دولار امريكي قد تم التوقيع عليها .

٢ - يجب على المقترض ان يقدم الى الصندوق ، كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة : (أ) فتوى قانونية من الجهة الرسمية المختصة بان هذه الاتفاقية واتفاق اعادة اقراض المشار اليه قد تم ابرامهما بناء على تفويض قانوني وانهما قد تم التصديق عليهما على النحو اللازم قانوناً وانهما صحيحتان وملزمان لاطرافهما طبقاً لاحكامهما .

(ب) صورة من اتفاقية القرض الموقعة بين مؤسسة التنمية الدولية . والمقترض للمساهمة في تمويل المشروع .

٣ - اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، في ظرف ٦٠ يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يصح ان يتفق عليها الطرفان فانه يحق للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض وعند اعطاء هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .

٥ - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

١ - « المشروع » يعني المشروع او المشروعات او المخطط او المخططات التي من اجلها عقد القرض والوارد وصفها في الجدول ٢ من الاتفاقية او حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق .

٢ - « بضاعة » او « بضائع » تعني المواد والمهمات والآلات والادوات والخدمات المطلوبة للمشروع وتضمن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترض .
العناوين الاتية محددة اعمالاً للفقرة ١ من المادة السابعة :

عنوان المقترض :

وزارة الاقتصاد الوطني

عمان

العنوان البرقي :

وزارة الاقتصاد الوطني

عمان

عنوان الصندوق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي :

الصندوق

الكويت

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت ، في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من خمس نسخ كل منها تعتبر اصلاً ، وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن الصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية العربية

رئيس مجلس الادارة

المفوض في التوقيع

الجدول ١

اقساط السداد

تاريخ استحقاق الاقساط

مقدار القسط المستحق سداداً لاصل القرض

مقلاً بالدينار الكويتي

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٧٨

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٧٨

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٧٩

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٧٩

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٠

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٠

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨١

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨١

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٢

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٢

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٣

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٣

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٤

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٤

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٥

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٥

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٦

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٦

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٧

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٧

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٨

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٨

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٨٩

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٨٩

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩٠

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩٠

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩١

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩١

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩٢

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩٢

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩٣

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩٣

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩٤

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩٤

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩٥

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩٥

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩٦

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩٦

٧٥٥٠٠

اول يناير ١٩٩٧

٧٥٥٠٠

اول يوليو ١٩٩٧

٣٠٢٠٠٠

المجموع

مكتبة الاصل

الجدول ٢

وصف للمشروع

يتكون المشروع من الاعمال الآتية :

١ - انشاء وسائل لتوليد الكهرباء وتشمل :

(أ) محطة بوحدي توليد تودين بخارية طاقتها الاجمالية ٦٦ ميجاوات مع كل ما يلزمها من المباني والمعدات والوسائل الاخرى الخاصة بنقل الوقود وتوفير المياه والمخازن والمحطة الفرعية وقطع الغيار .

(ب) وحدة توليد تودين بالغاز طاقتها ١٢ ميجاوات مع التسهيلات المكملة وقطع الغيار .

٢ - القيام بالدراسات والتدريب على النحو التالي :

(أ) تدريب العاملين الفنيين والاداريين عليا في محطة الكهرباء وفي مراكز تدريب بالخارج .

(ب) دراسة الاحتياجات التنظيمية والمالية والمحاسبة لسلطة الكهرباء الاردنية .

(ج) دراسة كل ما يتعلق ببيكل تعرفه الكهرباء في المملكة الاردنية الهاشمية ووضع التوصيات المناسبة لتطويرها .

وينتظر ان يتم تنفيذ هذا المشروع في ٣١ مارس ١٩٧٧ .

المملكة الاردنية الهاشمية

التاريخ : ١٩٧٣/٦/٢٥

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

السادة المحترمين

الموضوع : البضائع التي متمول من القرض رقم

تجبة طيبة وبعد ،

نشرف بالاشارة الى المادة الرابعة من اتفاقية قرض مشروع محطة الحسين البخارية في الزرقاء التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ اليوم ، ونرفق لكم مع هذا قائمة بالبضائع التي سيخصص القرض لتمويل العملات الاجنبية اللازمة لها بنسبة ٥٠٪ من مجموع العملات الاجنبية اللازمة في حدود مبلغ القرض . ونود ان نؤكد لكم ان حصيلة القرض لن تستخدم لتغطية اية ضرائب تكون قد فرضت مباشرة طبقاً لقوانين المملكة الاردنية الهاشمية او لاية قوانين اخرى سارية في اراضيها على اية بضائع او خدمات او على استيرادها او صنعها او شرائها .

رجاء تأكيد موافقتكم على مضمون هذا الكتاب وعلى قائمة البضائع الملاحقة به وذلك بتوقيعكم على النسخة المرفقة لهذا الكتاب واعادتها اليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المملكة الاردنية الهاشمية

عنها :

المنسوب للمفوض

نوافق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عنه :

رئيس مجلس الادارة بالوكالة

قائمة ببيان البضائع التي متمول من القرض

النسبة التي يغطيها الصندوق

٢٥٪ من النفقات الاجمالية

نوع البضائع أو الخدمات

الاعمال المدنية

الاعمال الكهربائية والميكانيكية لوحدين

البخاريين والمواد والخدمات المرتبطة بها

للمعدات والمواد الخاصة بمولد الغاز

التوربين والخدمات المرتبطة بها

الخدمات الاستشارية والتدريب

احتياطي طوارئ

٥٠٪ من النفقات

بالعملات الاجنبية

المبلغ مقدراً بالدينار الكويتي

٢٠٧٢٠٠

٢٠١٢٨٠٠

٢٩٦٠٠٠

١٩٢٤٠٠

٣١١٢٠٠

٣٠٢٠٠٠٠٠

المجموع

مكتبة

(ب)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية .

الجميع

موافقون

وفيما يلي نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة المرقرة : .

قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٣

قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان

بين

المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماء لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقود بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

قرض رقم ٣٨٥ ج

اتفاقية قرض التنمية

(المشروع الثاني لمياه ومجاري مدينة عمان)

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة التنمية الدولية المعقودة

بتاريخ ٢٤ / أيار / ١٩٧٣

هكذا من الفصل

اتفاقية قرض التنمية

ابرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٧٣ بين المملكة الاردنية الهاشمية (المشار اليها فيما بعد بلفظة المستدين) وبين مؤسسة التنمية الدولية (المشار اليها فيما بعد بلفظة المؤسسة) .
حيث ان :

أ - المستدين كان قد طلب من المؤسسة ان تساعد في تمويل المشروع المبين في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض المنصوص عنه فيما يلي : -

ب - سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة التي تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣ والتي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة (والمشار اليها فيما بعد بلفظة السلطة) ستقوم بتنفيذ القسم الاول من المشروع بمساعدة المستدين الذي سيفض تحت تصرف السلطة كجزء من هذه المساعدة المبالغ المتأتية من القرض المخصص للقسم الاول من المشروع وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية المدرجة ادناه .

ج - المستدين سيقوم بتنفيذ القسم الثاني من المشروع .

د - المؤسسة مستعدة لتقديم القرض وفقاً للشروط والاحكام المدرجة ادناه والشروط والاحكام الواردة في اتفاقية المشروع المعقودة بين المؤسسة والسلطة بنفس التاريخ الذي ابرمت فيه هذه الاتفاقية .
فقد تم الاتفاق بين فريقى هذه الاتفاقية على ما يلي : -

المادة الاولى

الشروط العامة وتفسير الاصطلاحات

الفقرة ١ (١) :

يقبل الفريقان بجميع ما ورد في الشروط العامة للمؤسسة التي تطبق على اتفاقيات قروض التنمية المؤرخة في ٣١ كانون ثاني ١٩٦٩ ، ويوافقان على ان يكون لاحكام الشروط العامة المذكورة نفس القوة والاثار كما لو كانت مدرجة بكاملها في هذه الاتفاقية مع مراعاة التعديلات التالية :

ويشار فيما بعد الى تلك الشروط العامة للمؤسسة التي تطبق على اتفاقيات التنمية بصيغتها المعدلة وفقاً للتعديلات المدرجة ادناه بعبارة « الشروط العامة » : -

(أ) تحذف الفقرة ٥ (١) :

(ب) تحذف الفقرة ٦ (٢) (ج) ، ويعد ترقيم الفقرة ٦ (٢) (ط) بحيث تصبح ٦ (٢) (ح) .

الفقرة ١ (٢) :

يكون للاصطلاحات الواردة في هذه الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في الشروط العامة نفس المعاني المخصصة لها في الشروط العامة الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

اما الاصطلاحات الاضافية التالية الواردة في هذه الاتفاقية فتكون معانيها كما يلي : -
(أ) « اتفاقية المشروع » - تعني الاتفاقية المعقودة بين المؤسسة والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

(ب) « اتفاقية القرض الفرعية » - تعني الاتفاقية التي سيتم ابرامها بين المستدين والسلطة بمقتضى الفقرة ٣ (١) (ب) من هذه الاتفاقية مع جميع ملحقات تلك الاتفاقية الفرعية واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

(ج) « سلطة المصادر الطبيعية » - تعني سلطة المصادر الطبيعية التابعة للمستدين ، والتي تم انشاؤها بمقتضى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ ، واية تعديلات قد تدخل الى القانون المذكور من وقت لآخر .

المادة الثانية

القرض

الفقرة ٢ (١) : -

توافق المؤسسة على تقديم قرض للمستدين بعملات مختلفة تعادل قيمتها ثمانية ملايين وسبعماية الف (٨,٧٠٠,٠٠٠) دولار ، اميركي ، وفقاً للشروط والاحكام الواردة والمشار اليها في اتفاقية قرض التنمية .

الفقرة ٢ (٢) : -

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض وفقاً لاحكام الملحق الاول بهذه الاتفاقية ، واية تعديلات قد تدخل الى هذا الملحق من وقت لآخر ، وذلك لتغطية النفقات المعقولة عن البضائع والخدمات الضرورية للمشروع الوارد وصفه في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية والتي سيتم تمويلها بمقتضى هذه الاتفاقية ، ويشترط في ذلك عدم سحب اي مبلغ لتغطية نفقات ضمن حدود منطقة اي بلد ليس عضواً في البنك (باستثناء سويسرا) او لدفع ثمن بضائع مصنوعة في مثل ذلك البلد او خدمات قدمت منه ، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٢ (٢) :

يتم الحصول على البضائع والخدمات الضرورية للمشروع والتي تمويل من القرض وفقاً لاحكام المنصوص عنها او المشار اليها في الفقرة ٢ (٤) من اتفاقية المشروع الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٢ (٤) :

تنتهي المدة التي يجوز خلالها السحب بتاريخ ٣١ كانون اول ١٩٧٧ او بأي تاريخ اخر قد يتفق عليه بين المستدين والمؤسسة .

الفقرة ٢ (٥) :

يدفع المستدين رسوم خدمات بمعدل $\frac{1}{4} \%$ (ثلاثة ارباع الواحد بالمائة) سنويا على المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة من وقت لآخر .

الفقرة ٢ (٦) :

تدفع رسوم الخدمات كل ستة اشهر بتاريخ ١٥ نيسان و ١٥ تشرين اول من كل سنة .

الفقرة ٢ (٧) :

يسدد المستدين قيمة القرض الاساسية بأقساط نصف سنوية تستحق بتاريخ ١٥ نيسان و ١٥ تشرين اول من كل سنة ابتداء من ١٥ تشرين اول ١٩٨٣ ، ولغاية ١٥ نيسان ٢٠٢٣ ، على ان تكون قيمة كل قسط من الاقساط التي تستحق حتى تاريخ ١٥ نيسان ١٩٩٣ ، بما في ذلك القسط الذي يستحق بذلك التاريخ نصف الواحد بالمائة ($\frac{1}{2} \%$) من قيمة القرض الاساسية ، وتكون قيمة كل قسط من الاقساط التالية واحد ونصف بالمائة ($\frac{1}{2} \%$) من قيمة القرض الاساسية .

الفقرة ٢ (٨) :

العملة المحددة لغايات الفقرة ٤ (٢) من الشروط العامة هي عملة الولايات المتحدة الايركية .

الفقرة ٢ (٩) :

لغايات القسم الاول من المشروع يعتبر رئيس مجلس ادارة السلطة او من ينوب عنه بموجب تفويض خطي منه بأنه يمثل المستدين الذي يملك صلاحية اتخاذ أية اجراءات ضرورية او جائزة بمقتضى احكام الفقرة ٢ (٢) من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة .

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

الفقرة ٣ (١) :

(أ) يترتب على المستدين وبدون الحد من التزاماته الاخرى بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او الانقاص منها ان يؤمن قيام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عنها في اتفاقية المشروع واتفاقية القرض الفرعية

وفقا لاحكام هاتين الاتفاقيتين ، كما يترتب على المستدين ان يتخذ او يؤمن اتخاذ جميع الاجراءات بما في ذلك توفير الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى الضرورية او المناسبة لتمكين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات ، وان لا يتخذ او يسمح باتخاذ أية اجراءات من شأنها ان تحول دون او تعرقل قيام السلطة بمثل هذا التنفيذ .

(ب) يترتب على المستدين ان يعيد اقراض المبالغ المتأدية من القرض المخصص للقسم الاول من المشروع الى السلطة ، وذلك لمدة تسعة وعشرين عاما تشمل مدة اربع سنوات المهلة لتسديد قيمة القرض الاساسية بفائدة قدرها $\frac{1}{6} \%$ سنويا ، وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعية يتم إبرامها بين المستدين والسلطة على ان توافق المؤسسة مسبقا على شروط واحكام الاتفاقية المشار اليها .

(ج) تعتبر اية قروض قائمة حاليا غير مسددة والتي كان قد قدمها المستدين لامانة العاصمة لاغراض المجاري ومياه الامطار كرأس مال ساهمت به امانة العاصمة في رأسمال السلطة .

(د) يترتب على المستدين ممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعية بشكل يضمن حماية مصالح المستدين والمؤسسة وتحقيق غايات القرض . ولا يحق للمستدين التنازل للغير عن حقوقه الناشئة عن اتفاقية القرض الفرعية او تعديل الاتفاقية او اي من احكامها او الغائها او التخلي عنها الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٣ (٢) :

يقدم المستدين للمؤسسة مسبقا مشروع القانون الذي بموجبه سيتم تأسيس مجلس قومي للمياه والمجاري بحيث يعطي المؤسسة وقتا كافيا لدراسة مشروع القانون المذكور ، وتقديم ملاحظاتها بشأن الأمور التي قد يكون لها تأثير على السلطة في القانون .

الفقرة ٣ (٣) :

يترتب على المستدين مساعدة السلطة وبلدية وادي السير في التوصل الى اساس عادل لاقتسام مياه نبعة وادي السير فيما بينهما ، وذلك خلال مدة لا تتعدى ٣٠ حزيران ١٩٧٤ او اي تاريخ اخر يتفق عليه بين المستدين والمؤسسة .

الفقرة ٣ (٤) :

يؤمن المستدين قيام سلطة المصادر الطبيعية بتركيب وصيانة الاجهزة الهيدرولوجية الضرورية للمشروع حسب الاصول الفنية .

الفقرة ٣ (٥) :

يترتب على المستدين ان يستخدم مستشارين هندسيين مقبولين لدى المؤسسة لتنفيذ القسم الثاني من المشروع ، وذلك بموجب شروط يوافق عليها كل من المستدين والمؤسسة .

الفقرة ٣ (٦) :

يزود المستدين المؤسسة او يؤمن تزويدها بالدراسات والمخططات والتصاميم والمواصفات والمستندات الاخرى المتعلقة بالقسم الثاني من المشروع والتي قد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول فور اعدادها ، وذلك للحصول على موافقة المؤسسة عليها .

المادة الرابعة

التشاور وتبادل المعلومات والتفتيش

الفقرة ٤ (١) :

يتعاون المستدين مع المؤسسة تعاونا كليا لتحقيق اهداف القرض ، وفي سبيل ذلك يقوم كل منهما من وقت لآخر بناء على طلب اي منهما بما يلي :

- تبادل وجهات النظر بواسطة ممثليهما بشأن تنفيذ التزامات كل منهما بمقتضى اتفاقية قرض التنمية وتنفيذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع وحول الشؤون الادارية في السلطة وأعمالها واحوالها المالية. كما يتبادل الفريقان وجهات النظر فيما يتعلق بالمشروع حول الشؤون الادارية والاعمال. والاحوال المالية في الدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى التابعة للمستدين والمسؤولة عن تنفيذ اي جزء من المشروع ، وحول اية امور اخرى تتعلق باهداف القرض .

ب - تزويد الفريق الآخر بكافة المعلومات التي يطلبها ضمن المعقول بشأن الوضع العام بالنسبة للقرض . ومن جهة المستدين فينبغي ان تشمل هذه المعلومات بيان الاوضاع المالية والاقتصادية ضمن حدود المناطق العائدة للمستدين بما في ذلك ميزان مدفوعات المستدين وديونه الخارجية او ميزان مدفوعات ديون اي من اقسامه السياسية او المؤسسات التابعة له .

الفقرة ٤ (٢) :

أ - يترتب على المستدين ان يزود المؤسسة او ان يعمل على تزويدها بكافة المعلومات التي تطلبها ضمن المعقول بشأن ادارة السلطة واعمالها واحوالها المالية ، كما يترتب على المستدين ان يزود المؤسسة بمثل هذه المعلومات فيما يتعلق بالمشروع عن الدوائر والمؤسسات التابعة للمستدين والتي تكون مسؤولة عن تنفيذ اي جزء من المشروع .

ب - يترتب على كل من المستدين والمؤسسة ان يبلغ الفريق الآخر وبدون تأخير عن الظروف التي تعرقل او التي قد تعرقل تحقيق اهداف القرض او الاستمرار بالخدمات التي تقدم بمقتضاها ، او تعرقل قيام اي من الفريقين بتنفيذ التزاماته بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او قيام السلطة بتنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

الفقرة ٤ (٣) :

على المستدين ان يتيح كافة القرض ضمن المعقول لممثلي المؤسسة المفوضين لزيارة اي جزء من المناطق العائدة للمستدين لغايات تتعلق بالقرض .

المادة الخامسة

الضرائب والقيود

الفقرة ٥ (١) :

تحدد قيمة القرض الاساسية ورسوم الخدمات المترتبة على القرض بدون حسم اية مبالغ منها للضرائب التي تفرضها قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته ، وتعفى هذه الدفوعات من كافة الضرائب المشار اليها .

الفقرة ٥ (٢) :

تعفى اتفاقية قرض التنمية واتفاقية المشروع وكل ما يتعلق بتنفيذ او ابرام او تسجيل هاتين الاتفاقيتين من كافة الضرائب والرسوم المفروضة بموجب قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته .

الفقرة ٥ (٣) :

لا يخضع تسديد قيمة القرض ورسوم الخدمات المترتبة على القرض لاية قيود او أنظمة او مراقبة او اية قرارات بتوقيف تسديد الديون مهما كانت طبيعتها والتي قد تفرض بمقتضى قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته .

المادة السادسة

المعالجات القانونية المتوفرة للمؤسسة لحماية مصالحها

الفقرة ٦ (١) :

عند وقوع اي من الحوادث المحددة في الفقرة ٧ (١) من الشروط العامة او في الفقرة ٦ (٣) من هذه الاتفاقية ، واستمرار مثل هذا الحادث خلال المدة (ان وجدت) المنصوص عنها في كل من الفقرتين المشار اليهما ، يحق للمؤسسة ان تقرر حسب رغبتهما في اي وقت لاحق خلال مدة استمرار الحادث المشار اليه بأن قيمة القرض الاساسي غير المسددة لذلك ورسوم الخدمات المترتبة عليها قد اصبحت مستحقة ، وذلك بموجب اشعار توجه للمستدين ، وعندئذ تصبح قيمة القرض الاساسي غير المسددة ورسوم الخدمات المشار اليها مستحقة الدفع فوراً بالرغم من اي نص يخالف في اتفاقية قرض التنمية .

الفقرة ٦ (٢) :

تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٦ (٢) من الشروط العامة :-

- (أ) اذا تخلفت السلطة عن تنفيذ اي من التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .
(ب) اذا عدل قانون سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣ ، بحيث يحول التعديل دون قدرة المستدين او السلطة على تنفيذ الالتزامات المترتبة على اي منها بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

الفقرة ٦ (٣) :

- تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٧ (١) من الشروط العامة :-
(أ) وقوع الحوادث المحدد في الفقرة ٦ (٢) (أ) من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ستين يوماً بعد تاريخ تبليغ المؤسسة اشعاراً بالحوادث للمستدين .
(ب) وقوع الحوادث المحدد في الفقرة ٦ (٢) (ب) من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية وانتهاءها

الفقرة ٧ (١) :

- تضاف الحوادث التالية كشروط اضافية لبدء العمل باتفاقية قرض التنمية بالمعنى المقصود في الفقرة ١٠ (ب) من الشروط العامة :-
(أ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية المشروع بالنيابة عن السلطة .
(ب) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية القرض الفرعية بالنيابة عن كل من المستدين والسلطة .

الفقرة ٧ (٢) :

- تحدد الامور التالية كمسائل اضافية ضمن المعنى المقصود لهذه العبارة بالفقرة ١٠ (٢) (ب) من الشروط العامة وينبغي ادخالها في الرأي او الآراء التي تقدم للمؤسسة :-
(أ) ان موافقة ومصادقة السلطة على اتفاقية المشروع قد تمت بحسب الاصول ، وان ابرام تسليم الاتفاقية بالنيابة عن السلطة كانا اصوليين وان الاتفاقية تشكل التزاماً نافذاً على السلطة وفقاً لشروطها .

- (ب) ان موافقة ومصادقة كل من المستدين والسلطة على اتفاقية القرض الفرعية قد تمت بحسب الاصول ، وان ابرام وتسليم الاتفاقية بالنيابة عنهما كانا اصوليين ، وان الاتفاقية تشكل التزاماً نافذاً على كل من المستدين والسلطة وفقاً لشروطها .

الفقرة ٧ (٣) :

يحدد تاريخ ٢٢/٣/١٩٧٣ لاغراض الفقرة ١٠ (٤) من الشروط العامة .

المادة الثامنة
ممثل المستدين وعناوين الفريقين

الفقرة ٨ (١) :

يعتبر رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمستدين ممثلاً للمستدين لاغراض الفقرة ٩ (٣) من الشروط العامة .

الفقرة ٨ (٢) :

تحدد المناوئين التالية للفريقين لاغراض الفقرة ٩ (٣) من الشروط العامة :-

عنوان المستدين :

المجلس القومي للتخطيط
صندوق البريد (٥٥٥)
عمان - الاردن

العنوان البرقي N P C

عمان

عنوان المؤسسة

مؤسسة التنمية الدولية
١٨١٨ شارع N. W H
واشنطن D. C ٢٠٤٣٣
الولايات المتحدة الاميركية

العنوان البرقي INDEVAS D. C.

تبينت لما ورد اعلاه فقد تم توقيع هذه الاتفاقية باسم كل من الفريقين بواسطة ممثليهما المفوضين ، حسب الاصول تمهيداً لتسليمها في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في التاريخ المذكور في مستهلها .

عن المملكة الاردنية الهاشمية
الممثل المفوض

عن مؤسسة التنمية الدولية

نائب الرئيس الاقليمي

لاوروبا والشرق الاوسط وشمال افريقيا

هكذا من الفصل

الملحق الاول سحب قيمة القرض

(١) بين الجدول التالي فئات البنود التي سيتم تمويلها من القرض والمبالغ المخصصة من القرض لكل فئة والنسبة المئوية التي تشكلها هذه المبالغ من مجموع الفئات المقررة لكل فئة : -

الفئة	المبلغ المخصص من القرض معادلاً بالدولار	النسبة المئوية من النفقات المقرر تمويلها
(١) المعدات وقطع الغيار	٣٥٤٠,٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجنبية
أ (المستوردة مباشرة		١٠٠٪ من مجموع النفقات
ب (المصنوعة محلياً		(تسليم المصنع)
(٢) الاعمال المدنية	٣١١٠,٠٠٠	٦٠٪ من مجموع النفقات
(٣) الخدمات الاستشارية والتدريب	٩٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجنبية
(٤) دراسات	٣٧٠,٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجنبية
(٥) مبالغ غير مخصصة	٧٨٠,٠٠٠	
المجموع	٨٧٠٠,٠٠٠	

(٢) لاغراض هذا الملحق : -

أ - تعني عبارة (نفقات اجنبية) المبالغ التي تدفع عن البضائع المصنوعة في مناطق بلدان غير بلاد المستدين او عن الخدمات التي تقدم من تلك البلدان والتي تدفع بعملاتها .

ب - تعني عبارة (مجموع النفقات) مجموع النفقات الاجنبية والنفقات التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلد المستدين والخدمات التي تقدم منه .

(٣) بالرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذا الملحق ، لا يجوز سحب اي مبلغ لتغطية ما يلي : -

أ - النفقات التي نشأت قبل تاريخ هذه الاتفاقية ، الا انه يجوز سحب مبالغ للفئة الثالثة من النفقات المدرجة في الجدول والتي نشأت بعد شهر كانون الاول ١٩٧١ ، على ان لا يتجاوز مجموع مثل هذه السحوبات ما يعادل مائتين وخمسين الف (٢٥٠,٠٠٠) دولار .

ب - دفع ضرائب تفرضها قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقتهم ، على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صنعها او الحصول عليها او تقديمها ، اذا كان المبلغ المخصص في الجدول لاية فئة على اساس النسبة المئوية المحددة في الخانة الثالثة من الجدول يزيد على المبلغ الحقيقي الذي يترتب دفعه بدون ضرائب ، تخفف النسبة المئوية المشار اليها لضمان عدم سحب اي مبلغ من القرض لدفع مثل هذه الضرائب .

(٤) بالرغم من تخصيص مبالغ من القرض في الخانة الثانية من الجدول المدرج اعلاه في الفقرة الاولى من هذا الملحق : -

أ - اذا انخفضت النفقات المقدرة لاية فئة تقوم المؤسسة باعادة تخصيص المبالغ الزائدة بنقلها من نفقات تلك الفئة وضمها الى المبالغ الغير مخصصة .

ب - اذا تجاوزت النفقات لاية فئة (باستثناء الفئة الرابعة) اعلاه المبلغ المخصص لتلك الفئة ، تطبق على الزيادة النسبة المئوية المبينة في الخانة الثالثة من الجدول لتلك الفئة ، وتقوم المؤسسة ببناء على طلب المستدين بتخصيص المبلغ النسبي الاضافي لتلك الفئة ، وذلك بنقل المبلغ الضروري من المبالغ الغير مخصصة مع مراعاة ما تتطلبه الاحتياطات للطوارئ بالنسبة للنفقات الاخرى وفقاً لما تقرره المؤسسة في هذا الصدد .

ج - اذا قررت المؤسسة بناء على اسباب معقولة بان الحصول على اية بضائع او خدمات من اية فئة لا يتماشى مع اصول المبينة او المشار اليها في الفقرة ٢ (٤) من اتفاقية المشروع ، فلا يجوز تغطية اية نفقات عن تلك البضائع او الخدمات من القرض ، ويحق للمؤسسة في مثل هذه الحالة وبدون الحد او الاتقاص من الحقوق او الصلاحيات او العلاجات الاخرى المتاحة لها بمقتضى قرض التنمية ان تلغي بموجب اشعار توجهه للمستدين مبلغاً من القرض يعادل حسب تقدير المؤسسة المعقول قيمة مثل هذه النفقات التي كانت ستمول من القرض .

(٥) بالرغم من النسبة المئوية المحددة في الخانة الثالثة من الجدول المدرج اعلاه في الفقرة الاولى من هذا الملحق اذا تجاوز مجموع النفقات للفئة الثانية المبلغ المخصص لها ، ولم توجد اية مبالغ يمكن اعادة تخصيصها ونقلها للفئة المذكورة يحق للمؤسسة بموجب اشعار توجهه للمستدين تعديل النسبة المئوية المقررة لذلك لتلك النفقات لضمان استمرار سحب مبالغ للفئة المشار اليها الى ان تتم تغطية النفقات بكاملها .

الملحق الثاني

وصف المشروع

يتألف المشروع من جزئين ، القسم الاول من المشروع ، هو جزء من الخطة الرئيسية الحديثة التي اعدتها المستدين لمياه ومجاري عمان ، ويتكون من الاعمال التالية : -

القسم الاول

أ - المياه :

- (١) بناء محطة ضخ جديدة في جبل التاج (طاقتها حوالي ٣٦٠ لتر في الثانية) مجهزة بمعدات التهوية (Aeration) واضالة الكلور ، وبناء محطة مساندة ، وتركيب مضخات اضافية في محطة قراس العين .
- (٢) توسيع وتبديل شبكة توزيع المياه بما في ذلك تركيب حوالي (٢٠) كيلومتر من المواسير ذات القطر الكبير (للخطوط الرئيسية) و (٨٠) كيلو متر من المواسير ذات القطر المتوسط والصغير لشبكة التوزيع بما في ذلك (وصلات البيوت) وبناء خزان توزيع يتسع كـ (٤٠٠٠) متر مكعب

وتحسين شبكة الاتصالات بين الخزانات الرئيسية ومحطات الضخ ، وشراء حوالي (١٢٠٠٠) عداد مياه يستعمل جزء منها لتبديل العدادات الحالية .

(٣) حفر بئرين جديدين ، وتحسين المنشآت الحالية بما في ذلك تركيب مضخات مغمورة جديدة ، وعدادات للمياه المستخرجة ، ومجهيزات لاضافة الكلور ، واقامة ابنية للمضخات .

(٤) مخصصات لاستخدام شركة متخصصة تتولى اجراء مسح عام لاكتشاف تسرب المياه واعداد مخططات بنقاط التسرب في الشبكة ، وبرنامج تصليح / تبديل الشبكة .

(٥) اقامة بناء للمكاتب ، وجراج ومستودع وشغل لتصليح العدادات تابع للسلطة ، وتزويد الاجهزة الهيدرولوجية .

ب - المجاري :

(١) مد خط مجاري رئيسي طوله (٢) كيلو متر (قطر ٥٠٠ ملمتر) في مركز عمان وخطوط مجاري فرعية ووصلات للبيوت يبلغ مجموع طولها حوالي (١٠٠) كيلو متر ، وذلك بالاضافة الى حوالي (٨) كيلو متر من خطوط المجاري الفرعية الضرورية لاكمال برنامج تجديد خطوط المجاري الفرعية الحالي .

(٢) تحسينات بسيطة في محطة معالجة المجاري .

ج - الخدمات الاستشارية :

(١) خدمات استشارية للدراسات الادارية والخطة الرئيسية والاعمال الهندسية والمخططات التفصيلية ، والاشراف على تنفيذ اعمال المشروع .

(٢) المساعدة في تدريب موظفي السلطة الاداريين والفنيين الذين يقومون بتشغيل المشروع وصيانته .

القسم الثاني من المشروع ، يتكون من دراسات الخبراء الاستشاريين :-

أ (لمراجعة الدراسات واعمال المسح ، والمخططات وغيرها الموجودة حاليا والمتعلقة بالخطة الاساسية لتطوير مدينة العقبة والمنطقة المحيطة بها ، مع الاخذ بعين الاعتبار التطور المحتمل في الصناعة (بما في ذلك انشاء منطقة صناعية وتجارية) والنقل والسياحة في تلك المنطقة وتقديم التواصي لتطوير الطرق والمياه والمجاري والطاقة الكهربائية .

ب) توسيع نطاق خطة التطوير السياحي في العقبة من خلال :

(١) ادخال بعض الاشغال الاساسية عليها بما في ذلك الوسائل الترفيهية .

(٢) اضافة مركز تدريب للخدمات الفندقية .

(٣) اجراء دراسات جديدة لمراجعة وتحديث واتمام الخطة والدراسات الحالية .

يتوقع اتمام المشروع في حزيران / ١٩٧٧ .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

تعيين جلستنا فيما بعد

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

سعيد الحقي

امين عام مجلس الامة بالوكالة

فهد مسمور